مستقبل النظام الدولي في ظل التفاعلات الجيواستراتيجية الراهنة

د. نوفـــــل الناصـــــــري

الفهرس

مقدمة عامة

أدت التحولات السياسية الراهنة والتفاعلات الجيواستراتيجية في المشهد السياسي العالمي الحالي والاختلالات الحاصلة في ميزان القوى الدولي إلى بوادر تشكيل هيكلة عالمية جديدة تقوم على أساس التحالفات الدولية لإعادة فرض توازن جيوسياسي جديد في النظام العالمي القائم. وقد أبانت جائحة كورونا أننا إزاء مرحلة تحول تاريخية وانعطافة كبرى تجعلنا نطرح سؤالا محوريا يشكل الإطار العام للأفكار والفصول التي يتطرقت إليها هذا الكتاب، فهل نعيش لحظة يمر العالم فيها ما بين نظام دولي قديم "في طور الانتهاء" ونظام دولي جديد "لم يستقر بعد" ؟

بطبيعة الحال ليس هناك جواب قطعي أو إجماع دولي حول مستقبل محدد للنظام العالمي ولتوجهاته الرئيسية، خصوصا بعدما طغى "اللاّيقين الحاد" في المستقبل وزاد التركيب والتعقيد في البيئة العالمية وما واكبه من تلاشي لمجموعة من القناعات والبديهيات واليقينيات التي كانت تحكم النظام الدولي؛ ولكن هناك توقعات ودراسات استباقية وسيناريوهات مستقبلية تحاول استشراف الديناميات الناشئة والتحولات المحتملة والعوامل والتحديات التي ستبصم العالم في المستقبل المنظور، وفي هذا الإطار يأتي هذا الكتاب كمحاولة استشرافية ل"مستقبل النظام العالمي في ظل التفاعلات الجيواستراتيجية الراهنة"

يتناول الكتاب مجال التحليل الجيواستراتيجي لمحددات ومتغيرات النظام العالمي الحالي وطبيعة التفاعلات السياسية الراهنة وآثارها المحتملة على بنية العلاقات

الدولية. وقد ركز على استنباط التوجهات العالمية التي ستحدد ملامح عالمنا المستقبلي من خلال مدارسة وتفكيك وتحليل تقاطعات الدراسات الاستشرافية والتقارير المستقبلية الرصينة، كما تطرق لخريطة توازن النظام الدولي وفهم الأسباب الخفية والمعلنة للصراعات الدولية الحالية ولمجالات التنافس المستقبلية والشكوك الرئيسية التي ستشكل البيئة الإستراتيجية العالمية واللاعبين الحاليين والمقبلين في النظام الدولي.

إن فهم تشكّلات النظام الدولي والتحولات المستقبلية في ظل التحديات الحالية يرتبط بشكل وثيق بمكانة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها مركز النظام العالمي والقوة العظمى المسيطرة على المشهد العالمي والمهيمنة على السياسات الدولية والمتحكمة في المنظمات العالمية. وفي هذا الصدد تواترت عدة دراسات وكتب استشرافية وتحاليل بحثية تطرقت لبداية تغير ملامح النظام العالمي وعن بوادر تراجع الإمبراطورية الأمريكية، وأن عصر الرئيس "دونالد ترامب" ما هو إلا بداية النهاية لهذا التراجع المتوقع.

يؤمن بايدن بهذه الحقيقة، وقد تطرق إلى تراجع الزعامة الأمريكية بشكل واضح في مقالته الذي عنونها ب" لما يجب على أمريكا أن تقود مُجدّداً؟ إنقاذ السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد ترامب"[1] حيث أكد أن "إدارة ترامب جعلت الولايات المتحدة تتنازل عن دورها القيادي العالمي الذي باشرته منذ سبعين سنة، وإذا واصلت تنازلها عن هذه المسؤولية فسيحدث أحد الأمرين، إما أن يحل طرف

[1] جوزيف بايدن: لما يجب على أمريكا أن تقود مُجدّداً؟ إنقاذ السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد ترامب. مجلة الشؤون الخارجية، عدد مارس/أبريل 2020

آخر مكان الولايات المتحدة بطريقة لن تعزز المصالح والقيم الأمريكية، أو لن يفعلها أحد وستعم الفوضى حينها، وكلتا الحالتين لا تعدان أمرا جيدا لأمريكا."

ويتمثل التهديد الكبير الذي يشير إليه الرئيس الأمريكي بايدن في انخراط الصين بشكل واضح في إعادة تشكيل نظام الحوكمة العالمي، وقد صرح بذلك وزير الخارجية الصيني "وانغ يي" في يناير 2021، بشكل صريح بأن بلاده "ستنخرط بشكل استباقي في إصلاح الحوكمة العالمية". كما اقترح الرئيس الصيني مبادرة مجتمع المصير البشري المشترك والذي يعتبره البعض كبديل للنظام القائم على وجود منظمة الأمم المتحدة. ويؤكد هذا التوجه، الإستراتيجية الصينية التنموية أو " الحلم الصيني" الذي تسعى الصين لتحقيقه بحلول عام 2049، وتستخدم الصين عدة آليات لتحقيقه ومن أهمها: إقامة مشاريع عالمية كمصرف التنمية الجديد، وصندوق طريق الحرير، وإطار التجارة الحرة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، والمصرف الأسيوي للاستثمار في البنية التحتية، و"مبادرة الحزام والطريق" التي تعزز من صورة الصين كقوة دولية على الساحة العالمية، ومبادرة صنع في الصين 2025 التي تعزز الإنتاج المحلي والتصدير وتعمل على تقليل الاعتماد على الخارج. إضافة إلى تزايد القوة العسكرية الصينية، حيث تم في بداية يناير 2021، تحديث قانون الدفاع الوطني الصيني ليشمل التنمية الاقتصادية كأساس للعمل العسكري، مما يعني أن الصين تسعى لدمج التكنولوجيا التي يتم استخدامها على الصعيد الاقتصادي كأساس للتطوير العسكري، وهو ما يعزز قدراتها العسكرية في المجالات الجوية

والبحرية والفضائية والمعلوماتية، مما سيمكنها من تعزيز سيطرتها الإقليمية في آسيا [2].

وبهذه الدبلوماسية وبطبيعة العلاقات والشراكات والخطط الاستثمارية الضخمة التي أبرمتها الصين مع العالم (روسيا و أفريقيا والدول العربية والدول الآسيوية والاتحاد الأوروبي ودول أمريكا اللاتينية..)، تمكنت بيكين من فرض نفسها وتعزيز مواقفها السياسية في ظل المتغيرات الدولية، ويمكن اليوم الوقوف بوضوح على واقع تحول الصين إلى "فاعل دولي رئيسي ومحوري" في حقل السياسة العالمية، علاوة على عضويتها الدائمة في مجلس الأمن، وحضورها المتنامي في حملات المساعدة الإنسانية، وكذا في أروقة المؤسسات والمنظمات الدولية، وفي ميدان فض النزاعات التي تشكل تهديدا للأمن والسلم العالميين.

ينضاف لهذا التحدي الكبير، ضرورة مواجهة الإدارة الأمريكية الجديدة للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لجائحة كورونا، وملف الشرق الأوسط الحارق والصعود الروسي المقرون باستعمال القوة، وملف إيران النووي، وملف الاتحاد الأوروبي وخروج بريطانيا منه، والمناوشات مع تركيا، وتراجع الديمقراطية العالمية وحقوق الإنسان، وتعمق التغيرات المناخية وانتشار الإرهاب، علاوة على ضرورة العودة لإحياء العديد من الاتفاقيات الدولية بهدف استعادة مركز الولايات المتحدة القيادي في العالم.

---

[2] إيمان فخري: رؤية مقترحة لإستراتيجية موحدة للأطلسي ضد الصين.مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. 05 أبريل، 2021.

وعليه، ستكون المهمة الأساسية للرئيس الأمريكي الجديد بايدن هي استعادة مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية وعودتها مجددًا للقيادة الدولية والتعامل مع التحديات العالمية بصورة تحفظ أمن واستقرار واشنطن وحلفائها، والتركيز على مواجهة الصعود الصيني ومحاصرة الانفلات الروسي واستخدام القوة عند الحاجة لذلك. وقد ربطت وثيقة الأمن القومي الجديدة عودة الولايات المتحدة الأمريكية للمسرح العالمي بإعادة بناء الداخل الأمريكي، وتحديث القدرات العسكرية، وإعادة تأسيس الركائز الاقتصادية، واستعادة الثقة في الديمقراطية التي تعرضت لعديد من الانتكاسات خلال السنوات الأربع الماضية، علاوة على إعادة العمل مع الحلفاء والشركاء لتعزيز المصالح الأمريكية ولمواجهة المنافسين والتحديات العالمية والمشتركة والقضايا التي لا تستطيع واشنطن مجابهتها بمفردها.

من جهة أخرى، تؤكد الإدارة الأمريكية الجديدة أن أحد المداخل الرئيسية لإرجاع المصداقية العالمية مرهون بربط السياسة الخارجية بالسياسات الداخلية الأمريكية، حيث أكد الرئيس الأمريكي أن الولايات المتحدة ستضع في اعتبارها الداخل الأمريكي عند كل إجراءات تتخذ في الخارج؛ بمعنى أن تحقيق المصالح الاقتصادية الأمريكية خارجيًا ينبغي أن يتماشى مع مصالح الشعب والمجتمع الأمريكي.

هذه المهمة التاريخية للرئيس الأمريكي لن تكون سهلة نظرا للتحولات التي عرفها العالم بعد جائحة كورونا والتي أدت إلى زعزعة أركان النظام الدولي

واضطراب الاقتصاد والتوازنات الاجتماعية العالميين، فضلا عن التحديات العالمية المستقبلية التي أشارت إليها غالبية التقارير المستقبلية، وخصوصا تقرير الاستخبارات الأمريكية حول التوجهات العالمية لسنة 2040، والذي أكد أننا إزاء نظام دولي بدون اتجاه وسيغلب عليه النزاع والتصارع وسيشتد فيه التنافس والتدافع، وستنقسم المجتمعات بما يجعل المواطنين يبحثون عن الأمن في إطار مجموعات متشابهة تستند إلى نفس الهوية والأصول والمبادئ. موازاة مع ذلك، سيتقوى دور وتدخل الدولة في جميع مناطق العالم، وسيتم التركيز على تلبية احتياجات وضروريات مواطنيها.

ولا تستبعد التقارير المستقبلية أن يُحدث التنافس الأمريكي الصيني تصدعات في النظام الدولي، وسيكون هذا الأخير معرض بشكل كبير للصراع بدل التعاون، ويتوقع أن تستغل الدول والجهات الفاعلة والمنظمات غير الحكومية المصادر الجديدة للقوة وسساهم بشكل غبر مباشر في تقوض الأعراف والتقاليد الدولية والمؤسسات العالمية التي وفرت بعض الاستقرار في العقود الماضية.

وعليه ولتجاوز الصراع العالمي وتصدع النظام الدولي يناقش الكتاب احتمالية اعتماد توصيات بعض الدراسات الأمريكية بخصوص قيام وفاق عالمي جديد كرؤية جديدة لهيكل النظام الدولي وخلق مساحات من التفاهم المشترك بين القوى الكبرى، وذلك من أجل تعزيز التعاون الدولي، وكبح جماح المنافسة الجيو– سياسية والإيديولوجية، والتي عادة ما تصاحب التعددية القطبية.

ولمقاربة هذه الرؤية والأفكار والمواضيع وتسليط الضوء على التفاعلات الجيواستراتيجية الراهنة والجواب على السؤال المركزي للكتاب تم تقسيم هذا الأخير إلى تسعة فصول مترابطة فيما بينها وهي كالتالي:

الفصل الأول، يتطرق لنشأة النظام الدولي ولمظاهر التأثير والهيمنة الأمريكية عليه وعلى مؤسساته، وأهم أسباب التفوق الأمريكي. كما أشار الفصل لأبرز التحولات التي عرفتها واشنطن بعد 20 سنة من الحرب على الإرهاب وكيف غرقت في متاهة معارك متشتتة لا نهاية لها. وفي سياق آخر، تناول هذا الفصل أهم علامات تصدع النظام الدولي قبل جائحة كورونا وبعدها والتي أكدت الافتقار للقيادة العالمية، وكشفت توجها نحو عدم الاستقرار في النظام العالمي، وعدم قدرة القوة المسيطرة –الولايات المتحدة الأمريكية– على اتخاذ القرار بمفردها، بل أصبحت تواجه تحالفات ضدها وبدأ العالم يشهد بروز قوى أخرى تملؤ كل فراغ أحدثه انسحاب الرئيس الأمريكي ترامب في مربع الزعامة العالمي.

الفصل الثاني بعنوان، المستقبل وتفعيل قانون التداول الحضاري، وهو يتطرق للصراع الأمريكي الصيني وحتمية السقوط في "فخ ثوسيديديس"، كما تم عرض ملامح السياسة الأمريكية الجديدة في منطقة آسيا لمحاصرة الصين وزعامة القرن الحادي والعشرين، وأوجه التدافع الأمريكي الصيني وحرب النفوذ بينهما.

يتناول الفصل الثالث حقيقة التنافس الأمريكي الصيني، ويغوص في الأسباب الخفية والمعلنة لهذا التدافع من قبيل توجه الصين إلى إنشاء نظام ذكاء

اصطناعي من الجيل الجديد، وتوسيع حصتها من السوق الدولية، وريادتها الاقتصادية المحتملة في ال10 سنوات القادمة، و تزايد القوة العسكرية والنووية لبكين ومساهمتها في تشكيل "البنية الأمنية الدولية". إضافة إلى محاولات التحكم في المحيط الهادي والهندي والهيمنة على آسيا.

يستعرض الفصل الرابع نظرية الصين لبناء "مجتمع مصير مشترك للبشرية" كبديل عملي لبناء نمط جديد من العلاقات الدولية، سيساهم في ربط الصين بالعالم وربط العالم بالصين. كما تم التطرق لمبادرة الحزام والطريق كأضخم مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية ومع تسليط الضوء على التحديات والإشكالات والنواقص التي تعتري تنفيذ هذا المشروع الكبير.

يناقش الفصل الخامس صعود الصين كقوة عظمى تشارك في تشكيل وقيادة النظام الدولي المستقبلي، كما يستعرض خصائص ومجالات الشراكات الإستراتيجية والاقتصادية والتجارية والسياسية مع روسيا وأفريقيا والدول العربية والدول الآسيوية والاتحاد الأوروبي ودول أمريكا اللاتينية، وكيف ساهمت هذه الدبلوماسية في تعزيز التعددية القطبية على مستوى العالم.

يحاول الفصل السادس، تسليط الضوء على المساعي الروسية الحثيثة لاستعادة دورها وريادتها العالمية وتأكيد هيمنتها الإقليمية ، وكيف استطاع الرئيس بوتين تسوية العديد من ملفاته الداخلية والخارجية الشائكة اقتصاديا وسياسيا وأمنيا، وكيف فتحت روسيا مسارات تعاونية مع مناطق جديدة في العالم، وقد تناول الفصل مبادئ وأهداف ومرتكزات السياسة الخارجية الروسية، وكذا مظاهر

الصراع الأمريكي الروسي للتحكم في الطاقة حول العالم، وكيف استطاعت موسكو تعزيز نفوذها العسكري في البحر الأسود.

الفصل السابع بعنوان سياسة أمريكا الخارجية والتحولات المحتملة، وهو يُفصّل التهديدات والتحديات التي ستواجه الإدارة الأمريكية الجديدة، ويُقدم تحليل وقراءة في الدليل الاستراتيجي للأمن القومي الأميركي والتغيرات المستقبلية في السياسة الأمريكية، وطبيعة العلاقات التي ستحكمها مع الصين وروسيا، وإستراتيجية التعامل مع قضايا الشرق الأوسط والملف الإيراني ومكافحة الإرهاب والتغيرات المناخية وتحديات القارة الإفريقية. كما تطرق الفصل للفرص المستقبلية للإدارة الأمريكية الجديدة والتي ستمكن واشنطن من استعادة مكانتها العالمية.

يستشرف الفصل الثامن سيناريوهات عالم ما بعد كورونا بالاعتماد على التقارير الاستشرافية والدراسات المستقبلية التي تطرقت لهذا الموضوع، خصوصا في الشق المتعلق بالتنافس الأمريكي الصيني ومآلات الاتحاد الأوروبي والعلاقات عبر الأطلنطي، والإستراتيجية الموحدة لهذا الأخير من أجل مواجهة الصعود الصيني. كما استعرض الفصل الاتجاهات العالمية لسنة 2040 الذي يصدره مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي والسيناريوهات الخمس البديلة والاتجاهات الأربع العالمية وكذا الديناميات المستقبلية الناشئة.

يتطرق الفصل التاسع للأولويات المستقبلية للنظام العالمي وسبل تجاوز تداعيات جائحة كورونا واحتمالية تشكيل وقيام "وفاق عالمي جديد" وأدواره

الرئيسية والمهام المنوطة به، وورؤية التموقع الحكيم لأمريكا من أجل استعادة مكانتها العالمية وضمان الاستقرار في القرن 21 .

د. نوفل الناصري

الرباط في 5 يونيو 2021 الموافق 24 شوال 1442

الفصل الأول

بوادر تغيير ملامح النظام الدولي

النظام الدولي

لقد نشأ مفهوم النظام الدولي في ظل اتفاقيات ويستفاليا (1644-1648) التي أنهت حربيْ "الثلاثين سنة" و"الثمانين سنة" التي مزقت أوروبا وتصارعت فيها الإمبراطورية الإسبانية المدعومة من قبل الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، ودول شمال القارة البروتستانتية في أغلبها والمتحالفة مع ألمانيا وفرنسا التي دخلت هذا الحلف رغم كاثوليكيتها لدفع التوسع الإسباني الذي غصب بعض أراضيها ومعها هولندا، وقد استندت اتفاقيات وستفاليا إلى مفهوم القومية باعتباره محددا مركزيا على المستوى السياسي والإستراتيجي في أوروبا التي كانت يومها مركز العالم بلا منازع.



صورة توثق اتفاقيات ويستفاليا (1644-1648)

وشكلت تلك الاتفاقيات البذرة الأولى للدولة "الوطنية/القومية" التي ازدهرت في العقود والقرون اللاحقة بأروبا، مع اندلاع انتفاضات الشعوب المسحوقة ومطالبتها بإقامة كيانات سياسية قومية خاصة بها، قبل أن يعم هذا النموذج العالم في القرون الثلاثة التالية لتوقيع الاتفاقيات. وقد حكمت اتفاقيات ويستفاليا النظام الدولي حتى اندلاع الحرب العالمية الأول (1914–1918) التي شهدت تحالفات سياسية وإستراتيجية غير مسبوقة في تنوعها واتساعها، مما أظهر محدودية الدولة القومية وعجزها عن توفير الأمن الجماعي الذي كان الدافعَ الأبرز لظهورها. وقد أعادت الحرب العالمية الأولى صياغة مفهوم "المصالح" في العلاقات الدولية، إذ لم يعد أمن الدولة القومية مقتصرا على سلامة حوزتها الترابية فقط، وإنما بات مرتبطا بأوضاع حلفائها أو ما سُمي في أدبيات مرحلة ما قبل الحرب الأولى بـ"المجال الحيوي".

يعرف النظام الدولي على أنه "الترتيب البنيوي للفاعلين الدوليين المتمثلين في الدول بالأساس وفقاً لقدراتهم المختلفة، الاقتصادية والعسكرية والسياسية والجغرافية الديموغرافية والثقافية، ويحكم العلاقات والتفاعلات فيما بينهم مجموعة من القواعد القانونية والأعراف التي تم الاتفاق عليها وأستقر العمل بها"[3]، وبناءً على هذا التعريف نجد أن مفهوم النظام الدولي يضم ثلاث عناصر أساسية تتمثل في *الفاعلين في النظام الدولي*؛ ومجموعة *القواعد التي تنظم العلاقة* بين هؤلاء الفاعلين متمثلة بالأساس في القانون الدولي والاتفاقيات

[3] شريف مازن إسماعيل فرج: توجهات القيادة السياسية الروسية وتطور الدور الروسي في النظام الدولي. المركز الديمقراطي العربي. 12. يوليو 2016

الدولية؛ *وترتيب الفاعلين الدوليين* ويعد هو السمة الأساسية والمميزة للنظام الدولي وهو ما يطلق عليه "هيكل النظام الدولي" وعادة ما يأخذ هذا الهيكل شكل هرم تحتل القوى الكبرى قمة الهرم ثم يليها الفاعلين الأقل قوة الذين ينحصر تأثيرهم على المحيط الإقليمي، ثم يأتي في قاعدة الهرم الدولي الدول التي يكاد ينعدم تأثيرها على النظام الدولي.

تطور النظام الدولي:

عرف النظام الدولي تطورات بنيوية حسب الفترات الزمنية من التاريخ، وقد مرّ لحد الآن بأربعة مراحل مقدمة كالتالي[4]:

المرحلة الأولى 1648 – 1914

تبدأ هذه المرحلة من معاهدة وستفاليا سنة 1648 والتي أنهت الحروب الدينية وأقامت النظام الدولي الحديث المبني على تعدد الدول القومية واستقلالها، كما أخذت بفكرة توازن القوى كوسيلة لتحقيق السلام وأعطت أهمية للبعثات الدبلوماسية، وتنتهي هذه المرحلة بنهاية الحرب العالمية الأولى. وكانت قوة الدولة مرادفة لقوتها العسكرية، وكانت أوروبا تمثل مركز الثقل في هذا النظام. أما الولايات المتحدة الأميركية فكانت على أطراف هذا النظام ولم يكن لها دور فعال نتيجة سياسة العزلة التي اتبعتها.

[4] حسين خلف موسى: النظام العالمي الجديد .. خصائصه وسماته. المركز الديمقراطي العربي. يوليوز 2015

كانت الفكرة القومية هي الظاهرة الأساسية في النظام الدولي فهي أساس قيام الدول وأساس الصراع بين المصالح القومية للدول، ولم تكن الظواهر الأيدولوجية الأخرى قد ظهرت بعد مثل الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية وغيرها.

المرحلة الثانية 1914 –1945

تبدأ هذه المرحلة من الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد تميزت هذه المرحلة بزوال أربع امبراطوريات، كما اقتحمت أوروبا موجة جديدة من الجمهوريات وتحول عدد كبير من الدول الأوربية لديكتاتوريات وشجع حق تقرير المصير على ظهور قوميات جديدة طالبت بالاستقلال، وظهرت الولايات المتحدة كدولة ذات نفوذ وأخيرا ظهرت اليابان وروسيا كدولتين عظميين، ومن أجل ذلك اتسمت هذه المرحلة بالأزمات التي أدت إلى عدم التفاهم بين الدول ومن ثم نشوب الحرب العالمية الثانية.

المرحلة الثالثة 1945– 1989

نشأت مع الحرب العالمية الثانية وامتدت حتى عام 1989م والتي وصفت بأنها مرحلة (الحرب الباردة) واتسمت بالثنائية القطبية Bipolarity حيث شهدت هذه المرحلة صعوداً سريعاً لقوتين كبيرتين متنافستين هما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية. وكانت القنبلتان النوويتان اللتان ألقتهما الولايات المتحدة الأمريكية على "هيروشيما ونجازاكي" في شهر غشت عام 1945م

إيذاناً ببدء عصر تكون لأمريكا فيه اليد الطويلة، سواء كان ذلك على الصعيد العسكري أم السياسي أم الإقتصادي، إذ تم تدعيم الموقف العسكري بموقف سياسي من خلال مبدأ ترومان المعلن في مارس 1947م، واقتصادياً ببرنامج (مارشال) للمساعدات المعلن في يونيو 1947م والذي ساعد على إعادة إعمار أوروبا الغربية واليابان، كما ساعد في تدعيم الاقتصاد الأمريكي.

وخلال هذه المرحلة ظهرت "الأيديولوجية" كإحدى أهم الظواهر في المجتمع الدولي وأخذ الانقسام داخل النظام الدولي يأخذ طابع الصراع الأيديولوجي بين المعسكر الشرقي الاشتراكي والمعسكر الغربي الرأسمالي، وتبع ذلك ظهور عدد من الظواهر مثل الحرب الباردة والتعايش السلمي والوفاق الدولي وغيرها.

المرحلة الرابعة 1989 حتى الآن

تميزت هذه المرحلة بانهيار الاتحاد السوفيتي، ويطلق عليها مرحلة النظام الدولي الجديد، وتعود بدايات شيوع هذا المفهوم إلى حرب الخليج الثانية (1990) حيث بدأت الدعاية الأميركية بالترويج لهذا المفهوم،حيث ظهر لأول مرة عند إعلان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب من على منصة قاعة اجتماع الهيئة التشريعية لمجلس النواب الأمريكي في 17 يناير 1991 بداية النظام العالمي الجديد New World ويلاحظ استخدام كلمة Order ولم يستخدم كلمة System مثلاً وذلك لأن في كلمة Order من القسر والتوجيه والأمر ما ليس في غيره.

وعليه وحسب تطور النظام الدولي، فإن هيكل هذا الأخير يأخذ ثلاث أنماط أساسية: الأول، نمط تعدد القوى الذي تسيطر فيه مجموعة من الدول الكبرى المتقاربة في القدرات والإمكانيات على النظام الدولي كما هو الحال في النظام الدولي حتى مطلع القرن العشرين. الثاني، نمط ثنائي القطبية الذي تتنازع فيه قوتين عظمتين تتناقض أيديولوجياً وتتنافس عسكرياً واستراتجياً للسيطرة على النظام الدولي كما هو الحال في النظام الدولي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع تسعينيات القرن العشرين. الثالث، نمط أحادى القطبية تهيمن فيه قوة واحدة عظمى على هيكل النظام الدولي وتنفرد بإدارة الشأن الدولي وتتدخل في الأزمات الدولية متجاوزة القانون الدولي دون أن تستطيع القوى الأخرى أن توقفها كما هو الحال في هيكل النظام الدولي منذ تسعينات القرن العشرين وحتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرون.

وهكذا فإن من أبرز مميزات النظام الدولي أنه ذو طبيعة مرحلية، فغالبا ما يبرز نظام دولي جديد بناءً على موازين قوة إستراتيجية قائمة وآنية، تكون عادة مترتبة على مواجهة عسكرية مدمرة (مثل الحربين العالميتين) أو صراع إيديولوجي شرس وطويل الأمد. وقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية لأكثر من ثلاث أرباع القرن هي مركز النظام الدولي وهي القوة العظمى المسيطرة والمهيمنة على المشهد العالمي والسياسات الدولية والمنظمات العالمية التي قامت بإحداثها بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي احتكرت الولايات المتحدة الأمريكية تحكمها المنفرد بالنظام الدولي، وانتقلت إلى

إدارة شؤون العالم وصياغة المعايير والقوانين التي تُنظّم العلاقات بين اللاعبين الأساسيين من الدُول الفاعلة على الساحة الدوليّة.

خصائص النظام الدولي

يمكن تحديد خصائص أي نظام دولي من خلال عناصر محددة في مجموعة مقومات رئيسة تتمثل أبرزها فيما يلي[5]:

اولا :أن أي نظام دولي لابد وأن يعرف حالة وجود قوة أو مجموعة قوى معينة تمسك بزمام الأمور في نطاقه، وتكون صاحبة الكلمة العليا في توجيه مسار حركة الأحداث بين أطرافه، ومرجع ذلك إلى حقيقة أن"النظام" الدولي إنما يقوم أساسا على مبدأ الصراع والمواجهة بين القوى الدولية الفاعلة والمؤثرة فيه، وذلك على خلاف الحال في "التنظيم" الدولي الذي يفترض فيه أنه يقوم على مبدأ التعاون والتآزر.

ثانيا :أن أي نظام دولي لابد وأن تتواجد فيه طرق معينة لإدارة الأزمات أو العلاقات المتبادلة بين أطرافه، وبها يحقق أو على الأقل ألا يتعارض والمصالح الوطنية لفئة الدول المهيمنة من بين هذه الأطراف.

ثالثا :أن كل نظام دولي تتوافر فيه سمات وملامح خاصة تميزه عن النظام الدولي السابق عليه، بمعنى أن كل نظام دولي يرتبط بواقعة أو أحداث معينة يشكل نقطة أو تاريخا فاصلا بين مرحلتين مختلفتين لتطور العلاقات الدولية،

---

[5] علي الدين هلال،،النظام الدولي الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل،مجلة عالم الفكر الكويت،المجلس الوطني للثقافة والفنون، العدد 3 و4 . 1995

ومثال على ذلك، أن الواقعة المتمثل في اندلاع الحرب العالمية الأولى قد شكل أحد الخطوط الرئيسية الفاصلة بين النظام الدولي ذي الطابع الأوربي الغالب والذي كان مسيطرا على العلاقات الدولية منذ قيام الثورة الصناعية ونشوء الإمبراطوريات في أوربا وامتدادها إلى أقاليم ما وراء البحار، والنظام الدولي الذي ساد خلال فترة ما بين الحربين العالميتين.

طبيعة النظام الدولي

تختلف الرؤى والمدارس الفكرية في تحليل طبيعة النظام الدولي، وفي ظل التعدد النظري حول مقاربة هذا الموضوع تبرز رؤيتي المدرستين الواقعية والواقعية البنائية باعتبارهما يقدمان أبرز الإسهامات في هذا المجال، إذ يعرف المنظور الواقعي النظام الدولي من خلال اعتبارات مادية بحتة تتعلق بعدد القوى الكبرى في العالم، وطبيعة علاقات القوة السائدة فيما بينها، أو ما يسميه الواقعيون بالتوزيع المادي للقوة، في حين يعرف المنظور البنائي النظام السياسي الدولي من خلال طبيعة الثقافة الدولية السائدة، وهذا يعني أن المنظور الواقعي يركز على البنية المادية للنظام السياسي الدولي في حين يركز المنظور البنائي على بناه الأطر الثقافية[6]،

تفسر رؤية رواد المدرسة الواقعية دخول النظام السياسي الدولي في مرحلة انتقالية في السنوات الأخيرة على أساس التراجع في مكونات القوة الأمريكية في

---

[6] بلخيرات حوسين، مستقبل النظام الدولي: رؤية استشرافية بنائية،المعهد المصري للدراسات،استانبول،، 6 / 2 / 2017.

المجالات العسكرية والاقتصادية نتيجة التورط الخاطئ في حربي العراق وأفغانستان وهذا ما فتح المجال من وجهة نظر واقعية إلى تعديل علاقات القوة السائدة بين القوى الكبرى، ولأن هذا التعديل لم يستقر بعد فانه من وجهة نظر الواقعية البنيوية تقوم على أن بنية النظام الدولي لم تستقر بعد هي الأخرى[7]، وما زلنا إزاء نظام دولي في مرحلة انتقالية.

سر القوة الأمريكية

ركز قادة الإدارة الأمريكية على إقامة تحالفات وترابطات قوية مع غالبية القوى الصاعدة لجعلها تابعة لها ومرتبطة بها، ولمنعها من التحالف مع بعضها البعض وتفادي بروز قوى وأقطاب جديدة تكون قادرة على منافستها في المستقبل. وخير مثال على هذا النهج، التحالفات العسكرية الإقليمية لأمريكا مع الدول الغربية في حلف الناتو، وحرصها على التحالفات الإستراتيجية معهم بما يضمن ربط هذه القوى بمواثيق سلام دائم تضمن عدم تمردها أو محاولة منافستها لأمريكا عسكريا، بل وتوريطها لصالح قوة أمريكا ومجدها، ثم أيضا لتتمكن من إحكام سيطرتها على بقية الأطراف الأقل قوة[8].

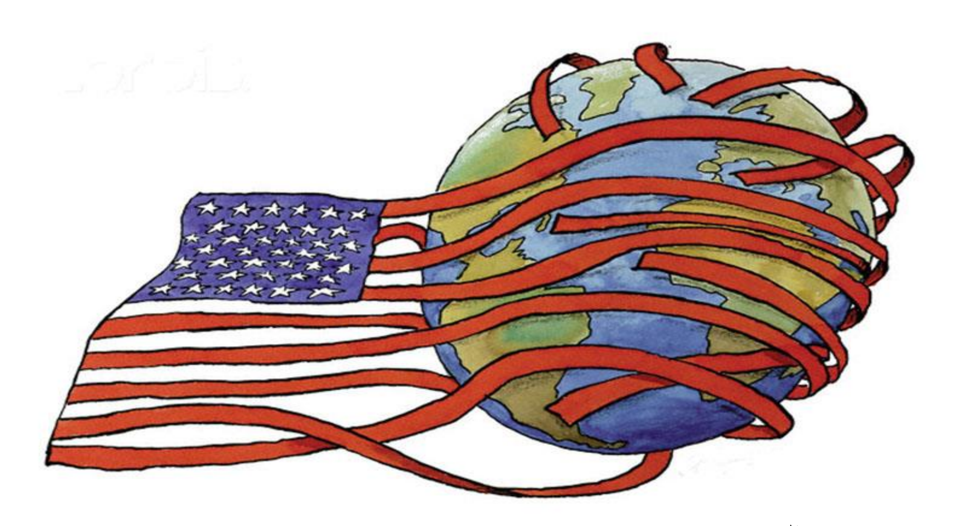
يَكمُن سر القوة الأمريكية في وَراِثتها كليًّاً أو جزئيًّاً لترِكَةَ أربعة إمبراطوريات استعمارية كبرى: البريطانية والفرنسية والإسبانية واليابانية والتي تزخر بالموارد الوافرة والعمالة والتصنيع والتجارة والإدارة والعسكر، مع ما رافق كل ذلك من

---

[7] المصدر السابق

[8] د. ليلى حمدان: الولايات المتحدة والنظام الدولي - 1 أبريل، 2018. https://tipyan.com/united-states-and-international-order

قيادة لدول أوروبية وآسيوية أخرى وازنة كألمانيا وإيطاليا أو تركيا وباكستان والمكسيك وسواها؛ وأصبحت كل العلوم والاختراعات والتقنيات المتفرعة عنها مُسمَّاةً بنظريات من أبناء الغرب، وآلت لأن تُتداول عالميا باللغة الإنجليزية تتويجا للقيادة الأمريكية[9].



المصدر: https://tipyan.com/united-states-and-international-order

تمارس أمريكا القُطبية لأنها الوحيدة التي تمتلك خاصية عرضانية نادرة أَلاَ وهي "السيطرة على الشبكات الدولية الكبرى الثمانية"، حيث تسيطر على **(1)** توزيع الحيوي من مواد الخام كالبترول، **(2)** والنادر من الصناعات المتقدمة كالطائرات والأسلحة والأدوية والأجهزة الطبية والبرمجيات وصناعة الاتصالات؛ **(3)** وهي "الأقوى صوتا دعائيا" في مسائل حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية وتطبيق القانون؛ **(4)** والأكثر نفوذاً في عدد الجامعات البحثية المُدرِّبة لأجيال

9 أحمد زهاء الدين عبيدات: لماذا لن تخلُفَ الصين ولا سواها أمريكا قريباً ؟ مركز الجزيرة للدراسات والابحاث. 2020/4/12

من الطلبة والمنتجة للبحوث العلمية والمهيمنة على تدفق المكتشفات والمعايير العلمية؛ **(5)** وهي الأشد عنايةً بالأسلحة الأكثر تدميراً ودقة وسرعةً وجاهزية وتطورا. **(6)** وهي الرائدة كذلك في إنتاج الفنون البصرية والسمعية والأدبية والفنون، **(7)** كما تسيطر الولايات المتحدة على شبكات الإعلام والتواصل الاجتماعي عالميا. (8) وفوق كل ذلك، أمريكا هي الأكثر سيطرةً على النظام المصرفي لتحويلات الأموال والإقراض، وهي المتحكم الرئيسي في النظام النقدي لتسعير العملات، فضلا عن ارتباط العالم والتجارة والاقتصاد العالمي بالدولار الأمريكي[10].

التراجع الأمريكي

بعد 20 سنة من الحرب على الإرهاب، التي أعقبت هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001، غرقت الولايات المتحدة في متاهة معارك لا نهاية لها. فمن أفغانستان إلى العراق وشمال غرب باكستان وسوريا واليمن والصومال والنيجر ومالي إلى غرب إفريقيا، تخوض واشنطن حربا مفتوحة زمانيا ومكانيا. وبدل أن تقضي على الجماعات الإرهابية أو تحتويها، فإن هذه الجماعات تتمدد رغم الضربات القوية التي تتلقاها، وفي المقابل تستمر الشعوب في رفض تواجد القوات الامريكية على أراضيها. وبالتزامن مع هذه الحرب المفتوحة على "الإرهاب"، استنزفت الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من مواردها البشرية والمادية، في الوقت الذي صعدت الصين اقتصاديا إلى الدرجة التي أصبحت أو تكاد تكون

10 المصدر السابق

أقوى اقتصاد في العالم. كما أن روسيا تتوسع وتبسط نفوذها العسكري في عدة مناطق من العالم وتقضم أجزاء من أوكرانيا وجورجيا، وتُوسع نفوذها في أجزاء من القوقاز وسوريا وليبيا. وقد بدأت هاتين الدولتين في السعي لإيجاد تموضع جديد لنفسها داخل إطار نظام أحادية القطبية الدولية، وتركت لأميركا الاستمرار في قيادة العالم من أجل إنهاك قواها عن طريق توسيع نطاق تمددها، وللدرجة التي يصبح أصعب عليها الاستجابة الفعّالة لكل التحديات المفروضة عليها دولياً. عندئذ، تبدأ هذه الدولة العظمى بـ "الغرق التدريجي"، فتضعف سيطرتها وتنحسر هيمنتها الدولية، ما يُسهّل حينها مهمة الانقضاض على مكانتها المتفردة، وإنهائها[11].

وبسبب جائحة كورونا، دخلت أمريكا والعالم في أفظع كارثة عرفها التاريخ منذ سنة 1929، وعرفت أكثر من 90 في المائة من الدول انكماشا في الدخل الفردي، ومن المتوقع أن يكون تأثير هذه الأزمة سلبيا 4 أضعاف ما عرفه الاقتصاد في الأزمة المالية العالمية سنة 2008. وقد أكد كبار مسؤولي البنك الدولي ظهور علامات وبوادر تصدع النظام المالي العالمي، ودَعَوا الدول إلى اعتماد صلاحيات وقت الحرب وطالبوها بالتدخل المباشر في النشاط الاقتصادي والمالي والتجاري وإجراء عمليات تأميم انتقالية.

علاوة على ذلك، دخل العالم فيما يمكن أن يُطلق عليه «عصر انحسار العولمة الاقتصادية». فالتداعيات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية

[11] د.أ. علي الجرباوي: أوقات مثيرة: نظام دولي جديد في طور التشكيل. جامعة بيرزيت. 5 فبراير 2017

والجيوسياسية التي عرفها النظام العالمي بسبب الجائحة ينبؤ بموجة من الغضب السياسي الشعبي، ستجعل استمرار سياسات العولمة الاقتصادية المنفتحة كليا أمرًا صعبًا. وأيضا فإن تغير سلوك الشركات وتعطل سلاسل الانتاج والتوريد العالمية سيكون محركا أساسيا في انحسار هذه العولمة الاقتصادية، حيث من المتوقع أن يشمل ذلك المزيد من التوطين لسلاسل التوريد، وأيضًا المزيد من الترابط بين القطاعين العام والخاص في الأسواق المتقدمة.

وفي نفس السياق، كثرت التساؤلات وعلامات الاستفهام حول صلاحية الليبرالية بشكلها الحالي في قيادة النظام العالمي؟ فلقد أسقطت الأزمات المتكررة للاقتصاد العالمي وما واكبها من كوارث، أطروحة نهاية التاريخ لفوكوياما بانتصار الرأسمالية والنيوليبرالية، إذ لم تستطع هذه الأخيرة –لحد الآن– انقاذ دول العالم من موجات التخلف والفقر وعدم الاستقرار، ولم تتمكن آليات السوق من تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتصحيح اختلالاته، ولم تصل البشرية بعد إلى جنتها الاقتصادية، ولم تعالج آليات التحرير التجاري تراجعات النمو العالمي، ولم تستطع الخطط المالية والسياسات النقدية الحد من سرطان المديونية، ولم تتمكن البرامج الاجتماعية على محاربة الفقر والجوع والهشاشة وتحقيق العدالة والحماية الاجتماعية، ولم تنتصر الديمقراطية الليبرالية التمثيلية على كافة أشكال الحُكم الأخرى؛ بل تواجه الأيديولوجية الرأسمالية صراعا عالميا محتدما مع قوى صاعدة كالصين وروسيا التي طورت قدرات ومؤهلات

من نفس جنس الاقتصاد الرأسمالي وتنافسها على الصدارة العالمية[12]، وقد بدأت في حراكها الفعلي لتقويض مكانة التفرد الأميركي، حيث قطعت الصين شوطاً كبيراً في بسط هيمنتها الإقليمية على منطقة «الباسفيك»، محكمةً سيطرتها على بحر الصين الجنوبي[13] ببناء مجموعة من الجزر الصناعية ذات الوظائف العسكرية. هذا ناهيك عن التمدد بواسطة التعاون الاقتصادي إلى دول عديدة في أفريقيا وأميركا اللاتينية ومنطقة الشرق الأوسط. يضاف إلى ذلك توسع الاقتصاد الصيني وتصاعد قدرته التنافسية ليصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الاقتصاد الأميركي، مع الترشح ليحل مكانه في المستقبل القريب[14]. أما روسيا فقد دخلت في ساحة مواجهة الولايات المتحدة، وبالوسائل العسكرية. فقد اختطت لنفسها مسار التدخلات المباشرة والهادفة لتحجيم مدّ النفوذ الأميركي في مناطق تعتبرها حيوية لضمان أمنها القومي. فقد تدخلت روسيا عسكرياً في جورجيا ووضعت يدها على مناطق منها، وأتبعت ذلك بعد سنوات بتدخلها في أوكرانيا وضم أجزاء منها، وأهمها شبه جزيرة القرم ذات الأهمية الاستراتيجية. وتخوض روسيا حالياً حرباً في سورية لتثبيت وجودها في المنطقة وتأمين قواعدها على «المياه الدافئة». وتحاول روسيا، كذلك، تعزيز علاقاتها في

---

[12] د. نوفل الناصري : في الحاجة لاقتصاد عالمي بديل، دراسة تحليلية لاختلالات النيوليبرالية وقراءة نقدية للمرتكزات الرأسمالية ودعوة لتجديد الأفكار الاقتصادية. يوليوز 2020

[13] بحر الصين الجنوبي جزء من غرب المحيط الهادي أكبر محيط على وجه الأرض، يقع شرق الصين وفيتنام وكمبوديا وغرب الفلبين وجنوب تايوان، رغم أن تايوان نفسها يمكن اعتبارها جزءاً من البحر أو جزيرة فيه. تبلغ مساحة البحر حوالي 3,500,000 كم، ومنه تمر حوالي ثلث تجارة العالم، أو ما قيمته 5,3 تريليون دولار سنوياً. حصة الولايات المتحدة من هذه التجارة حوالي 1,2 تريليون دولار. وتشترك دول في سواحل البحر منها فيتنام والصين وتايوان أو جمهورية الصين الشعبية، وكمبوديا وبروناي وماليزيا وإندونيسيا وميانمار، وكلها لها مصالح فيه تتعلق بأمرين هما التسميك (صيد السمك) وحقول النفط والغاز المقدرة تحت قعر البحر.

[14] د.أ. علي الجرباوي: مصدر سابق

حوض البحر المتوسط، مع مصر والجزائر، وتعمل مع الصين على تعزيز تحالف دول "البركس"[15].

تغيير ملامح النظام الدولي

أبانت هذه الأحداث سالفة الذكر الافتقار للقيادة العالمية، وكشفت توجها نحو عدم الاستقرار والتوازن في النظام العالمي، وعدم قدرة القوة المسيطرة –الولايات المتحدة الأمريكية– على اتخاذ القرار بمفردها، بل أصبحت تواجه تحالفات ضدها وبدأ العالم يشهد بروز قوى أخرى تملؤ الفراغات التي أحدثها انسحاب الرئيس الأمريكي ترامب من مربع الزعامة العالمي. وقد اعترفت الولايات المتحدة مبكرا بخطر تفكك النظام الدولي، وجاء ذلك في أول فقرة لنص تقرير مراجعة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2010[16] ما يلي: "في مطلع القرن الحادي والعشرين، تواجه الولايات المتحدة الأميركية مجموعة واسعة ومعقدة من التحديات لأمننا القومي. وكما أن أميركا ساعدت على تحديد مسار القرن العشرين، علينا أن نبني الآن مصادر قوة أميركا ونفوذها، وأن نصوغ نظاما دوليا قادرا على التغلب على تحديات القرن21" . وفي فقرة أخرى يقول التقرير: "سيكون من المدمر لكل من الأمن القومي الأميركي والأمن العالمي،

---

15 المصدر السابق

16 تقرير مراجعة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2010 الصادر في 2 يونيو 2010.

إن استخدمت الولايات المتحدة ظهور تحديات جديدة وعيوب النظام الدولي كذريعة للانسحاب منه"[17].

في سياق متصل، أوضح الربيع العربي تحديات التعددية القطبية وتوترات النظام الدولي، وقد عقدت ندوتان في ظل جهود الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات في ليبيا وسوريا. عُقدت الحلقة الدراسية الأولى ، في أبريل 2011 ، بعد أقل من شهر من قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 الذي سمح لحلف شمال الأطلسي بتدخل لإنشاء منطقة حظر طيران فوق ليبيا واتخاذ "جميع التدابير اللازمة" لحماية المدنيين الليبيين. وقد تحدى هذا التدخل في ليبيا جزء وازن من المجتمع الدولي حيث امتنعت البرازيل والهند والصين وروسيا–من القوى الخمس الناشئة في مجلس الأمن – عن التصويت، رغم أن نيجيريا وجنوب إفريقيا أيدته. والمحصلة، إجماع هش على الأساس القانوني للتدخل العسكري؛ وهكذا أصبحت ليبيا حالة اختبار لصلابة النظام الدولي وبداية التشتت في مجلس الأمن[18].

وقد تأكدت هذا التشتت في مجلس الأمن بعد مذبحة الغوطة الكيماوية في سوريا حيث تم الحديث علنا عن "فشل النظام الدولي" وصرحت بذلك سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة سمانثا باور بقولها "إن مجلس الأمن لم يعد يقوم بالواجبات التي نشأ من أجلها في أعقاب الحرب العالمية

[17] المصدر السابق

[18] Pinar Tank :The concept of “rising powers” .NOREF Policy Brief. June 2012

الثانية"[19]. أما على الصعيد المخابراتي فقد أدلى الرئيس السابق ل CIA، مايكل هايدن، بتصريحات تتعلق بمصير المرجعيات الدولية التي صاغت النظام الدولي سابقا، مؤكدا أن: "الاتفاقيات العالمية التي عقدت بعد الحرب العالمية الثانية بدأت تنهار، مما سيغير حدود بعض الدول في الشرق الأوسط" وأن: "الذي نراه هو انهيار أساسي للقانون الدولي، نحن نرى انهيارا للاتفاقيات التي تلت الحرب العالمية الثانية، نرى أيضا انهيارا في الحدود التي تم ترسيمها في معاهدات فيرساي وسايكس بيكو، ويمكنني القول بأن سوريا لم تعد موجودة والعراق لم يعد موجودا، ولن يعود كلاهما أبدا، ولبنان يفقد الترابط وليبيا ذهبت منذ مدة"[20].

كذلك شهادة الرئيس الأميركي، باراك أوباما، في مقابلة له مع صحيفة نيويورك تايمز، 8 غشت 2014 على موقعها الإلكتروني حيث قال: "ما نراه يحدث في الشرق الأوسط ومناطق من شمال إفريقيا هو بداية تصُّدع نظام يعود إلى الحرب العالمية الأولى".

من جانبه، أكد المفكر والسياسي الألماني يوشكا فيشر Joschka Fischer[21] في مقالة له بعنوان "الغرب المنهك" أن: « الحديث حول مستقبل النظام

---

[19] د. أكرم حجازي، واقع النظام الدولي: قراءة في الميديا الغربية، منتدى المفكرين المسلمين ومركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية 2016

[20] المصدر السابق

[21] وزير خارجية ألمانيا ونائب المستشار من 1998 إلى 2005 ، كان زعيما لحزب الخضر الألماني لما يقرب من 20 عاما، أبرز الأعضاء المؤسسين للمجلس الأوروبي للعلاقات الدولية ، الذي تأسس في أكتوبر 2007. خبير ومستشار دولي وأستاذ في جامعة برينستون بالقرب من نيويورك. في دبلوماسية الأزمات الدولية

العالمي يدور في الأساس في الغرب وتحديداً في أميركا الشمالية وأوروبا». وفي شرحه لآليات تفكك النظام الدولي أشار إلى أن: "العواقب الفوضوية المترتبة على التفكك التدريجي لما يسمى باكس أميركانا (السلام الأميركي) واضحة على نحو متزايد"، وأن: "السلام الأميركي كان مكوناً أساسياً من مكونات الأمن الغربي، إلا أن الولايات المتحدة لم تعد راغبة فيه، أو قادرة على، العمل كشرطي للعالم"، وأنه: "إذا بلغت الأمور ذروة التعقيد في منطقة زلزالية أخرى من السياسة العالمية، أو على وجه التحديد منطقة شرق آسيا، فإن العالم قد يواجه كارثة عالمية نابعة من تزامن العديد من الأزمات الإقليمية. ومن الواضح أن أزمة كهذه لن يتمكن أحد من السيطرة عليها أو احتوائها". وأنه "حتى الآن لم تسمح العولمة الاقتصادية بظهور إطار واضح للحكم العالمي. ولعلنا الآن في خضم عملية فوضوية يخرج منها ما قد يؤدي إلى نشوء نظام دولي جديد، أو الأرجح هو أننا لا نزال عند بداية هذه العملية"[22].

من جانبه ، يرى أب ومنظر السياسة الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر، أن القواعد الدولية إما أنها تتحطم كما تفعل روسيا بوتين التي "تكسر القواعد الدولية صراحة دون أن تكلف نفسها عناء تبرير تصرفاتها بموجب القانون الدولي"، وإما أنها في الطريق إلى التحطيم كما سيكون الحال مع الصين التي "تلعب حاليا وفقا للقواعد الدولية". ويتساءل كيسنجر "مع تنامي قوتها ومطالبتها

---

22 JOSCHKA FISCHER الغرب المنهك، 26 غشت 2014. https://www.project-syndicate.org/commentary/joschka-fischer-wonders-how-global-security-can-be-secured--given-the-decline-of-pax-americana/arabic

بما تعتقد أنها مكانتها التاريخية في آسيا والعالم، فإلى متى قد تنتظر الصين قبل أن تصر على إعادة صياغة القواعد الدولية؟"[23]

من جانبها، كتبت المديرة السابقة للتخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية ماري آن سلوكتر مقالة بعنوان: "كيف يحكم عالم أفلت زمامه؟" تحدثت فيها عن بوادر تآكل وانفلات النظام الدولي وملامح تغيير المشهد العالمي، واستشهدت بحواراتها مع شيخ السياسة الأمريكية الخارجية هنري كيسنجر، وخلصت في نهاية مقالها إلى القول: " الواقع أن مؤسسات ما بعد الحرب العالمية الثانية لم تعد كافية، وقد حان الوقت لإصلاحها وابتكار هياكل وأدوات جديدة مصممة لمعالجة المشاكل العالمية"[24]

أما الدبلوماسي الألماني البارز فولفغانغ إيشنغر، وهو رئيس مؤتمر ميونيخ للأمن[25]، وقد تولى رئاسته منذ عام 2009، فقد صرح في افتتاح فعاليات المؤتمر لسنة 2015 أن "النظام العالمي ينهار حاليا وما يجري في الواقع هو أن الجميع يختبر القدرة على المواصلة" وقد تضمن جدول الأعمال لأول مرة نقطة " انهيار النظام العالمي".

---

[23] د. أكرم حجازي، واقع النظام الدولي: قراءة في الميديا الغربية. مرجع سابق

[24] ماري آن سلوكتر مقالة بعنوان: "كيف يحكم عالم أفلت زمامه؟" 27 أكتوبر 2014
https://www.project-syndicate.org/commentary/tactical-foreign-policy-fixes-by-javier-solana-2014-10/arabic

[25] تأسس مؤتمر ميونيخ للأمن في الأصل عام 1963 كاجتماع ألماني أمريكي لتبادل المعلومات حول القضايا الأمنية. مهمة مؤتمر ميونيخ الأمني هي التباحث بشأن التحديات الحالية والمستقبلية للسياسة الأمنية الدولية. يحضر هذا المؤتمر سنويا أكثر من 40 رئيس دولة وحكومة ونحو 100 وزير خارجية أو دفاع وممثلون عن وزارات أخرى والعديد من المنظمات بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والناتو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي.

وقد عمقت كورونا هذا النقاش الدائر حول مستقبل النظام الدولي والأدوار الأمريكية المستقبلية في ظل ما تركته من إحساس بالإحباط في نفوس الأمريكيين أنفسهم وتراجع الهالة الأميركية في العالم، بعد انسحابها الواضح من قيادة العالم وبعد نقضها لكلّ المواثيق والسياسات والاتفاقات السابقة. وقد لخص الكاتب والروائي الأمريكي جورج باكر في مقالة له بعنوان "نحن نعيش في دولة فاشلة" ورطة الولايات المتحدة الأمريكية ووصف شعور الشعب الأمريكي وتحدث عن مظاهر فقدان الثقة في الساسة وفي قادة واشنطن، حيث قال "*عندما انتشر فيروس كورونا اكتشفنا اننا نعيش في دولة تعاني من ظروف أساسية خطيرة، تُستغل بلا رحمة، فيها الكثير من العلل المزمنة – فيها طبقة سياسية فاسدة، وبيروقراطية متصلبة، واقتصاد بلا قلب، وجمهور منقسم ومشتت، لقد تطلب الأمر وباء كارثيا لنكتشف شدة الاعراض التي نعيشها. تطلبت الأزمة منا ردا سريعا وعقلانيا وجماعيا. فردت الولايات المتحدة مثل باكستان أو بيلاروسيا – اي مثل الدول ذات البنية التحتية الرديئة والتي تمتلك حكومات مختلة قادتها فاسدون أو أغبياء للغاية لتفادي المعاناة الجماعية. لقد بددت الإدارة شهرين للاستعداد لمواجهة الازمة. الرئيس تعمد التجاهل، بالتفاخر والأكاذيب. من أبواقه، حول نظريات المؤامرة وعلاجات المعجزة. تصرف عدد قليل من أعضاء مجلس الشيوخ والمديرين التنفيذيين للشركات بسرعة – ليس لمنع الكارثة القادمة، ولكن للاستفادة منها. عندما حاول طبيب حكومي تحذير الجمهور من الخطر، أخذ البيت الأبيض هيئة التصنيع العسكري لتسييس الرسالة. استيقظ الأمريكيون صباح الاول من مارس ليجدوا انهم مواطنين*

يعيشون في دولة فاشلة، لا يوجد فيها خطة وطنية – تمتلك تعليمات متماسكة فقد تُركت العائلات والمدارس والمكاتب لتقرر بنفسها ما إذا كانت ستغلق أم لا. وتبين انها تعاني من نقص حاد في الاختبارات المخبرية والاقنعة والأثواب واجهزة التنفس وناشد المحافظون من البيت الأبيض الشركات. واضطرت الولايات والمدن إلى خوض حروب العطاءات التي تركتهم فريسة لارتفاع الأسعار وتربح الشركات. أخرج المدنيون آلات الخياطة الخاصة بهم في محاولة للحفاظ على صحة العاملين بالمستشفيات غير المجهزة وابقاء مرضاهم على قيد الحياة. وأرسلت روسيا وتايوان والأمم المتحدة مساعدات إنسانية إلى أغنى قوة في العالم، وهي الدولة المتسولة التي تعيش حالة من الفوضى المطلقة"[26].

وفي نفس السياق انتشرت عدة أبحاث ودراسات مستقبلية حول مآل النظام الدولي القائم وحول حجم وطبيعة التحولات التي ستفرضها الجائحة والتي اعتبره البعض لحظة تحول رابعة في المنحنى الجيوسياسي العالمي بعد عام 1945 وعام 1991 وعام 2001[27]. كما احتدم النقاش حول دور الأوبئة والجوائح في إسقاط الأنظمة القائمة وتغيير نمط العلاقات الدولية وصعود قوى جديدة وتشكل تكتلات عالمية تُغَير بدورها ثوابت النظام الدولي القائم، فحسب المنظر والمفكر

---

[26] جورج باكر "نحن نعيش في دولة فاشلة" ترجمة: وكالة اخبار الشرق الجديد- ناديا حمدان. 2 ماي 2020. https://www.vox.com/policy-and-politics/2020/4/29/21227886/coronavirus-america-failed-state-george-packer

[27] د. عبد الله ريشا: سقوط النظام العالمي. الاخبار بيروت. 29 أبريل 2020.

الفرنسي جاك أتالي[28]، *أدّت الأوبئة الكبيرة في العالم إلى تغييرات أساسية في التنظيمات السياسية للأمم، وفي الثقافات التي تكمن وراء هذه الأنظمة. فطاعون القرن الرابع عشر الذي أودى بثلث سكّان أوروبا، أسقط قوّة الكنيسة المعنوية، وخلق مساحة جديدة، عنوانها الشرطة أو القوّة العسكرية والأمنية الكفيلة بحماية أرواح الناس. الصدمة ولّدت انتفاضة على الواقع الديني المُهيمن، لصالح فكرة الدولة الحديثة المرتكزة على الروحية العلمية. وقد تجسّد هذا الشعور في رفض سلطة الكنيسة العاجزة عن حماية المواطن، وأتى الشرطي ليحلّ مكان الكاهن، فكان الانتقال من السلطة المرتكزة على الإيمان إلى سلطة مرتكزة على احترام القوّة، ومن ثمّ احترام دولة القانون. فالصدمة غالباً ما تولّد انتفاضة، وإعادة النظر في فلسفة النظام العالمي القائم*"[29].

ومن جانبه أعرب رئيس معهد بروكينغز، "جون ألين"[30] عن اعتقاده أن التاريخ، كما هو معهود دائما، سيكتبه "المنتصرون" خلال أزمة فيروس كورونا، موضحا أن كل بلد، وبشكل متصاعد كل فرد، يواجه التداعيات الاجتماعية لهذا الوباء، وبطرق جديدة ذات مفعول قوي. وقال إن البلدان التي ستصمد في وجه الوباء، بفضل أنظمتها السياسية والاقتصادية الخاصة، وكذا من منظور

[28] جاك أتالي Jacques Attali منظر فرنسي وكاتب اقتصادي واجتماعي فرنسي، عمل مستشاراً للرئيس فرانسوا ميتران من 1981 حتى 1991 وكان أول من ترأس البنك الاوروپي لاعادة البناء والتنمية في 1991-1993. وفي 1997، بطلب من وزير التعليم كلود أليگر، اقترح اصلاحاً لنظام درجات التعليم العالي. وفي 2008-2010، قاد لجنة حكومية لبحث كيفية إشعال نمو الاقتصاد الفرنسي، في عهد الرئيس نيكولا ساركوزي.

[29] د. عبد الله ريشا: سقوط النظام العالمي. الاخبار بيروت. 29 أبريل 2020.

[30] جنرال متقاعد من مشاة البحرية الأمريكية، والقائد السابق لقوة المساعدة الأمنية الدولية التابعة لحلف شمال الأطلسي والقوات الأميركية في أفغانستان

الصحة العمومية، ستتفاخر بنجاحها على حساب البلدان التي ستواجه تداعيات مختلفة ومدمرة. وأضاف أن "هذه الأزمة تنذر بإعادة ترتيب بنية القوى الدولية بطرق لا يمكننا أن نتخيلها"[31]

هل يمكن أن تنتهي القوة الأمريكية ؟

لقد تحدثت الكتب والتقارير الاستشرافية والتصريحات سالفة الذكر عن تراجع الإمبراطورية الأمريكية، وأن عصر الرئيس "دونالد ترامب" ما هو إلا بداية النهاية لهذا "الانهيار المتوقع"، غير أن عالِم السياسة الأمريكي "جورج فريدمان"، يرى عكس دلك ويفسر في كتابه الجديد بعنوان "العاصفة قبل الهدوء: الخلافات الأمريكية وأزمة عشرينيات القرن الحادي والعشرين والانتصار بعدها[32]." الاسباب والمقومات التي ستجعل أمريكا تتجاوز الأزمة الحالية. ويرى الكاتب أن التاريخ الأمريكي يتحرك في دورتين رئيسيتين، تمر بهما الولايات المتحدة بشكل متكرر منذ تأسيس الجمهورية، وهما:

أولًا، "الدورة المؤسسية": التي تحدث كل ثمانين سنة تقريبًا، وترتبط بالعلاقة بين الحكومة الفيدرالية والولايات؛ حيث بدأت الدورة المؤسسية الأولى مع نهاية الحرب الثورية وصياغة الدستور في منتصف الثمانينيات من القرن الثامن عشر، وانتهت عام 1865 مع الحرب الأهلية، أما الدورة المؤسسية الثانية

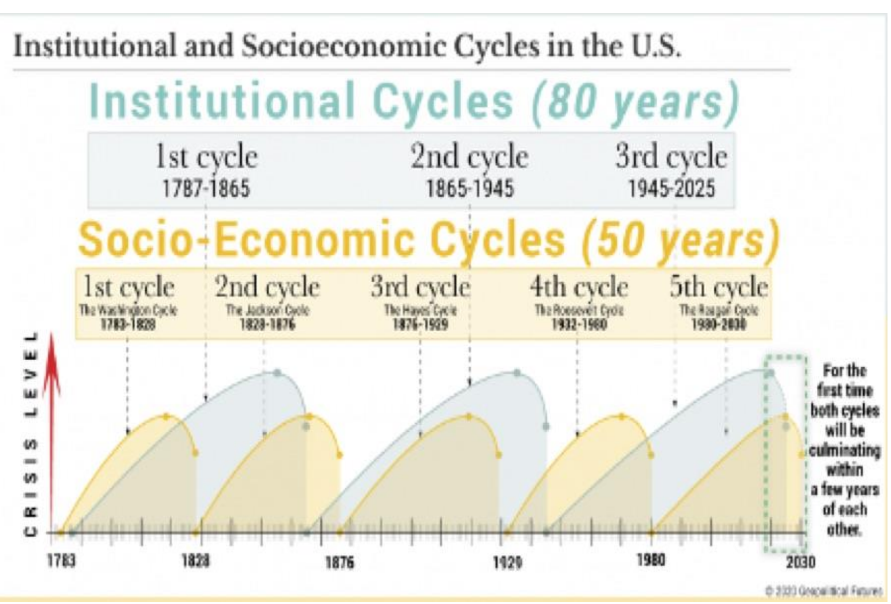
---

[31] كيف سيصبح النظام العالمي السياسي والاقتصادي بعد كورونا؟، العربي الجديد، 25 مارس 2020، https://bit.ly/2ZrDk17

[32] George Friedman, “The Storm Before the Calm: America's Discord, the Coming Crisis of the 2020s, and the Triumph Beyond”, (New York: Doubleday, 2020

فانقضت مع نهاية الحرب العالمية الثانية. وبهذه المعطيات، فمن المحتمل الأكيد أن تنتهي الدورة الثالثة بحلول عام 2025.

ثانيًا، "الدورة الاجتماعية–الاقتصادية": تتكرر كل خمسين عامًا تقريبًا، وذات علاقة بالقوى المهيمنة في القطاع التجاري، وبدأت بما حدث في الخدمات المصرفية الخاصة، من عام 1787 إلى رئاسة "أندرو جاكسون"، ثم توسيع الأراضي من "جاكسون" إلى نهاية الولاية الثانية للرئيس "يوليسيس جرانت"، وبعد ذلك في فترة الصناعة التي ترتكز على الإنتاج من عام 1880 إلى الكساد الكبير 1929، ثم الإدارة التكنوقراط من "فرانكلين روزفلت" إلى "رونالد ريجان"، وأخيرًا النظام الذي يُركز على الاستثمار والضرائب المنخفضة وأسعار الفائدة المنخفضة من "ريغان" وحتى الآن، وهي الفترة التي تشهد حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، والتي يتوقع نهايتها في أواخر عشرينيات القرن الحالي. ولمزيد من التوضيح عن مراحل الدورات المختلفة انظر الشكل التالي:



George Friedman, "The Storm Before the Calm: America's Discord, the Coming Crisis of the 2020s, and the Triumph Beyond", (New York: Doubleday, 2020

كما هو موضح في الشكل أعلاه، مع كل تكرار لهذه الدورات ينتهى الأمر بأزمة، لكن الولايات المتحدة في كل مرة أعادت اكتشاف نفسها، وأقامت فترة أخرى من الاستقرار والازدهار، فقد أعقبت الحرب الأهلية فترة نمو هائلة، وبعد خمس وثلاثين سنة كانت واشنطن تنتج نصف السلع المُصنَّعة في العالم، كما أعقب الحرب العالمية الثانية نمو لم يسبق له مثيل، إلى جانب الطفرة التكنولوجية في أعقاب الحرب الباردة.

ويُنبِّه عالم السياسة الأمريكي "فريدمان" إلى جانب مُثير للاهتمام يتعلّق بطبيعة الموجتين الحاليتين اللتين لم تشهدهما البلاد من قبل، ومن المتوقع أن تنتهي الدورة المؤسسية الحالية بأزمة منتصف العقد الحالي، وتنتهي الدورة الاجتماعية–الاقتصادية في غضون بضع سنوات من ذلك. وهذه هي المرة

الأولى في التاريخ الأمريكي التي تتقارب فيها نهاية الدورتين وتتداخلان عمليًّا، وهو ما يعني أن عشرينيات القرن الحالي ستكون واحدة من أصعب الفترات في التاريخ الأمريكي، بالنظر إلى الدور المُعقَّد الذي تلعبه الولايات المتحدة في العالم. لذا، فإن ما قامت به إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ليست سوى مُقَدِّمة لهذه الفترة وما سيأتي لاحقًا.

لقد توافقت خلاصة العالم السياسي الأمريكي مع كلمات الرئيس الأمريكي الجديد الذي أكد على أن سياسة سلفه جعلت الولايات المتحدة تتنازل عن دورها القيادي العالمي الذي باشرته منذ سبعين سنة[33]، وأن العالم عند نقطة انعطاف حيث تغيرت الديناميات العالمية وهناك نقاش تاريخي وأساسي حول الاتجاه المستقبلي لعالمنا، وعلى واشنطن أن تثبت أن نموذجها ليس من مخلفات التاريخ، بل يجب تجديد مزاياها حتى نتمكن من مواجهة تحديات المستقبل من موقع القوة. ولقد حاول الرئيس بايدن إعلان ضبط الولايات المتحدة الأمريكية لمسلسل التراجع العالمي وأعلن عودتها من جديد وذلك أثناء تقديم توجهات الورقة الإستراتيجية للأمن القومي، حيث قال " *أقوم بإصدار هذا التوجيه المؤقت لنقل رؤيتي لكيفية مشاركة أمريكا مع العالم. أقوم بتوجيه الإدارات والوكالات لمواءمة إجراءاتها مع هذا التوجيه، حتى عندما نبدأ العمل على إستراتيجية الأمن القومي ليس لدينا وقت لنضيعه. الحقيقة هي أن أمريكا لا تستطيع تحمل الغياب بعد الآن عن المسرح العالمي. وتحت إدارة بايدن هاريس*

[33] جوزيف بايدن: لما يجب على أمريكا أن تقود مُجدّداً؟ إنقاذ السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد ترامب. مجلة الشؤون الخارجية، عدد مارس/أبريل 2020

، أمريكا عادت. الدبلوماسية عادت. عادت التحالفات. نحن لا ننظر إلى الوراء، نحن نتطلع بلا رجعة نحو المستقبل وكل ما يمكننا تحقيقه للشعب الأمريكي معاً. لنبدأ العمل"

فهل بالفعل تستطيع الإدارة الأمريكية الجديدة قلب المعادلة وإعادة صياغة ميزان قوى جديد سيمكن واشنطن من العودة للقيادة الأحادية للنظام الدولي، أو هل ستكون هناك تغيرات في مربع الزعامة العالمي وستُفرض القطبية المتعددة؟. الأكيد أنه –وكما عبرت عنه التصريحات والحوارات والدراسات الاستشرافية والأبحاث العلمية والتوقعات المختلفة لخبراء العلاقات الدولية التي تمت الإشارة إليها في هذا الفصل–، فهناك مخاوف حقيقية وتهديدات واقعية لبوادر تفكك النظام الدولي وانهيار قواعد اللعبة، وبداية فقدان الولايات المتحدة الأمريكية لهيمنتها المطلقة والمتفردة للنظام العالمي، وقد أثرت التطورات المتسارعة التي عرفها العالم بسبب جائحة على التوازنات الإقليمية والدولية، وجعلت العالم يعيش تدافعا حادا وحالة من المخاض العسير الناتج عن محاولات حثيثة لهندسة تشكلات دولية جديدة وتغيرات مستقبلية في بنية النظام الدولي وفي ميزان القوى العالمي، الأمر الذي يُنذر باقتراب تغيير ملامح النظام العالمي وتشكل واقع دولي جديد. وهو ما سنتطرق إليه بتدقيق في الفصول القادمة من الكتاب.

الفصل الثاني
المستقبل وتفعيل قانون التداول الحضاري

الصدام الأمريكي الصيني

تؤكد جميع التقارير الاستشرافية وغالبية التقديرات المستقبلية أن السمة الأساسية لملامح المشهد العالمي ما بعد كورونا ستتمحور حول مخرجات الصراع بين الاقطاب العالمية الكبرى، وخصوصا أمريكا والصين. وهناك شبه إجماع حول توجه أكيد –في المستقبل المنظور،– نحو نظرية العالم الأمريكي غراهام أليسون، المعروفة ب "فخ ثوسيديديس[34]" "Thucydides's Trap"، والذي تتمثل في حتمية الصدام بين القوة العظمى المهيمنة والتي تتراجع (وهي أمريكا)، والقوة الصاعدة التي تبحث عن فرض ذاتها (الصين)[35]، وهناك مجموعة من الاحداث والوقائع التاريخية التي تطابق هذه النظرية. ورغم أن قادة البيت الأبيض يعتبرون المواجهة مع الصين بعيدة كل البعد عن فخ حتمية الصدام، إلا أن جائحة كورونا وتطوراتها ونجاح الصين "الأولي" في التعامل معها والانفلات من أضرارها عكس الولايات المتحدة الأمريكية، وارتفاع حدة الصراع واللهجة التهديدية المستعملة من طرف الرئيس الأمريكي، جعلت بوادر هذا الفخ تتشكل وربما سيحتاج العالم لإعداد السيناريوهات المحتملة لكيفية

---

[34] ثوسيديديس (460 ق.م. – 395 ق.م.) مؤرخ إغريقى شهير، صاحب كتاب تاريخ الحرب البيلوبونيسية ويعد أول المؤرخين الإغريق الذين أعطوا للعوامل الاقتصادية والاجتماعية أهمية خاصة. يتبع مصطلح أليسون النص القديم" تاريخ الحرب البيلوبونيسية "الذي كتب فيه ثوسيديدس" ما جعل الحرب لا مفر منها هو نمو القوة الأثينية والخوف الذي تسبب به هذا في سبارتا

35 غراهام أليسون: حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة (هل تنجح الصين وأمريكا من الافلات من فخ ثوسيديديس. تعريب إسماعيل بهاء الدين- دار الكتاب العربي

التعامل مع تداعيات هذه الحرب الباردة الجديدة التي ستعقد الأمور أكثر مما سببتها جائحة كورونا.

وقد تحدث الإعلام الأمريكي عن رسوب الولايات المتحدة في أوّل وأهم اختبار إنساني وفقدانها الحدّ الأدنى من الإنسانيّة، وسار هناك اعتقاد عام عند الأمريكيين بأنّ الأضرار الخطيرة التي ألحقتها جائحة كورونا بالحياة والاقتصاد الأمريكيين قد تُؤشِّر إلى تراجع القيادة الأمريكيّة للعالم[36]. ينضاف لذلك انسحابات ترامب المتتالية من الاتفاقيات الدولية الحساسة، (1) كاتفاقية "باريس للمناخ" التي تُلزم الأطراف الموقعة عليها (نحو 200 دولة) بتخفيض معدل انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون، وتهدف إلى تقليل معدل ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى ما دون درجتين مئويتين، لمحاولة إعادة الاتزان للبيئة والمناخ على الكوكب. (2) والانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، والذي وقع فيه إلى جانب الولايات المتحدة وإيران، كلًا من ألمانيا، بريطانيا، الصين، روسيا وفرنسا، وذلك بهدف الحد من عمليات تخصيب اليورانيوم مقابل رفع العقوبات المفروضة على إيران والمتعلقة بتطوير الطاقة النووية السلمية، وكذلك العقوبات المتعلقة بالمعاملات المالية والتجارة والطاقة. (3) تعليق جميع التزامات أمريكا بمعاهدة الحد من الصواريخ النووية المتوسطة مع روسيا والانسحاب منها، وتهدف المعاهدة التي تم توقيعها منذ أكثر من 30 عامًا بين الرئيسين الأمريكي، رونالد ريجان، والسوفيتي آنذاك، ميخائيل جورباتشوف، إلى التخلص من الأسلحة

36 صحيفة "الواشنطن بوست" الأمريكيّة افتتاحيّة يوم 24 مارس 2020

النووية ذات المدى المتوسط، خاصة الأسلحة الفتاكة لأنها لا تحلق إلا لفترة قصيرة. (4) الانسحاب من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" متهمة إياها بالانحياز لفلسطين على حساب إسرائيل. (5) وتخلي أمريكيا عن عضويتها في مجلس حقوق الإنسان الدولي، تحت ذريعة اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة مواقف متحيزة ضد إسرائيل بحسب ادعاءات السفيرة الأمريكية بالأمم المتحدة، نيكي هيلي. (6) والانسحاب من اتفاقية الشراكة التجارية عبر المحيط الهادئ، وتضم أستراليا وبروناي وكندا وشيلي واليابان وماليزيا والمكسيك ونيوزيلندا وبيرو وسنغافورة وفيتنام. وتمثل الاتفاقية حوالي 40% من إجمالي الاقتصاد العالمي، و26% من التجارة العالمية بقيمة تزيد على 11 تريليون دولار، وتستهدف إزالة الحواجز التجارية في المنطقة، وخفض أو إلغاء الرسوم الجمركية على حوالي 18 ألف سلعة صناعية وزراعية بما في ذلك المنسوجات والملابس. (7) اتخاذ الرئيس الأمريكي ترامب قرار بتعليق مساهمات الولايات المتحدة لمنظمة الصحة العالمية واتهامها بالانحياز إلى الصين على حساب أمريكا التي تساهم ماديا أكثر من الصين، علاوة على اتهامها بسوء تدبير أزمة كورونا، وعدم تنبيهها للمنتظم الدولي بشكل استباقي.

ولعل هذا ما يفسر تصريح عضو مجلس الشيوخ الجمهوري السابق تشاك هاغل والذي شغل منصب وزير الدفاع في ظل الرئيس السابق باراك أوباما، خلال مقابلته مع صحيفة"Lincoln Journal Star"[37]، بأن الولايات المتحدة

[37] د. ليلى حمدان: الولايات المتحدة والنظام الدولي - 1 أبريل، 2018. https://tipyan.com/united-states-and-international-order

والعالم دخلا سنة حاسمة، وسنة من التقلب وعدم اليقين والخطر الكبير، واتهم ترامب بأنه يقسّم عمداً البلاد والعالم من خلال الانسحاب من الاتفاقيات والتحالفات والصفقات التجارية مثل الشراكة عبر المحيط الهادي، وانتقد وزير الدفاع السابق هجوم ترامب على الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية وهي سابقة لم يسبقه بها أحد من قبل، واعتبرها التهديد الحقيقي لأمن وانسجام الأجهزة الأمريكية التي تعمل في سبيل مجد أمريكا، وختم كلامه بجملته المشهورة: "*إن السياسة الخارجية الأمريكية في الوقت الحالي هي سياسة انقسامات.. هناك نظام عالمي جديد يجري بناؤه وتشكيله في الوقت الراهن*".

وحسب عالم الاجتماع الأميركي والمفكر والمناضل مايك ديفيز في مقاله الأخير بعنوان "وحش تغذيه الرأسمالية"[38]، فقد ساهم وصول ترامب إلى البيت الأبيض في إصابة النظام الصحي الفيدرالي بكارثة أصابته بالشلل في مواجهة وباء كورونا، حيث تم تقليص ميزانية الإدارات الصحية في الولايات 21% في موازنة ترامب الأولى عام 2017، كما قام ترامب بإغلاق مكتب الأوبئة التابع للبيت الأبيض والذي كان باراك أوباما قد أنشأه عام 2014 في أعقاب تفشي فيروس الإيبولا لضمان استجابة وطنية سريعة ومنسقة بشكل جيد لمواجهة أي وباء جديد.

والمتتبع لهذه الانسحابات والراصد للبيانات والتقارير التي تُتداول بخصوص السلوك الأمريكي قبل وإبان هذه الأزمة، يستحضر أصول ومنطلقات تَنَبُّؤ

[38] https://jacobinmag.com/2020/03/mike-davis-coronavirus-outbreak-capitalism-left-international-solidarity

العلامة ابن خلدون ببوادر سقوط الدول.. وهناك عدة مؤشرات ومعطيات – سنتطرق إليها في محاور قادمة– تؤكد أننا سنعيش في المستقبل –أو ربما نعيش الآن– مرحلة انتقال أمريكا بين "أطوار بن خلدون الخمسة"[39] من موقعها الحالي وفترة "الانفراد بالمجد" في اتجاه مرحلة " الفراغ والدعة"؟؟ وهذا الأمر متروك للرئيس الأمريكي الجديد جون بايدن ومدى قدرته في التعجيل بتصحيح الأخطاء القاتلة والرعونة التي اتصفت بها السياسة الأمريكية الترامبية.

في المقابل الصين كسبت معركة التضامن العالمي في جائحة كورونا، وارتفعت ثقة الرأي العام العالمي في أدوارها وقدراتها، خصوصا وأنها كانت سباقة لمساعدة الدول المتضررة حينما أقفلت الدول الكبرى حدودها في وجههم، وشاهد العالم أجمع تفاصيل إرسال الصين ل 1000 جهاز تنفس صناعي، ومليوني قناع و100 ألف قناع تنفس، و20 ألف بدلة واقية، و50 ألف مجموعة اختبار، كما أرسلت الصين فرقا طبية و250 ألف قناع لإيران وأرسلت إمدادات إلى صربيا. وبصفة عامة أرسلت الصين الخبرات والمساعدات الطبية ومعدات الحماية لمكافحة كوفيد 19 في أكثر من 98 دولة حول العالم. ولتوفير الأقنعة بكميات كافية، عززت الصين إنتاجها بأكثر من 10 أضعاف، وأصبحت تنتج أيضا ما يقرب من نصف أقنعة التنفس N95 الضرورية لحماية العاملين في مجال الصحة على مستوى العالم، علاوة على انتاجها الضخم للمضادات الحيوية التي تساهم في معالجة الالتهابات الثانوية الناشئة عن كوفيد 19.

[39] يؤكد ابن خلون في مقدمته الشهيرة أن كل دولة تنتقل بين خمسة أطوار هي: الظفر، والانفراد بالمجد، ثم الفراغ والدعة، ثم طور القنوع والمسالمة، ثم الإسراف والتبذير.

وقد تحركت الصين بدبلوماسية سريعة وبمهارة سياسية، للترويج لنموذجها في التعاطي مع الجائحة وتملأ بذلك الفراغ العالمي الحاصل في الزعامة، وقامت بعقد عشرات الاجتماعات مع رؤساء الدول، وتم اعتماد مؤتمرات "عن بعد" تبادلت خلالها الحكومة الصينية المعلومات حول الوباء والدروس المستفادة من تجربتها في مكافحة المرض مع المئات من كبار المسؤولين في الدول المتضررة. وعززت بكين نفوذها إلى حد كبير على المستوى الإقليمي من خلال الهيئات الإقليمية، وتمثلت في اللقاءات والمكالمات مع دول وسط وشرق أوروبا من خلال آلية "17 + 1"، ومع أمين منظمة شنغهاي للتعاون، ومع 10 دول في جزر المحيط الهادئ، ومع مجموعات أخرى عبر أفريقيا وأوروبا وآسيا[40].

وانتقلت الصين لفرض رؤيتها لإصلاح الأوضاع أو كما وصفها مستشار الدولة وزير الخارجية الصيني، وانج يي ب "إصلاح الحوكمة العالمية لعصر ما بعد الجائحة"، في حواره مع يي مع صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية، حول قمة "مجموعة العشرين" نشر الخميس – 19 نوفمبر 2020. وقد اقترحت الصين أربع توجهات كبرى لتصحيح الحوكمة العالمية مستقبلا[41]:

أولا، الالتزام بتنفيذ تعددية الأطراف واستكمال الحوكمة العالمية. حيث ينبغي تعزيز النظام الدولي الذي تكون الأمم المتحدة مركزا له، واستكمال منظومة حوكمة العولمة من أجل معالجة أوجه القصور للحوكمة العالمية التي كشفتها

---

[40] د. أبانوب سامي: هل يعيد كورونا تشكيل النظام العالمي؟ EREM NEWS. 21 مارس 2020

[41] حوار مستشار الدولة وزير الخارجية الصيني، وانج يي مع صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية، حول قمة "مجموعة العشرين" نشر الخميس - 4 شهر ربيع الثاني 1442 هـ - 19 نوفمبر 2020 مـ رقم العدد [15332]

الجائحة، ورفع القدرة على مواجهة كافة التحديات الكونية في مجلات الصحة العامة وتغير المناخ وأمن البيانات .

ثانيا، الالتزام بمفهوم "الحياة أولا" وإقامة مجتمع مشترك تتوفر فيه الصحة للجميع. حيث يجب دعم الدور القيادي والتنسيقي لمنظمة الصحة العالمية وتسريع عملية التطوير والإنتاج والتوزيع للقاحات ضد جائحة فيروس كورونا المستجد كمنفعة عامة للعالم وجعلها ميسورة ومتاحة للجميع.

ثالثا، تعزيز تنسيق سياسات الإقتصاد الكلي وتدعيم انتعاش الإقتصاد العالمي. من خلال تعزيز النظر إلى الترابط الوثيق بين كافة الدول بنظرة أكثر إيجابية، وإبقاء سلسلة الصناعة في حالة الانفتاح والاستقرار. كما يجب ضمان معيشة الشعب الأساسية وإيجاد نقاط جديدة للنمو، وخاصة إطلاق الإمكانية الكامنة لنمو الإقتصاد الرقمي وخلق بيئة سوق منفتحة وعادلة ونزيهة وغير تمييزية

رابعا، وضع التنمية في المكانة المحورية للتعاون الدولي والاهتمام بالصعوبات التي تواجهها الدول النامية، وتعزيز الدعم للدول التي تعاني من ضغوط كبيرة جراء الجائحة الشرسة من خلال تنفيذ مبادرة تعليق خدمة الديون وغيرها من الإجراءات، والوفاء بالتعهدات الواردة في أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، ومساعدة الدول النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 .

وفي سياق آخر، أعلن الرئيس شي جين بينغ أن اللقاح الصيني بعد نجاح تطويره وإنتاجه، سيكون منفعة عامة للعالم، بما يقدم المساهمة الصينية في

تمكين الدول النامية من استعمال اللقاح بسعر مقبول فقد "بذلت الشركات الصينية قصارى جهدها لتطوير اللقاح ليال ونهارا، مع اللتزام الصارم بالقوانين العلمية ومتطلبات الرقابة، وقد حققت نتائج مرضية، هناك 11 نوعا من اللقاحات الصينية قد دخلت مرحلة التجارب السريرية، ومنها 4 أنواع من اللقاحات بدأت المرحلة الثالثة للتجارب السريرية في الخارج بعد الحصول على التصديق، وتؤكد البيانات على سالمتها ومناعتها الجيدة، مما جعل الصين في طليعة العالم من حيث البحث والتطوير للقاح"[42]. وقد أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة أن لقاح كوفيد 19، الذي أنتجته شركة "سينوفارم" الحكومية الصينية، أثبت فاعلية بنسبة 86% في الوقاية من فيروس كورونا و99% في إنتاج الأجسام المضادة للفيروس و100% في الوقاية من الوصول للحالات المتوسطة والشديدة وجرى تصنيع اللقاح في معهد بكين للمنتجات البيولوجية.

وقد تحولت للصين إلى مدافع قوي عن النظام الدولي ودور الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية، وقد أكد ذلك الرئيس الصيني شي جين بينغ بشكل صريح أثناء حضوره للاجتماعات الرفيعة المستوى لإحياء الذكرى الـ75 لتأسيس الأمم المتحدة في سبتمبر الماضي، وصرّح أن الصين ستتمسك بكل ثبات بالتعددية، وتدافع بكل ثبات عن مصداقية الأمم المتحدة وطريق التنمية السلمية والتعاون للكسب المشترك، وتدعم بكل ثبات إقامة مجتمع المستقبل المشترك للبشرية، و"*ستظل الصين تعمل على صيانة سالم*

[42] المصدر السابق

العالم وتساهم في التنمية العالمية وتدافع عن النظام الدولي، وتحرص على تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي بما فيه السعودية، لتقديم مساهمة أكبر في دعم التعددية ودور الأمم المتحدة وصيانة السالم والأمن الدوليين وتعزيز التنمية المشتركة وإصلاح واستكمال منظومة الحوكمة العالمية "[43]

تزامن هذا التحرك العالمي للصين والانفراد في إرسال المساعدات والمعدات والظهور "كأخ أكبر" للدول المتضررة، مع شبه إجماع عالمي على انسحاب "أمريكا ترامب" من دور القيادة الدولية وقد شهد على هذا الأمر اثنان من كبار الخبراء في الشؤون الآسيوية – كورت كامبيل، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في ادارة الرئيس أوباما، وروش دوشي – في نشرة "فورين أفيرز" حيث أكدا أن "*موقع الولايات المتحدة الرائد في العالم، وهو موقع تبوأته على مدة العقود السبعة الماضية، لم يبن على أسس الثراء والقوة العسكرية فقط، ولكن بني أيضا على أساس الشرعية من أسلوب الحكم الداخلي في البلاد وقدرتها على توفير المواد والسلع على النطاق العالمي وقدرتها ورغبتها في حشد الردود الدولية للكوارث والأزمات.*" ويؤكد الخبيران "*إن وباء كورونا يعد امتحانا للعناصر الثلاثة الأساسية للزعامة الأمريكية، فحتى الآن لم تنجح واشنطن في الاختبار. وبينما تواصل أمريكا تعثرها، تتحرك بكين بسرعة وحنكة للاستفادة من الفرصة التي اتيحت بفضل الأخطاء التي ارتكبها الأمريكيون. فالصين تقوم اليوم بملء الفراغ، وتصور نفسها على أنها*

---

[43] مقتطف من كلمة الرئيس الصيني في اجتماع إحياء الذكرى الـ75 لتأسيس الأمم المتحدة في سبتمبر 2020

زعيمة العالم فيما يتعلق بالرد على انتشار الوباء"[44]. وقد أكد هذه الحقيقة، أستاذ الجيوسياسة التطبيقية في جامعة كولومبيا عبر يان بريمر، وقال "*إن التحدي الذي يواجهنا اليوم هو انحلال النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة، وغياب القيادة العالمية للتدخُّل وتولّي دورها. نحن نعيش في عالم فراغ الزعامة (G–Zero)، أي وجود فراغ للقوى في السياسة الدولية بسبب تراجع دور الولايات المتحدة وتركيز الدول النامية على أوضاعها الداخلية، وسط حالة جديدة من الركود الجيوسياسي واتساع نطاق تأثيرها. في حالة الركود الجيوسياسي هذه، يؤدي انكسار السياسات العالمية إلى تأجيج المخاطر العالمية بدلًا من المساعدة في حلها*[45]".. وهذه من بوادر تغيير البوصلة السياسية لنظام العولمة واتجاهها نحو الشرق.

وقد تنبأ المؤرخ والمفكر بول كيندي ببوادر تراجع وربما سقوط "الإمبراطورية الأمريكية" في كتابه الشهير "صعود وسقوط القوى العظمى" الصادر في أواخر سنة 1988، وهو كتاب نفيس يحلل ويدرس ويكشف سياسات واقتصادات القوى العظمى من 1500 إلى 1980 وسبب أفولها. وقد توقع مرور الولايات المتحدة الأمريكية بمرحلة انحسار بحلول عام 2010. وقد قارن بين وضعية الولايات المتحدة وبريطانيا في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الاولى وعلق قائلا *ان خريطة مرتكزات الولايات المتحدة هي نفسها في خريطة بريطانيا ما قبل*

---

[44] فيروس كورونا: الصين والولايات المتحدة تتحاربان خلف الكواليس. 25 مارس 2020.
https://www.bbc.com/arabic/world-52022843

[45] Ian Bremmer, "We Are in a Geopolitical Recession. That's a Bad Time for the Global Coronavirus Crisis", Time, March 13, 2020
https://time.com/5802033/geopolitical-recession-global-crisis/

الحرب العالمية الاولى". وخلص إلى أن التمدد الاستعماري الزائد عن الحد لأي قوة عظمى، ويتحول إلى تراجع، حيث تصبح مصالحها والتزاماتها العالمية أكبر من قدرتها على الدفاع عنها في نفس الوقت، لتبدأ بالتراجع والانسحاب والتخلي على أدوارها القيادية، فاسحة بذلك المجال لقوة صاعدة تبحث عن إثبات ذاتها.

وتحت عنوان "عندما تحكم الصين العالم" تنبأ المؤلف مارتن جاك سنة 2010 بأن تصبح الصين دولة صاعدة، وتتحول إلى واحدة من قوتين عظميين خلال العشرين عاما على الأقل وخمسين عاماً القادمة على الأكثر, ثم تصبح القوة الوحيدة بعد ذلك[46]. ويؤكد أن الصين ستجمع في العقود قادمة بين خصائص الدول المتقدمة والنامية, وهذا يعد وضعاً فريداً بالنسبة لقوة كوكبية رئيسية. وقد اعتمد الكاتب مارتن جاك على تجربته الطويلة في التدريس في إحدى الجامعات الصينية, وباحثاً بالمركز الدولي للدراسات الصينية، وقد درس وتتبع وحلل التطورات المتسارعة التي تجري في الصين، وقام بمقارنتها بما يجري في الغرب. وخلص في أخر كتابه إلى أنه وعلى الأرجح ستكون البلدان النامية – خاصة الصين– هي من ستشكل القرن الحادي والعشرين، بعدما شكّلت وقادت البلدان المتقدمة القرن العشرين[47].

---

[46] مارتن جاك: حينما تحكم الصين العالم، المترجم: د. فاطمة نصر، الناشر: دار سطور الجديدة, القاهرة. الطبعة: الأولى/ 2010

[47] المرجع السابق

سياسة أمريكة لمحاصرة الصين

ينظر القادة الأمريكيين للصين بأنها الخصم الخطير الصاعد الذي استطاع تعزيز نفوذه وخدمة مصالحه ومجاراة أمريكيا اقتصاديا وعلميا وتجاريا وتكنولوجيا وعسكريا وتكنولوجيا ونفوذا جغرافيا. الأمر الذي يستوجب ضرورة تغيير استراتيجيات المواجهة مع التنين الصيني، واعتماد خطط بديلة لاحتوائه ومحاصرته، وضبط صعوده وتقنين تمدده الجغرافي. وفي هذا السياق جاء إعلان الرئيس السابق باراك أوباما في 2009 للتحول باتجاه دول آسيا والتركيز على تلك الواقعة على المحيط الهادي. وفي هذا الصدد، قام الرئيس الأمريكي في سنة 2010 بزيارة كل من الهند واليابان وإندونيسيا وكوريا الجنوبية والفلبين. وفي أواخر 2011، أقرّت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أنه "مثلما كان القرن العشرين هو قرن المحيط الأطلسي، فإن القرن الحادي والعشرين هو قرن المحيط الهادي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية"[48]. وجاءت هذه الزيارات وهذه التصريحات كمحاولات أمريكية استباقية لإعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية ولإحداث قطبية آسيوية جديدة تواجه صعود الصين كقوة اقتصادية وعسكرية، وتزامن الأمر مع تنامي طموحات بيكين البحرية في بحر الصين في سنة 2011 حيث أصبحت آنذاك تحتل المركز الثالث عالميا، بعد روسيا في أكبر القوات البحرية.

---

[48] أمريكا وخططها لقرن المحيط الهادئ. نشر في https://makkahnewspaper.com/article/42322. السبت 21 يونيو 2014

وقد تحول هذا التركيز الأمريكي لآسيا إلى إرسال البيت الأبيض 2500 جندي من مشاة البحرية الأمريكية إلى قاعدة "داروين" في شمال استراليا، وبعدها أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية دليلا استراتيجيا يُمأسس لهذا التحول السياسي لأمريكا. وفي أواخر سنة 2010 عكف فريق عسكري مشترك على توسيع التعاون العسكري الأسترالي الأمريكي[49]، وتم الاتفاق على التحضير عمليا لكبح جماح الصين، باختيار موانئ مدن "بيرث" و"داروين" و "بريسبان" كقواعد بحرية لإيواء حاملات الطائرات الأمريكية المجهزة بالسلاح النووي، لغلق المنافذ البحرية أمام الصين[50].

وفي سنة 2012 قام وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا، –والذي سبق له أن تولى أيضا رئاسة الاستخبارات المركزية CIA– بعدة زيارات متتالية للمنطقة شملت 9 دول، وأثناء تواجده وحضوره في سنغافورة، للقمة الأمنية السنوية التي ينظمها المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، الذي يتخذ من لندن مقرا له، والذي شارك فيه زعماء سياسيون وقادة عسكريون من 30 دولة، من منطقة آسيا والمحيط الهادي، قال في كلمة أمامهم أن " أمريكا ستنقل غالبية سفنها الحربية إلى منطقة أسيا والمحيط الهادي بحلول عام 2020. وسنعيد نشر أسطولنا البحري وبذلك سنضع 60 في المائة من سفننا الحربية هناك ارتفاعا من 50 في المائة ألان مع الاحتفاظ بست حاملات طائرات في المنطقة،

49 مباشرة بعد الإطاحة برئيس الوراء الأسترالي "كيفين رود"، الذي حاول إقناع أمريكا بحل مشاكلها مع الصين بواسطة الحوار، وتم تعويضه بالسيدة "جوليا غيلارد"، من حزب العمال، وتتوافق سياستها بشكل كبير مع السياسة الأمريكية في المنطقة

50 أمريكا وخططها لقرن المحيط الهادئ .المرجع السابق

وسننشر معظم الغواصات والمدمرات والطرادات والسفن القتالية الساحلية، في هذه المنطقة بحلول عام 2020 "[51]. وقام الجيش الأمريكي ب 172 مناورة عسكرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ سنة 2011، وارتفع عدد المناورات بشكل ملحوظ سنة 2012، وقامت بعدها كل من الهند واليابان بإجراء تدريبات عسكرية بحرية وجوية مشتركة بينهما، مع مأسسة التعاون المتبادل في مجال الدفاع الصاروخي مع الولايات المتحدة الأمريكية في حول عملية إعادة التوازن للقوات الأمريكية في المنطقة.

كانت هذه الأحداث والتحركات والتصريحات، بمثابة الإعلان الرسمي لتغير سياسة أمريكية الخارجية في آسيا –إلى جانب الشرق الأوسط–، وأصبح عنوانها الكبير هو المحافظة على الاستقرار في المحيط الهندي والهادي، وتحولت معه آسيا إلى مركز الاهتمام العالمي، وبدأ مسلسل ونمط جديد في العلاقات الدولية قائم على الاهتمام بالدول الأسيوية باعتبارها المحركات الرئيسية والاستثنائية للنمو العالمي، وكذلك من أجل خلط الأوراق السياسية بالمنطقة، وتقزيم دور الصين اقليميا وكبح تطلعاتها الريادية وعزلهما عن الموارد الطبيعية وعن المواقع الإستراتيجية في العالم، والعمل على تطويق أراضيهما بالقواعد العسكرية ومحاصرتها بأنظمة سياسية –قوية ومتحدة– معادية لها، وموازنتها بقوى أخرى موجودة بشرق آسيا.

[51] د. الطاهر المعز: الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في آسيا والمحيط الهادئ. مجلة الحوار المتمدن-العدد: 3784 - 2012 / 7 / 10

مآلات السياسية الأمريكية الجديدة في منطقة آسيا

يبدو أن "أصحاب القرار" في البيت الأبيض، توقعوا وتدارسوا مألات السياسية الأمريكية الجديدة في منطقة آسيا، وتداعياتها السياسية والاقتصادية والجيوسياسية والعسكرية على الولايات المتحدة أولا، والصين وروسيا ثانيا، وباقي العالم ثالثا. وأن سيناريو وقوع حرب عالمية ثالثة ما بين أمريكا وحلفاؤها والصين وروسيا وحلفاؤها، هو من السيناريوهات التي طرحت ونوقشت استباقيا وتم الاتفاق على خطط المواجهة القبلية واستراتيجيات المجابهة الميدانية واتفاقيات الصلح البعدية.

دواعي هذا الاستنتاج يوجد في حوار أجراه هنري كيسنجر، مستشار الأمن القومي الأمريكي، ووزير الخارجية في مرحلة الحرب الباردة، ومهندس المخططات الأمريكية، ومنظر السياسات الأمريكية الحربية، في حديث لصحيفة "ديلي سكيب" الأمريكية سنة 2012. حيث قال *إن تحول موازين القوة في القرن الحادي والعشرين، في المجالات الاقتصادية، والسياسية والعسكرية، نحو الشرق، يمهد الطريق للحرب العالمية الثالثة، التي سيكون طرفاها روسيا والصين من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى... إن أصحاب القرار في الولايات المتحدة أصدروا تعليمات للقوات المسلحة باحتلال سبع دول شرق أوسطية بطرق غير مباشرة، من أجل استغلال مواردها الطبيعية، خصوصاً النفط والغاز، والسيطرة على الطاقة هي أداة للتحكم في دول المنطقة، أما السيطرة على الغذاء فهي السبيل للسيطرة على شعوبها... إن قطع طرق*

الإمداد عن الصين هي أقصر طريق لهزيمتها..."[52]. وقد اعتبر كسينجر في ذات الحديث أن أمريكا أخطأت حينما سمحت للصين بأن تضاعف من قدراتها العسكرية، وتركت روسيا حتى تعافت من ارثها الشيوعي، واندمجتا في الاقتصاد الرأسمالي، مما جعل منهما –أي الصين وروسيا– قوى عظمى منافسة للولايات المتحدة.

وقد تأكدت نبوءة كيسنجر، فانسحاب ترامب من الشراكة عبر المحيط الهادئ في يناير 2017، والتي وُصفت بأنها "اتفاق التجارة الخاص بأوباما"، لتكون بمنزلة آلية لتعزيز التجارة بين عشرات الدول الممتدة من أمريكا الشمالية وبيرو إلى أوقيانوسيا وجنوب شرق آسيا واليابان، كان إيذاناً بنهاية حقبة من الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف وإشارة إلى تراجع العولمة[53]. وقد جلب قرار ترامب بالانسحاب من هذه الشراكة سيلاً واسعاً من الانتقادات بالنظر إلى أنه قوّض إرث "التوجه نحو آسيا"، الذي انتهجته إدارة أوباما، من خلال التخلي عن العلاقات الأمريكية مع منطقة آسيا والمحيط الهادئ وإطلاق يد الصين لتبرم اتفاقاً تجارياً جديداً بدلاً منها. وفي أكتوبر 2019، أبرم ترامب اتفاقاً تجارياً محدوداً مع اليابان للتعويض عن الخسائر التي تكبدتها بلاده جراء التخلي عن الشراكة عبر المحيط الهادئ، ولكن نتائج هذا الاتفاق كانت متباينة عبر

---

52 المرجع السابق

53 د. هاي وون جيونغ: آفاق الوضع الجيوسياسي لشرق آسيا في أعقاب الانتخابات الأمريكية. 17 نوفمبر 2020. مركز ترنديز للأبحاث

القطاعات المختلفة في اقتصاد البلدين، وظلت أكبر النقاط الشائكة كامنة في مجال صناعة السيارات[54].

ورغم محاولة إدارة الرئيس الأمريكي ترامب إعادة إحياء "المنتدى الرباعي" من أجل الحفاظ على تحالفها الاستراتيجي مع الشركاء الرئيسيين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، إلا أن سياسة "أمريكا أولا" أضعفت الثقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الشرق آسيويين، وذلك بإصرار واشنطن على أن يزيدوا حصصهم في تقاسم أعباء الدفاع وتلويحها بتخفيض عدد قواتها الموجودة لدى هؤلاء الحلفاء تدريجياً. وقد بدا الشرخ في هذه العلاقات واضحة بين أمريكا وكوريا الجنوبية –الحليف الاستراتيجي لأمريكا في المنطقة ونقطة ارتكاز سياسة أمريكا في شرق آسيا–. فقد طالب ترامب سيول في البدء بدفع خمسة مليارات دولار سنوياً، غير أن رفض سيئول دفع الرئيس الأمريكي إلى المطالبة بزيادة نسبتها 50% على تكاليف الدفاع التي تتحملها كوريا الجنوبية البالغة 870 مليون دولار ليكون المبلغ 1.3 مليار دولار سنوياً، في حين عرضت سيول دفع زيادة نسبتها 13% على مبلغ الـ 870 مليون دولار المتفق عليه. إضافة إلى ذلك، عُدّت خطة ترامب لتخفيض عدد القوات الأمريكية تدريجياً في الفترة السابقة نوعاً من المساومة أو الضغط على كوريا الجنوبية لكي تزيد حصتها من تكلفة استضافة 28500 جندي أمريكي. كما اختلف الطرفان بشأن

---

54 المصدر السابق

توقيت خطة واشنطن لتحويل مسؤولية السيطرة العملياتية بحلول عام 2022 .[55]

أمريكا والصين: حرب النفوذ وصراعات الهيمنة

حرب ترامب التجارية على الصين

في السنوات الأخيرة، بدأت مراكز القرار الأميركية تصف الصين بأنه "المنافس الاستراتيجي" للولايات المتحدة، وهذا تحول كبير وهيكلي في السياسة الخارجية الأمريكية، وقد ظهر ذلك التوصيف واضح في وصف الرئيس ترامب، الذي كانت الصين المحطة الرئيسة في زيارته الآسيوية، في نوفمبر 2017، والتي ناقش خلالها 3 ملفات أساسية مع الرئيس شي جين بينغ، ويتعلق الأمر بالتجارة وتسهيلات الوصول إلى الأسواق الصينية، والنزاع في بحر الصين الجنوبي، والتهديد النووي من كوريا الشمالية، والوضع في "تايوان"[56].

وقد اختار الرئيس الامريكي ترامب خيار المواجهة المباشرة مع الصين، وبدأ الصراع بحرب تجارية محتدمة معها، حيث فرض في يوليوز 2018 رزمة أولية من الرسوم الجمركية المشددة على 34 مليار دولار من البضائع المستوردة من الصين، وقد ردت بكين سريعا بفرض رسوم مشددة على بضائع أميركية بالقيمة ذاتها. ورغم تنامي المساعي والوساطات الدولية من أجل التخفيف من حدة اللكمات التجارية بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم، إلا أن إدارة الرئيس

---

[55] المصدر السابق

[56] محددات العلاقات الامريكية الصينية- مركز حرمون للدراسات. 4 فبراير 2019).

الأميركي نفذت تهديداتها وفرضت رسوم جمركية إضافية بنسبة 25 في المائة اعتبارا من 23 غشت 2018 على 279 منتجا صينيا بقيمة 16 مليار دولار، لترتفع بذلك القيمة الإجمالية للمنتجات الصينية المستوردة إلى الولايات المتحدة الخاضعة لرسوم 25% إلى 50 مليار دولار؛ وحسب ما أوردته اللجنة الحكومية الصينية للرسوم الجمركية فقد ردت الصين على الفور بفرض رسوم جمركية على 16 مليار دولار من المنتجات الأميركية المستوردة.

في 10 مايو 2019 انتهت الهدنة وقررت واشنطن رفع الرسوم من 10% إلى 25%، واستهدفت الرسوم 200 مليار دولار من الواردات الصينية، كما أعلنت حظر التعاملات أو شراء معدات من الشركات الصينية وعلى رأسها شركة "هواوي" الرائدة عالميًا في مجال الإليكترونيات باعتبارها تمثل خطرًا أمنيا على أمريكيا وأنها تتجسس لصالح الصين، وقامت أمريكا بوضعها بمعية 5 شركات ومؤسسات صينية تكنولوجية كبرى أخرى في قائمة الشركات المحظورة. من جانبها، رفعت الصين قيمة التعريفات الجمركية المفروضة على منتجات أمريكية بقيمة 60 مليار دولار، وأعلنت عن أنها تعد قائمة سوداء بالشركات الأجنبية غير الموثوق فيها.

ورغم الهدنة التي اتفق عليها الطرفان في 30 يونيو 2019 على هامش لقاء الرئيسين ترامب وشي جين بينغ في قمة العشرين في أوساكا باليابان، إلا أن الرئيس الأمريكي أعلن مجددًا في 1 غشت 2019 أن بلاده ستفرض ابتداء من 1 شتنبر رسومًا جمركية بنسبة 10% على البضائع الصينية بقيمة 300 مليار

دولار، وصنفت أمريكا في نفس الشهر الصين دولة تتلاعب بسعر صرف عملتها لتخفيض قيمتها، مشيرة إلى أنها ستعمل مع صندوق النقد الدولي للقضاء على الميزة غير التنافسية التي حصلت عليها الصين من خلال خفض الليوان مقابل الدولار إلى الحد الأدنى منذ ديسمبر 2018. من جانبها، ردت الصين بتعليق شراء المنتجات الزراعية الأمريكية وهددت برفع التعريفات الجمركية المفروضة.

أمريكا والتعاون مع تايوان

ومن أشد الاستفزازات الأمريكية للصين، توقيع الرئيس ترامب في مارس 2018 على قانون السفر لتايوان الذي يدعو إلى إجراء زيارات على مستوى أعلى بين البلدين، وهي خطوة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات بينهما. ورغم علم الولايات المتحدة بمدى حساسية هذا التقارب وتداعياته المحتملة على العلاقات الصينية الأمريكية، واصلت واشنطن التحرش ببكين، حيث أقرت وزارة الدفاع الأمريكية في أكتوبر 2018 صفقة مبيعات لتايوان تشمل قطع غيار لطائرات من طراز "إف 16" و"سي 130" و"إف 5" وجميع أنظمة الطيران والأنظمة الفرعية الأخرى وعناصر أخرى من الدعم اللوجستيكيي ودعم البرامج وغيرها من المعدات العسكرية بقيمة 330 مليون دولار. وحسب وكالة رويترز[57]، فقد أكدت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية هيذر ناويرت، أن هذه الصفقة الأولية تأتي في إطار توجه عام لدى إدارة ترامب اتخذه منذ 2017 يقضي

[57] https://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKBN19L08J

بزيادة قدرات الدولة الآسيوية التسليحية، إذ تخطط الولايات المتحدة لبيع أسلحة لتايوان بقيمة 1,42 مليار دولار من خلال 7 صفقات متعددة تضمن التفوق العسكري والقدرة على الرد على أي هجوم خارجي، وتتضمن هذه الصفقات دعمًا فنيًا فيما يتعلق برادارات الإنذار المبكر والصواريخ المضادة للإشعاع فائقة السرعة والطرابيد ومكونات الصواريخ.

من جانبها ومباشرة بعد تسرب أخبار عن هذه الصفقة في سنة 2017، احتجت السفارة الصينية في الولايات المتحدة على بيع البنتاغون أسلحة لتايوان وطالبت بإلغاء ما وصفته بـ"القرار الخاطئ" ووقف مبيعات الأسلحة المزمعة إلى تايبيه، وكان للصين إخراج ورقة كوريا الشمالية والتهديد بإجهاض فرص ترامب في تحقيق صفقة نووية مع بيونغ يونغ، وهذا يعني تحول الحرب التجارية إلى "حرب باردة جديدة" يتورط فيها العالم.

الصين ومزاحمة سياسة ترامب الخارجية

في سياق آخر، غيرت الصين من مواقفها الحيادية المطلقة في القضايا والحروب الدولية، والتي كانت تلتزم فيها بالنظام العالمي القائم عموما، ولا تدخل في تحديات دولية، وكانت أقل الدول استخداماً لحق الفيتو، والتي لم يتعدى 15 مرة منذ انضمامها إلى مجلس الأمن وحتى تاريخه، إلا أنها ومنذ سنة 2011 غيرت هذه السياسة الخارجية الصينية، واستخدمته 6 مرّات ما بين عامَي 2011–2017 لاعتراض مشاريع قرارات أمريكية تتعلّق بالمسألة السورية، رغم أنها قبل 2011 لم تبدِ أي احتجاج على التدخلات في كلٍ من

مالي، وساحل العاج، وجنوب السودان، واليمن... واستعملته هي ورسيا في فبراير 2019 ضد مشروع قرار أمريكي في مجلس الأمن يدعو إلى تنظيم انتخابات رئاسية في فنزويلا، وفي شتنبر من نفس السنة روسيا والصين استخدمتا حق الفيتو ضد مشروع قرار لوقف إطلاق النار في إدلب السورية.

في أواخر مارس من هذه السنة، صعدت الصين من لهجتها مع الولايات المتحدة وعبرت عن رفضها المطلق لما وصفته "انتهاك سيادة فنزيلا" من طرف واشنطن كما جاء ذلك على لسان المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية هوا تشو نينغ، وطالبت الصين أمريكا "بالامتثال لميثاق الأمم المتحدة والمعايير الأساسية المنظمة للعلاقات الدولية ووقف التدخل في شؤون فنزويلا الداخلية"، داعيةً كل الدول إلى إعطاء الأولوية لمصلحة الشعب الفنزويلي وإيجاد حلول وسط والمساهمة في دعم الاستقرار بالبلاد والمنطقة.

ونفس التحولات عرفتها علاقات الصين مع تركيا وإيران ضدا على قرارات الولايات المتحدة الأمريكية، وما ترتب عن ذلك من تضييق النفوذ الأمريكي، والحد بشكل واضح من تدخلاته الأحادية. وكما أكدت عليه الصين، فإن سلوكها هذا يدخل في إطار جهودها التدريجية لبناء "نمط جديد من العلاقات الدولية" كما يصفه الرئيس الصيني شي جي بينغ والذي يسعى إلى تشكيل منظمة عالمية بشكل تشاركي وتعاوني وفي إطار التعددية ووضع حد للهيمنة الأحادية لدولة على حساب المنتظم الدولي.

كورونا وتأجيج الصراع الصيني الأمريكي

ارتفعت حدة التوتر بين الولايات المتحدة والصين على خلفية اتهامات ترامب المتكررة لقادة بكين بإخفاء معلومات عن الوباء كورونا وملابسات نشأته في مدينة ووهان الصينية، واصفا إياه "بالفيروس الصيني". كما هاجم وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في مؤتمرات صحفية عدة، الحكومة الصينية بأنها لتسترت عن تفشي كوفيد 19 وأمرت بتدمير عينات فيروس كوفيد-19، وأسكتت أطباء ووهان وحجبت مخاوف الرأي العام على الإنترنت، وأنها كان بوسعها إنقاذ حياة مئات الآلاف من الناس في أرجاء العالم وتجنيب الدول الوقوع في مأزق اقتصادي عالمي لو كانت أكثر شفافية بشأن فيروس كورونا المستجد.

وأعلن ترامب بعد ذلك تجميد تمويل منظمة الصحة العالمية بزعم "انحيازها للصين" وعدم قيامها بمهامها بشكل جيد، وطالب المنظمة بفتح تحقيق بشأن تعامل الصين مع فيروس كورونا. ووفقا لصحيفة واشنطن بوست الأمريكية، تبحث إدارة ترامب في طرق لمعاقبة الصين ماليا. وأفادت تسريبات صحفية عن مناقشات في الإدارة أنها تضمنت مناقشة السماح للحكومة الأمريكية بمقاضاة الصين للتعويض عن الأضرار أو إلغاء التزامات الديون. وفي خطوة من شأنها أن تثير غضب بكين والقادة الصينيين، دعا وزير الخارجية الأميركي كل الدول -بما فيها الدول الأوروبية- للموافقة على انضمام تايوان إلى منظمة الصحة العالمية عضوا مراقبا.

في المقابل انتشرت في الصين عبر منصات التواصل الاجتماعي شائعات حول برنامج أمريكي للحرب الجرثومية ضد الصين وانتشار وباء كورونا كان بسببه. وأشارت الصين أنها أبلغت واشنطن بالفيروس منذ 3 يناير، لكن الولايات المتحدة لم تحذر مواطنيها إلا بعد مرور 12 يوما، وأنها ترفض اتهامات ترامب التي يريد من خلالها التغطية على فشل إدارته في مواجهة الفيروس وفي حماية الأرواح، وحسب سفير الصين لدى واشنطن كوي تيان كاي فإن بلاده نشرت التسلسل الجيني الكامل للفيروس في 12 يناير2020، والذي ثبت أنه حاسم لتشخيص المرض وعلاجه حول العالم في حينه. إضافة إلى ذلك، رفضت الصين على لسان سفيرها في الأمم المتحدة في جنيف، فتح تحقيق دولي بشأن مصدر الفيروس، وأن الأولوية هي التركيز على مكافحة الوباء حتى الانتصار النهائي عليه. من جهة أخرى، واصلت الصين "دبلوماسية الأقنعة" وأرسلت الصين الخبراء والمساعدات الطبية إلى أكثر من 100 دولة حول العالم وتقوم بتقديم هذه المساعدات بشكل مباشر من قبل السفارات الصينية، وتقوم شركاتها بتوصيل هذه الإمدادات، كما قدمت الدعم الاقتصادي لبعض الدول وقروض بفوائد منخفضة وشروط ميسرة لدول أخرى.

<u>مخرجات هذا الصراع الأمريكي الصيني ؟</u>

مخرجات هذا الصراع الأمريكي الصيني لن تكون وفق معادلة صفرية، فليست خسارة أي دولة ستترجم ضرورة إلى مكاسب للدولة الأخرى. علاوة على ذلك، فإن المتتبع للتجربة الصينية يدرك أن الصين لا ترغب في خلافة أمريكا،

وموضوعيا لا تستطيع ذلك بوحدها رغم تفوقها في عدة مجالات اقتصادية وتجارية وتكنولوجية ودبلوماسية وعسكرية سآتي على ذكرها لاحقا. فالريادة العالمية لها تكلفة –إن لم نقل عدة تكلفات– وإحداها إصلاحات جذرية في نظامها السياسي لكي يمكنها تزعم منظومة عالمية قائمة على الرأسمالية.

الراجح أن عالم ما بعد كورونا سيشهد تفعيل قانون التداول الحضاري بشرق صاعد وغرب متراجع، وفي اعتقادي فإن هذا التراجع لن يُلغي قيادة أمريكا للمنظومة العالمية، ستبقى، في الأمد المنظور، في دفة القيادة المشتركة "نسبيا" مع القوى الصاعدة، وهذا الأمر راجع أيضًا لنمط الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يتمتع بخاصية التصحيح التلقائي، والتي تمكنه من التكيف والتعايش مع الأزمات كيفما كان نوعها وبالتالي يفرض أنماطا معينة وجديدة من السلوك تجعلها دائما على رأس الهرم العالمي[58].

---

[58] بندر الشرعي: مستقبل العلاقات الدولية بعد جائحة كورونا " المشهد العام، بتاريخ 8 يونيو 2020، متوفر عبر الرابط التالي: التالي: https://bit.ly/33fWybl

الفصل الثالث
حقيقة الصراع الأمريكي الصيني

حسب القادة الأمريكيين، فإن دواعي فرض رسوم مشددة على المنتجات الصينية وأسباب الحرب التجارية عليها، هو رد فعل على ممارسات الصين التجارية غير النزيهة في معاملاتها التجارية والمتمثلة في النقل القسري للتكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية وممارسات أخرى ترتبط بمضايقات على الشركات الأمريكية حسب ما جاء في بيان الممثل التجاري للولايات المتحدة. ومن جانب آخر، يتحدث الإعلام الأمريكي عن تنزيل للبرنامج الانتخابي للجمهوريين ولدونالد ترامب الذي وعد بتخفيض الميزان التجاري لصالح أمريكا ووعد بكسر التوسع التجاري للصين[59]، واعتبر أن هزيمة الصين اقتصاديا هي بداية استراتيجية البيت الأبيض لمواجهة توسع نفوذها الجغرافي وتزايد قوتها العسكرية ومكانتها العالمية. ويلوم ترامب القادة الامريكيين السابقين خصوصا الديمقراطيين منهم لأنهم فشلوا في كبح جماح التنين الصيني وأدوا إلى تراجع الولايات المتحدة الأمريكية أمام صعود الصين. وقد أعاد إحياء شعار "أمريكا أولا" "اجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى"[60] "Make America Great Again" كإعلان مباشر للتصدي للصعود الصيني.

---

[59] رغم ذلك فالعجز ما زال لصالح الصين حيث إنتقل التبادل التجاري، من 2 مليار دولار عام 1979، إلى 5 مليارات عام 1985، ثم 231 مليار عام 2006، وحديثاً إلى 736 مليار لعام 2019، مع فائض تجاري لصالح الصين، بقيمة 354 مليار دولار،

[60] هو شعار الحملة التي استخدمت في السياسة الأمريكية، وظهرت بشكل بارز في حملة الانتخابات الرئاسية 2016 لدونالد ترامب. أنشئت في عام 1979 عندما كانت الولايات المتحدة تعاني من تدهور اقتصادي تميز

وإذا تتبعنا النقاشات السياسية داخل الولايات المتحدة الأمريكية التي تتطرق لهذا الصراع مع الصين، وتطعيمها بقرارات وتوصيات مراكز الدراسات الامريكية، واستشارات الشخصيات الامريكية المرموقة في الاقتصاد والسياسة الخارجية والاستشراف، سيتضح أن هناك عدة خبايا لهذه الحرب، لا يحب قادة أمريكا تسليط الضوء عليها إعلاميا ويبتعدون عن إثارتها، لأنها تمثل في الوقت نفسه نقط ضعف سياستهم الداخلية والخارجية، وحقيقة الصراع الدائر، وقد أجملتها في 10 أسباب وخبايا مفصلة كالآتي:

بناء نمط جديد من العلاقات الدولية

حيث طرح الحزب الشيوعي الصيني في عام 2013 مبادرة بناء "مجتمع مصير مشترك للبشرية"[61]، باعتبارها نظرية وحل صيني بديل لصراع الحضارات، وتدعو من خلاله العالم إلى التعاون والفوز المشترك، وبدأت تجد هذه الفكرة دعما وموافقة عالمية متزايدة. وقامت الصين لترجمتها من فكرة إلى خطوات ملموسة، وتم طرح مبادرة "الحزام والطريق" وتعني به ممر التجارة الذى ستستخدمه الصين من أجل زيادة تبادلها التجاري مع بلدان جنوب آسيا وغرب آسيا وأوروبا وشمال أفريقيا، وهو ما تعتبره الولايات المتحدة الامريكية محاولة لبسط الصين شبكة نفوذها في خريطة العالم عبر مراكز دولية حيوية

بالركود، وقد استخدم الشعار لأول مرة في حملة الانتخابات الرئاسية في عهد رونالد ريغان عام 1980. تم استخدام الشعار أيضا في عهد الرئيس السابق بيل كلينتون،

[61] سنتطرق بتفصيل لأسس ومرتكزات هذا النمط الجديد من العلاقات الدولية في محور قادم

وإستراتيجية خصوصا بعد الإقبال الدولي الكبير على هذه المبادرة الصينية والتي انخرطت فيها حتى الآن 126 دولة و29 منظمة دولية.

الذكاء الإصطناعي

قامت الصين سنة 2015 بالإعلان عن خطتها الصناعية "الصين 2025"[62] والتي تعتبر خطة شاملة ومضبوطة من أجل السيطرة على المكونات الأساسية للاقتصاد المستقبلي من خلال الاستثمار في الابتكار المتطور في الذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكانتومية، والروبوتات، والصناعات الفضائية وغيرها من التقنيات المستقبلية. وقد تم إحراز تقدم مهم في نظرية وتكنولوجيا الجيل الجديد من الذكاء الاصطناعي. وطورت الصين ذكاء البيانات الضخمة، والذكاء عبر الوسائط، وذكاء السرب، والذكاء المعزز الهجين، والأنظمة الذكية المستقلة والنظريات الأساسية والتكنولوجيات الأساسية المستقبلية. وقد حققت الأساليب والاجهزة والمعدات والبرامج القائمة على الذكاء الاصطناعي إنجازات مهمة واعتُبرت السلاح الفعال الذي ساعد الصين على مواجهة كورونا. وهذا راجع بالأساس لإدخال الصين صناعة الذكاء الاصطناعي في سلاسل القيمة، وتم استخدام تقنياته على نطاق واسع في التصنيع الذكي، والعلاج الطبي الذكي، والمدن الذكية، والزراعة الذكية، وبناء الدفاع الوطني[63]، وبهذا أصبح الذكاء الاصطناعي القوة الدافعة الرئيسية للارتقاء بالصناعة والتحول

Melissa Cyrill :What is Made in China 2025 and Why Has it Made the World So Nervous? December 28, [62] 2018Posted byChina Briefing

[63] Raphaël Richard. Artificial intelligence development plan for the new .generation,22/01/2020. 24PM Academy

الاقتصادي في الصين، وقد أحرز تقدم إيجابي في بناء مجتمع ذكي. وما يخيف الغرب وخصوصا أمريكا وصول بعض التقنيات والتطبيقات الصينية في الذكاء الاصطناعي إلى الريادة العالمية.

في نفس الإطار، اتخذت الصين عدة إجراءات تروم زيادة المحتوى المحلي للمكونات والمواد الأساسية إلى 40 في المائة بحلول عام 2020 و 70 في المائة بحلول عام 2025. وفي هذا الإطار، أطلقت الحكومة الصينية ما يقارب 300 معيار وطني جديد يتعلق بالأمن السيبراني وحسب التقارير الأمريكية، فإن هذا التحول سيخلق مخاطر أمنية معقدة ومركبة للشركات الأمريكية التي تتعامل مع الصين وسيرفع من تكاليفها، ويُسهّل السيطرة عليها من طرف الحكومة المحلية[64].

وقد أصبحت الصين رائدة في مجال التجارة الإلكترونية العالمية، إذ أضحت تحتكر تصنيع العديد من المنتجات العالية التقنية، مثل تصنيع 75% من الهواتف المحمولة في العالم، و90% من أجهزة الكمبيوتر، بالإضافة إلى تصنيع بعض المواد التكنولوجية الهامة التي يعتمد عليها الجيش الأمريكي. وهو ما يمكّن بكين من قرصنة الكثير من البيانات والمعلومات لكل المواقع والمؤسسات التي تعتمد على التكنولوجيا الصينية.

---

[64] د. نوفل الناصري: حرب ترامب التجارية مع العالم: من "أمريكا أولا" إلى "أمريكا منعزلة دوليا". موقع العدالة والتنمية، أغسطس 27, 2018

كما أن التعاقد مع الشركات الصينية لتطوير شبكة الجيل الخامس، سوف يُحدث –ليس فقط– ثورة في اقتصاديات العالم؛ بل سيحدث ثورة أيضًا في الحرب، لأنه سيسمح بإرسال كميات هائلة من البيانات وإنجاز أشياء لا يمكن القيام بها بالتكنولوجيا المتوفرة حاليًا. ومثال ذلك، ستسمح هذه التكنولوجيا بتوجيه الصواريخ التي تفوق سرعتها سرعة الصوت بسرعات تتجاوز 5ماخ (متر في الثانية)، أي خمسة أضعاف سرعة الصوت، وذلك بتغيير الاتجاه في أجزاء من الثانية لتجنب الصواريخ الاعتراضية.

كما ستزيد هذه التكنولوجيا من قدرة الطائرات بدون طيار على تحديد أهدافها بسهولة. وهو الأمر الذي سيجعل للصين قدرات بوليسية كبيرة لمراقبة كل شيء يمر عبر هذه الشبكة، سواء للأغراض التجارية أو الاستخباراتية أو العسكرية. كما ستمكنها من مراقبة اجتماعات العمل الافتراضية، وإغلاق البنية التحتية الحيوية أو الاتصالات العسكرية أثناء التوترات أو النزاعات الدولية.

وقد طوّرت الصين في الآونة الأخيرة ربع كابلات الألياف الضوئية التي تمر في البحار وتربط قارات العالم، وهي الكابلات التي تحمل أكثر من 95% من حركة الاتصالات الدولية، مع كل ما يحمله ذلك من مخاطر. وهذا الاستخدام القوي للتكنولوجيا والذي انتهجته بكين في السنوات الأخيرة جعلها تمثل التحدي الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة الأمريكية.

في نظر الأمريكيين هذه الخطة هي سلاح اقتصادي فعال سيمكن الصين من تطوير صناعاتها والرفع من إنتاجيتها ومن تنافسية شركاتها عالميا، مما

سيمكنها من تصدر العالم اقتصاديا وتجاريا وتكنولوجيا وبالتالي تغيير ملامح المشهد السياسي العالمي وتغيير قواعد اللعبة.

الريادة الاقتصادية

حسب معطيات وزارة التجارة الصينية[65]، وصل حجم التجارة وحصة السوق الدولية إلى مستوى كبير. وبلغت القيمة الإجمالية السنوية للاستيراد والتصدير 31,54 تريليون يوان بزيادة 3,4٪. على وجه التحديد، وبلغ حجم الصادرات 17,23 تريليون يوان، بزيادة 5٪. من جانب آخر ارتفع حجم الواردات إلى 14.31 تريليون يوان، بزيادة 1,6٪. وقد زادت حصة الصادرات الصينية في السوق الدولية بشكل مطرد، وحققت نموا بنسبة 2,8 نقطة مئوية عن المتوسط العالمي، وارتفعت حصتها في السوق الدولية سنة 2019 إلى 13,1٪ مقارنة مع سنة 2018. وفي سياق متصل، أحرزت الصين تقدما ملفتا في تحسين جودة التجارة وهيكلها. حيث زادت الواردات والصادرات مع الدول على طول الحزام والطريق بنسبة 10,8٪ ، وزادت نسبتها بمقدار نقطتين مئويتين إلى 29.4٪. وزادت الواردات والصادرات إلى الاتحاد الأوروبي وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا بنسبة 8٪ و14,1٪ و8٪ و6,8٪ على التوالي[66]. وحسب توقع تقرير "العالم في 2030: اتجاهات وتحولات وفرص وتحديات" الصادر عن المنتدى الاستراتيجي العربي بالتعاون مع " FutureWorld

---

65 موقع وزارة التجارة الصينية
http://english.mofcom.gov.cn/article/newsrelease/policyreleasing/202001/20200102932176.shtml

66 المصدر السابق

Foundation'، وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، فمن المرجّح أن يتجاوز اقتصاد الصين اقتصاد الولايات المتحدة على أساس أسعار الصرف الحقيقية في غضون عشر سنوات. وبحلول عام 2050، وحسب تقديرات المؤسسة الاستشارية العالمية "برايس ووترهاوس كوبرز" (PWC)، قد تشكّل الصين وحدها 20% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في حين ستشكل الهند 15% منه، والولايات المتحدة 12%، والاتحاد الأوروبي – في حال ظل متماسكاً – 9%.

السندات الأمريكية

بلغ الدين الأمريكي للصين 1.09 تريليون دولار حتى فبراير 2020. وهو ما يمثل من 15,44٪ من مجموع أذون وسندات الخزانة الأمريكية التي تحتفظ بها الدول الأجنبية والتي تبلغ 7.06 تريليون دولار. وبهذا تمتلك الصين ثاني أكبر قدر من الديون الأمريكية التي تحتفظ بها دولة أجنبية، بعد اليابان التي تمتلك 1.27 تريليون دولار. تشتري الحكومة الصينية سندات الخزينة الأمريكية باحتياطاتها من الدولار التي تحصل عليها من الشركات الصينية التي تستقبلها كمدفوعات لصادراتها. يساهم شراء سندات الخزانة في الحفاظ على انخفاض أسعار الفائدة الأمريكية، وبذلك يمكن لوزارة الخزينة الأمريكية الاقتراض أكثر وبمعدلات فائدة منخفضة. سيسمح هذا الأمر للكونغرس أن يرفع من الإنفاق الفيدرالي الذي يحفز النمو الاقتصادي الأمريكي.

علاوة على ذلك، وباعتبار ارتفاع الطلب على السندات المقومة بالدولار يرفع من قيمة الدولار مقارنة بقيمة الليوان، فإن الأمر يجعل الصادرات الصينية أرخص من السلع الأمريكية الصنع، مما يزيد من المبيعات الصينية ومن انخفاض أسعارها في السوق الامريكية، ويعزز بذلك القدرة الشرائية للمستهلكين الأمريكيين التي تقبل على المنتجات الصينية أكثر من نظيراتها. هذا الامتلاك للسندات يشكل تهديدا للاقتصاد والأمريكي وأحد أخطر وسائل مواجهة الصين للحرب التجارية الأمريكية، وهو في حد ذاته تحكم في الاقتصاد العالمي.

اللغة والثقافة الصينية

عرفت مكاتب التعليم ومراكز الثقافة الصينية والمعروفة بمعهد "كونفوشيوس" انتشارا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، وتساعد هذه المراكز الأجانب على تعلم اللغة الصينية، كمدخل أساسي لفهم ثقافة البلد. وبحلول عام 2018، وصل عدد معاهد كونفوشيوس حول العالم إلى 548 معهدًا، وبلغت عدد فصول كونفوشيوس إلى 1193 فصلًا، منتشرة في المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات، إلى جانب 5665 موقعًا تعليميًا، تغطي 154 بلدًا ومنطقة،. يُدَرِّس في هذه المؤسسات التعليمية 47 ألف معلم متفرغ وغير متفرغ – تقريبا زيادة سنوية ب 3500 معلم صيني و 6 آلاف متطوع– لدعم تدريس اللغة الصينية في معاهد وفصول كونفوشيوس –، ويتعلمها بشكل مباشر أزيد من 2 مليون طالب من مختلف الخلفيات الأكاديمية، و 810 ألف طالب مسجلين

عبر الإنترنت[67]. وعليه، فإنها تُصنَّف ثاني دولة تمتلك أكبر عدد للمراكز الثقافية في العالم بعد فرنسا في حين أمريكا تتوفر على 105. واللافت للنظر أن كبار رجال الأعمال والعائلات البورجوازية في دول مثل تايلاند وسنغافورة وإندونيسيا وماليزيا، يعلمون أبنائهم الصينية إلى جانب اللغة الانجليزية، ينضاف إليه أبناء مؤسسي كبريات الشركات العبرة للقارات كجيف بيزوس صاحب «شركة أمازون» الذي يعلم أولاده الأربعة اللغة الصينية، وكذلك بالنسبة لابنة مؤسس شركة «فيسبوك» مارك زوكربيرج. ونفس التوجه ذهبت فيه ابنة الرئيس الأمريكي إيفانكا ترامب فهي تعلم أبناءها الثلاث اللغة الصينية، وكذلك الأمير جورج الطفل البكر للأمير ويليام[68]. يتابع العالم بحذر ويتخوف من هذا النهج السلس للصين، لعلمهم المسبق أنها ستجني فوائد استراتيجية كبيرة من وراء هذا التغلغل الثقافي بالنسبة للدول النامية، لأنها لا تبني فقط الطرق والمشاريع الكبيرة والمساكن والمطارات والموانئ، ولكنها تبني كذلك "الانسان المواطن" في هذه الدول وتزرع لغتها في عقله وترسخ ثقافتها في وجدانه، وتكسب بذلك أبناء وشباب والقادة المستقبليين لهذه الدول، ومنه التبعية والولاء. أما الأمراء والساسة والعائلات البورجوازية ومؤسوو كبريات الشركات، فهم يعرفون أن اللغة الصينية شرط وقيمة تنافسية في المستقبل ومن يتملكها

[67] هل تصبح اللغة المندرينية الصينية لغة المستقبل في أفريقيا؟ 11 غشت 2019.
https://www.sasapost.com/will-chinese-mandarin-become-language-of-the-future-in-africa/

[68] المرجع السابق

يتملك وسيلة تسهل عليه التعامل مع عصب الحياة وتتيح له الدخول إلى أسواق أخرى في ربوع آسيا، وكسب مساحة وتحالفات جديدة وفهم المجريات القادمة.

حرب العملات الباردة وارتفاع تداول الليوان

خفضت الصين فعليا حيازاتها من الديون الأمريكية بشكل تدريجي منذ عام 2011، والتي كانت في حدود 1.3 تريليون دولار، الأمر الذي سمح لها من تخفيف ارتباط عملتها وتبعيتها –ولو نسبيا– للدولار وجعل الليوان الصيني أكثر جاذبية لتجار البورصات والأسواق العالمية. وقد أقامت الصين مراكز تجارية لعملتها الليوان في لندن وفرانكفورت مما سمح له بالتداول في نطاق أوسع ضمن سلة من العملات المرموقة، وهكذا تحولت عملة الصين وبشكل ناعم إلى عملة عالمية عليها إقبال من طرف كبار المستثمرين والشركات العالمية العابرة للقارات، وأصبحت الصين جزءا من المكون النقدي العالمي، حيث اعتُمد الليوان كأحد العملات المكونة لوحدات السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي في سبتمبر 2016. وفي مطلع غشت 2019 صرح الرئيس الأمريكي بأن الصين تتلاعب بعملتها، بعد أن خفضتها لتصل إلى أدنى قيمة لها أمام الدولار منذ 11 عاما، مما عزز الصادرات الصينية وأزال تأثيرات الزيادة في الرسوم التي انتهجتها أمريكا ضد المنتجات الصينية.

علاوة على ذلك، تمكنت الصين من تعويض تراجع صادراتها إلى أمريكا عن طريق تحويل التجارة إلى أوروبا، وهو ما مكّن بنك الصين الشعبي من الحفاظ على استقرار احتياطي العملة من الدولار. وأصل هذه الحرب قديم، فمنذ ما

يزيد على عقدين من الزمن طالبت أميركا والاتحاد الأوروبي من الصين رفع قيمة عملتها واتهموها بأنها تقوّمها بأقل من قيمتها الحقيقية لزيادة حصتها من الصادرات. وبعد الأزمة المالية العالمية ل2008 تحولت الحرب إلى الحديث عن عملة بديلة للدولار للتسويات المالية الدولية، ثم خرج للعلن في اجتماع مجموعة العشرين وبحضور الرئيس الأميركي جورج بوش الابن، وبطبيعة الخال كانت الصين صاحبة هذا المطلب. ومنذ ذلك الوقت اشتعلت حرب استنزاف لثروة الصين من الدولار، وكرد فعل عملت بكين على توزيع مخاطر رصيدها من الاحتياطي، وذلك بالاستثمار مباشرة في آسيا وأفريقيا وأميركا نفسها، كم قامت بإنشاء بنك البنية الأساسية الآسيوي بنحو 100 مليار دولار كرأس مال، والدخول في مبادرة "الحزام والطريق" في 2013، وتمويلها بملايير الدولارات.

ولقد أدى اعتماد الصين على الدولار إلى دخولها في أزمة مالية في عام 2015، وقد حاولت تجنب هذه الأزمة من خلال خفض ديونها بالدولار وضبط حركة رأس المال. واليوم أصبحت بكين ترتبط بسلة من العملات الأجنبية بدلًا من الاعتماد على الدولار وحده. فقد أنشأت في عام 2018 عقدًا آجلًا للنفط على أساس الليوان، وقد أثبت هذا العقد في خضم التقلبات في أسواق النفط المسعرة بالدولار في ربيع عام 2020 قيمته كملاذ آمن، حيث لم يتراجع سعر النفط أبدًا في شنغهاي[69].

---

[69] Adam Tooze, The Rise and Fall and Rise (and Fall) of the U.S. Financial Empire: The dollar is dead. Long live the dollar, Foreign Policy, January 15, 2021.

ونظرًا لهذه التطورات، أصبح المستثمرون ينجذبون أكثر من أي وقت مضى إلى أسعار الفائدة المعروضة على السندات الصينية، فما يقرب من 10% من السندات الصينية السيادية أضحت مملوكة لأجانب الآن، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة في السنوات القادمة. ويُعتبر هذا تنويعًا مرحبًا به، ولا يمثل تهديدًا مباشرًا للدولار[70].

وللتخفيف من سيطرة الدولار خفضت الصين وروسيا من اعتماد اقتصادها على الدولار تدريجيا، ووقعت الهند والصين وروسيا وفي نوفمبر 2019 اتفاقا حول إنشاء آلية تسديد بديلة لـ SWIFT، وزيادة حصة التسويات المتبادلة بالعملات الوطنية بين دول العالم. وفي 18 مارس 2020، اتخذت الدول الثماني الأعضاء في منظمة شنجهاي للتعاون "SCO"، بما في ذلك الصين وروسيا وباكستان والهند، قرارا يقضي بإجراء التجارة والاستثمارات الثنائية وإصدار السندات بالعملات المحلية والوطنية بدلًا من الدولار الأمريكي. وقد تم التوقيع على خريطة الطريق في اجتماع وزراء مالية منظمة شانغهاي للتعاون في موسكو. وستنضاف لهذه الدول إيران وأفغانستان وبيلاروسيا ومنغوليا وتركيا.

رغم أن التوقعات طويلة المدى (2050) تشير إلى أن حصة الصين من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ستكون 20% في مقابل 12٪ إلى 15% لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والهند[71]، فسيستمر الدولار في لعب دور مهيمن في التجارة والتمويل الدوليين. وسيظل الدولار محتفظًا بقيمته

70 المصدر السابق
71 المصدر السابق

كعملة دولية خاصة وكعملة احتياطية رسمية، لأنه لا يوجد في الوقت الحالي بديل واضح ومناسب.

قيادة البحث العلمي والاختراع في العالم

رفعت الصين من مكانتها الدولية في البحث العلمي بشكل مستمر وتدريجي، وجاءت هذه الحصيلة بفضل استثمار الدولة الضخم في المدارس والجامعات وبرامج الأبحاث والاهتمام بالبحث العلمي والتقني والرفع من الميزانيات المرصدة لها –تخصيص 300 مليار دولار خلال 2018–، مما ارتقى بها إلى تصدر العالم في هذا المجال، فحسب تقرير المؤسسة الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة، فقد تم نشر أزيد من 2.5 مليون مقالة علمية حول العالم في عام 2018، وبلغ عدد الأبحاث العلمية والهندسية الصينية المنشورة في مجلات علمية حول العالم في نفس السنة، أكثر من 528 ألف بحث، مقارنة بـ422 ألف بحث أمريكي في العام نفسه، وبهذا استطاعت الصين التفوق على الولايات المتحدة والتحول إلى أكبر ناشر للأبحاث في العالم في مجالي العلوم والهندسة. وأشار نفس التقرير إلى نمو إنتاج البحوث عالميا في مجالي العلوم والهندسة بنحو 4 في المائة سنويا على مدى الأعوام العشرة الماضية، بينما كان معدل نمو الصين يتقدم بضعفي المتوسط العالمي أي ب8 في المائة، مما يعني الاستمرارية في قيادة العالم في البحث العلمي لسنوات قادمة ما لم تستدرك الدول المنافسة لها. وتعتبر الشركات الصينية البحث العلمي والابتكار هو مركز ثقل ربحيتها، فشركة "هواوي" على سبيل المثال، يشكل عدد العاملين في مجال البحث والتطوير حوالي 45% من 180 ألف موظف مجموع عمالها

على المستوى العالمي، وتستثمر الشركة حوالي 15٪ من إيرادات مبيعاتها في البحث والتطوير، وتخطط مستقبلا لاستثمار 10-20 مليار دولار فيه.

وفي نفس السياق أعلنت الوكالة التابعة للأمم المتحدة المعنية بتسجيل براءات الاختراع يوم 7 أبريل 2020، أن الصين هي أكبر مصدر لطلبات تسجيل البراءات الدولية في العالم في 2019، متفوقة بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت متصدرة لهذه المنظومة لأكثر من 40 عاما، منذ توقيع معاهدة التعاون الخاصة ببراءات الاختراع في 1978. وهذا تهديد حقيقي للولايات المتحدة وهزيمة مركبة سيكون لها تداعيات وآثار في المستقبل المنظور، وفي المقابل هو صعود واضح لقوة عظمى تنافس في مجالات حساسة وبنت استراتيجيات صلبة للتفوق فيها، وحققت بذلك الريادة العالمية، وأعتقد أنه من يتملك منظومة البحث العلمي والذكاء الاصطناعي ويمتلك القدرة على تنزيلهما على أرض الواقع باختراعات حقيقية، فسيتملك المستقبل.

تزايد القوة العسكرية والنووية للصين

أصبحت الصين ثاني أكبر دولة منتجة للأسلحة بعد الولايات المتحدة[72]، بعدما كانت قبل عشرة أعوام تعتمد على استيراد الأسلحة من روسيا وأوكرانيا. وباتت شركات الأسلحة الصينية أكثر تخصصا من نظيراتها في الخارج، إذ تنتج شركة صناعة الطيران الصينية "أفيك" المملوكة للدولة والتي تعد أكبر شركة للأسلحة في البلاد واحتلت وحدها المركز السادس بين بائعي الأسلحة في

[72] وفق تقرير لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام "سيبري" الذي يتتبع الإنفاق العسكري وبيع ونقل الاسلحة بتاريخ 20 يناير 2020

العالم، طائرات وإلكترونيات خاصة بالطيران من الجيل الجديد الذي تعتمد على تكنولوجيات متطورة. وتتراوح قيمة مبيعات الأسلحة الصينية بين 70 و80 مليار دولار سنويا، وهي تذهب بغالبيتها إلى مختلف قطع "جيش التحرير الشعبي الصيني".

إضافة إلى ذلك، تعد الصين اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا وقوة نووية ثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وهي الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية، وقوتها النووية تمكنها من أن تكون قوة رادعة لخصومها في حالة حرب. و لم توقع الصين معاهدة الحدّ من الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى المعروفة باسم "معاهدة القوى النووية المتوسطة" (أي إن إف) عام 1987 والتي وقعت عليها فقط أمريكا وروسيا معا، حيث استقر الأمر بينها إلى عدم نشر الولايات المتحدة صواريخها في أوروبا مقابل خفض موسكو لعدد الصواريخ، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ رسميًا عام 1988. لهذا وجدت الصين فرصة لتطوير قدراتها الصاروخية والتي بدأت تسبب تهديدًا مباشرًا للقوات الأمريكية في المحيط الهادئ، جنوب شرق آسيا، وسنفصل استراتيجية الصين العسكرية في محور مستقل.

تشكيل "البنية الأمنية الدولية"

حسب دراسة قامت بها مؤسسة راند[73] RAND National Defense Research Institute، ركزت على تحليل الاستراتيجيات الوطنية والأمنية بالصين وفهم الأصول والقواعد المنهجية لهذه الأخيرة في التحكم في الحرب والتصعيد، وتُوجز تطور قدرات بكين، وتستعرض مفاهيم الردع في المجالات الاستراتيجية (النووية والفضائية والالكترونية). وتعتبر هذه الدراسة التي تمت برعاية "وكالة تحليل المخابرات الجوية" The Air Force Intelligence Analysis Agency وبعناية وزارة الدفاع الأمريكية، وثيقة مرجعية لكبار مسؤولي الدفاع وصناع السياسات الأمريكية من أجل فهم العلاقات والروابط بين استراتيجية التطوير الوطنية الصينية وسياسات واستراتيجيات ومفاهيم الدفاع القومي[74].

أشارت هذه الدراسة أنه بعد تحول أمريكا لمنطقة آسيا والمحيط الهادي وقيامها بتوثيق التحالفات مع كوريا الجنوبية واليابان وبعض الدول الأسيوية، أثر ذلك على توجيه البحث العلمي والتطوير والابتكار وتنمية القدرات لدى للصين، ودفع جيش التحرير الشعبي الصيني إلى الاستثمار في المنصات ذات التقنية

---

[73] The People's Liberation Army's and China's Rejuvenation. National Security and Military Strategies, Deterrence Concepts, and Combat Capabilities. By Timothy R. Heath, Kristen Gunness, Cortez A. Cooper III.

[74] This research was sponsored by the Air Force Intelligence Analysis Agency and conducted within the Intelligence Policy Center of the RAND National Defense Research Institute, a federally funded research and development center sponsored by the Office of the Secretary of Defense, the Joint Staff, the Unified Combatant Commands, the Navy, the Marine Corps, the defense agencies, and the Defense Intelligence Community.

المتقدمة والأسلحة المتطورة "غير المعروفة" بما في ذلك المركبات فائقة السرعة، كل هذا من أجل الرفع من قدرات بكين في تحمل المخاطر الأمنية، والوصول إلى تشكيل بنية أمنية إقليمية.

وفي هذا الصدد، أشارت الدراسة بشكل صريح إلى تنامي دور الصين الإقليمي وأكدت من خلال تحليل معطيات الكتاب الأبيض الصيني بشأن الدفاع الوطني في العصر الجديد، أن الصين أصبحت تساهم بشكل حقيقي في تشكيل البنية الأمنية الدولية، وأن قواتها البحرية تمكنت من الوصول إلى ممرات النقل البحرية الحيوية، حيث شاركت هذه القوات في مهام دولية بعيدة لتقديم المساعدة الإنسانية والاستجابة للكوارث والعمليات غير القتالية وحماية خطوط الاتصالات البحرية. وقد فرضت هذه المهام الجديدة استثمار الصين في "البحار البعيدة" وقدرات التلويح بالقوة، وتشمل حاملات الطائرات وتزايد السفن الحربية والهجومية والبرمائية وحرب الغواصات المتقدمة وغواصات هجومية تعمل بالطاقة النووية، وسفن إعادة التعبئة والقدرات الفضائية مثل الأقمار الصناعية للملاحة والاتصالات، والتقنيات الأخرى المرتبطة بأنظمة القيادة والتحكم والاتصالات والحوسبة والاستخبارات والمراقبة.

وبعد ثلاث سنوات من هذا التقرير الاستشرافي، وصلت الصين إلى أكثر مما توقعته دراسة "معهد أبحاث الدفاع الوطني RAND"، حيث أكدت بكين في النسخة الأخيرة للكتاب الأبيض[75] بشأن استراتيجية الدفاع الوطني الصيني في

[75] تصدر الصين الكتاب الأبيض لتوضيح سياسة الدفاع الوطني الدفاعية في العصر الجديد وشرح الممارسة والمقاصد والأهمية لجهود الصين لبناء دفاع وطني محصن وجيش قوي. وصدر الكتاب الأبيض بعنوان

العصر الجديد لسنة 2019[76]، أنها تعمل على جمع آسيا في تعاون سلمي من خلال منظمة، مجلس شنغهاي للتعاون، والاجتماع غير الرسمي لوزراء دفاع الصين والآسيان، والاجتماع الإضافي لوزراء دفاع الآسيان، وباقي الدول على أساس أن المنطقة أصبحت محط اهتمام عالمي ومنافسة كبرى دولية، مما أدى إلى عدم اليقين في الأمن الإقليمي. وتعتبر الأمر رد فعلي على الدول من خارج المنطقة –إشارة لأمريكا– التي تقوم باستطلاعات متكررة عن كثب على الصين عن طريق الجو والبحر، وتدخل بشكل غير قانوني المياه الإقليمية الصينية، كما تخترق المجال الجوي بالقرب من جزرها، مما يقوض الأمن القومي[77].

وفي غشت 2017، دخلت قاعدة دعم جيبوتي في الإستراتيجية العسكرية الصينية وهي أول قاعدة عسكرية للصين خارج أراضيها، حيث وقد فرت هذه القاعدة معدات لصيانة أربع مجموعات مهمة مرافقة صينية وقدمت خدمات طبية لأكثر من 100 من الضباط والبحارة على متنها، وأجرت تدريبات طبية مشتركة مع الجيوش الأجنبية، وتبرعت بأكثر من 600 من الوسائل التعليمية للمدارس المحلية، وعندما تدهور الوضع الأمني في اليمن في مارس 2015،

"الدفاع الوطني الصيني في العصر الجديد" بهدف مساعدة المجتمع الدولي على فهم الدفاع الوطني الصيني بشكل أفضل. وينقسم الكتاب الأبيض إلى ستة أقسام: الوضع الأمني الدولي وسياسة الدفاع الوطني الدفاعية للصين في العصر الجديد والوفاء بالمهام والواجبات للقوات المسلحة الصينية في العصر الجديد وإصلاح الدفاع الوطني الصيني والقوات المسلحة ونفقات الدفاع والمساهمة بنشاط في بناء مجتمع المستقبل المشترك للبشرية.

[76] China's National Defense in the New Era. http://eng.mod.gov.cn/news/2019-07/24/content_4846443.htm

[77] المرجع السابق.

أبحرت السفن الصينية في مجموعة مهام مرافقة إلى خليج عدن، راسية ولأول مرة وبشكل مباشر في منطقة الاشتباك[78]. وهو ما يؤكد توجه الصين الحثيث للمساهمة الفعلية في تشكيل البنية الأمنية الدولية

المحيط الهادي والهندي والهيمنة على آسيا

يأتي اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمحيطين[79]، نظرا لكون نصف عدد الحاويات في العالم تمر عبر المحيط الهندي، وحوالي 70% من المنتجات النفطية، التي تمر منه في طريقها من الخليج إلى المحيط الهادئ عبر خليجي عدن وعمان (تمر من باب المندب وهرمز 40% من تجارة النفط الخام)، ومضيق ملقا (تمر من خلاله 40% من التجارة العالمية). ويُتوقع أن تتزايد أهمية المحيط الهندي في المستقبل، مع توقعات تزايد الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 45% بحلول سنة 2030[80]. ويمثل المحيط الهندي ثالث أكبر كتلة مائية، ويغطي منطقة تمتد من الصحراء الإفريقية إلى إندونيسيا، ويحيط به بحر العرب وخليج البنغال.

وتمثل الممرات المائية القريبة من سنغافورة حليفة أمريكا، أهم الخطوط البحرية التجارية التي تعتمد عليها الصين للتزود باحتياجاتها من النفط والغاز والمعادن الضرورية لصناعتها واقتصادها، خصوصا من إفريقيا والوطن العربي وكذلك

[78] المرجع السابق.

[79] تطرقنا إلى هذا المحور في تغيير استراتيجية أمريكا الخارجية نحو منطقة آسيا والمحيط الهادي.

[80] د. الطاهر المعز: الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في آسيا والمحيط الهادئ. مجلة الحوار المتمدن-العدد: 3784 - 2012 / 7 / 10

لتصدير منتجاتها إليهما وإلى أوروبا[81]. أما المحيط الهادئ فيشكل أكبر وأعمق مسطح مائي على ظهر الأرض، ويغطي نحو نصف مساحة جميع محيطات العالم الأخرى، وثلث سطح الأرض، ويمتد من القطب المتجمد الجنوبي حتى جزر منطقة جنوب خط الاستواء، وتصل مياهه إلى سواحل استراليا وآسيا والأمريكيتين. وهذا ما يفسر التزايد العسكري في هذه المحيطات ويؤكد أنه من يسيطر على عليهما سيتزعم القيادة العالمية في القرن الواحد والعشرين. وقد عملت الولايات المتحدة على توسيع تحالفاتها بمنطقة آسيا وكثفت من وجودها العسكري في المحيطين الهندي والهادئ، ولأمريكا تحالفات عسكرية واقتصادية في المحيط الهادئ، والدول المطلة عليه، تمتد من استراليا إلى اليابان، ومنطقة المحيط الهندي الكبرى.

من جانبها، اعتمدت الصين عدة خطط واستراتيجيات تجارية واقتصادية وعلاقات دبلوماسية سلمية وتحالفات مع دول المنطقة[82] في صراعها مع الولايات الأمريكية خصوصا في حديقتها الخلفية –بحر الصين الجنوبي–، لكن الملفت للنظر هو التحول الكبير في نهج الصين وفي لهجتها ضد استفزازات واشنطن والذي ظهر جليا في الكتاب الأبيض الصيني بشأن الدفاع الوطني في العصر الجديد لسنة 2019، حيث تطرقت بوضوح لإستراتيجيتها العسكرية في المنطقة والتي حصرتها في التنمية والدفاع بشكل سلمي. وجاء بصريح العبارة أن "*القوات المسلحة تدافع عن المياه والجزر والشعاب المرجانية المهمة في*

81 المرجع السابق

82 سنتطرق إلى هذه الخطط والاستراتيجيات والعلاقات في محاور تالية في الكتاب

بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي والبحر الأصفر، وتكتسب وعيًا كاملاً بالوضع في المياه المجاورة، وتجري عمليات حماية الحقوق المشتركة وإنفاذ القانون، والتعامل بشكل صحيح مع الأوضاع البحرية والجوية، والرد بحزم على التهديدات الأمنية والانتهاكات والاستفزازات على البحر".

ومنذ عام 2012، نشرت القوات المسلحة الصينية سفن على أكثر من 4600 دورية أمنية بحرية و 72000 عملية لحماية الحقوق وإنفاذ القانون ولصون السلام والاستقرار والنظام. علاوة على ذلك، تقوم القوات المسلحة الصينية بالدفاع الجوي والاستطلاع والإنذار المبكر، ومراقبة المجال الجوي المحيطي، وتنفيذ دوريات التنبيه والإقلاع القتالي، والاستجابة بفعالية لحالات الطوارئ والتهديدات للحفاظ على وأمن الأجواء.

وأكد الكتاب الأبيض على الاستعداد القتالي والتدريب العسكري في ظروف القتال الحقيقية وقدرات الصين الجديدة في القتال في غرب المحيط الهادئ وبحر الصين الجنوبي، حيث يجري هذا التدريب العسكري في ظروف القتال الحقيقية عبر القوات المسلحة على قدم وساق. هذا الأسلوب دفع أنتوني كوردسمان[83]، إلى التأكيد والتيقن أننا أمام حقيقة *"أن أمريكا والصين تتنافسان الآن على صدارة القوى العظمى*"، وأن القوات العسكرية الصينية المتنامية،

---

[83] رئيس Arleigh A. Burke بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – CSIS . هو مؤلف مجموعة واسعة من الدراسات حول السياسة الأمنية للولايات المتحدة ، وسياسة الطاقة ، وسياسة الشرق الأوسط ، وقد عمل مستشارًا لوزارتي الخارجية والدفاع خلال الحربين الأفغانية والعراقية.

تتطور إلى درجة قد تمكنها من تحدي الولايات المتحدة، بل أكثر من ذلك[84]. ويؤكد أن المحتويات التفصيلية للكتاب الأبيض، هي رد مباشر على التقارير الرسمية للولايات المتحدة حول القوة العسكرية الصينية، الصادرة عن مكتب وزير الدفاع ووكالة الاستخبارات الدفاعية.

وحسب بحث معمق قام به "جو سيستاك" في مجلة Texas National Security Review المصنفة[85]، معنون ب"خسارة البحرية الأمريكية لقيادة البحار لصالح الصين وكيفية استعادتها" وتطرق فيه بتفصيل للأسباب التي أدت إلى فقدان الولايات المتحدة الأمريكية لسيطرتها على البحار، وعن كيفية حدوث ذلك. أكد فيه على أن هذا التراجع الأمريكي بدأ في مارس 1996 عندما صدرت أوامر للبحرية الأمريكية بالإبحار باتجاه تايوان للرد على التدريبات الصينية الصاروخية في المنطقة والتي كانت تهدف إلى الحفاظ على سياسة "الصين الواحدة". وقد انتهت هذه الأزمة باعتراف بكين بأنها لا تمتلك القدرة على منع القوات الأمريكية من حماية تايوان، أو توفير الحماية لأي مكان آخر في البحار الثلاثة في غرب المحيط الهادي. ومنذ ذلك الحين سعت الصين لكسر سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة البحار. لذلك، عملت على تطوير غواصاتها وكذلك تطوير الصواريخ الباليستية التي يمكن أن

---

[84] أنتوني كوردسمان "الكتاب الأبيض"... استراتيجية الدفاع الوطنى الصينى فى العصر الجديد. ترجمة مجلة التجدد. السبت 24 غشت 2019

[85] Joe Sestak, "The U.S. Navy's Loss of Command of the Seas to China and How to Regain It", Texas National Security Review, Vol. 4, Issue. 1, Winter 2020/2021.
https://tnsr.org/2020/11/the-u-s-navys-loss-of-command-of-the-seas-and-how-to-regain-it/

تستهدف حاملات الطائرات الأمريكية من على بعد مئات بل آلاف الأميال، بل وجعل الإبحار في بحر الصين الجنوبي محفوفًا بالمخاطر بالنسبة للقوات الأمريكية[86].

كما طوّرت القوات الصينية من قدراتها التكنولوجية والتي مكّنتها من تعطيل شبكات الاتصال للقوات الأمريكية البحرية حتى لا تتمكن من طلب المساعدة في حالة التعرض لهجوم، أو حتى إبلاغ مركز القيادة بمكان التواجد. وقد أثّرت الصين وبقوة على قدرة البحرية الأمريكية على الوصول لبحر الصين الجنوبي من خلال تطويرها للصواريخ الباليستية لاستهداف القوات الجوية وحاملات الطائرات، وهو ما سوف يؤدي إلى عدم قدرة الطائرات الحربية الأمريكية على الاقتراب من هذه المنظومة في حالة اندلاع صراع بين القوتي[87].

كما أن التحسينات المستمرة للغواصات الصينية النووية تعني وجود صعوبة كبيرة في اكتشافها من خلال استخدام أجهزة الإنذار المبكر. فهذه التهديدات سوف تُبقي معظم القوات الأمريكية على مسافة بعيدة في انتظار وصول عدد كاف من السفن الحربية والمقاتلات الجوية لتوفير ملاذ دفاعي يسمح لهذه القوات بالتقدم للأمام. ومن ثمّ أصبح الملاذ الوحيد أمام القوات الأمريكية هو

---

86 المرجع السابق

87 د. إبراهيم سيف منشاوي. لماذا تراجعت واشنطن أمام الصين في قيادة البحار؟ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. 27 يناير، 2021

شن هجمات بعيدة المدى مع حشد قوات في مناطق متفرقة خارج ما يسمى بسلسلة "الجزر الأولى" والتي تعد تايوان جزءًا منها[88].

وكرد فعل، ومن أجل التصدي للطموح الصيني في هذين المحيطين، ترأس الرئيس الأمريكي الجديد باين القمة الأولى للتحالف الذي يضم الولايات المتحدة والهند واليابان وأستراليا، والذي أطلقت عليه وسائل إعلام "الناتو الآسيوي" ، عبر دائرة تلفزيونية مغلقة بمشاركة ورؤساء وزراء الدول الثلاث الأخرى وقد اتفقت هذه الدول المعروفة بـ "مجموعة الحوار الأمني الرباعي"على التصدي للتحديات في المحيطين الهادئ والهندي بشكل مشترك. ويتضح من خطاب الرئيس بايدن في هذه القمة أن الولايات المتحدة لا تريد مواجهة الصين لوحدها، بل تعمل على تشكيل جبهة لمحاصرة الصين وتقويض قدراتها في المحيطين، دون أن يكون للولايات المتحدة دور مباشر فيها وهذا ما توضّح من تصريحات الرئيس بايدن بعد الاجتماع حيث قال "*اتفقت الدول على التصدي للتحديات في المحيطين الهادئ والهندي وخارجه بشكل مشترك، إضافة إلى التصدي للتحديات المحتملة في بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي*"[89]

---

[88] المرجع السابق

[89] مركز سيتا: "الناتو الآسيوي".. تحالف جديد لتقويض قدرات الصين. 15 مارس 2021.
https://sitainstitute.com/?p=10760

الفصل الرابع
نظرية بناء "مجتمع مصير مشترك للبشرية

بناء "مجتمع مصير مشترك للبشرية"

تَعتبر الصين شعار بناء "مجتمع مصير مشترك للبشرية"، نظرية إيديولوجية تجيب على تحديات العصر العالمية، وتقدمه "كحل صيني لبناء العالم"، ويعتبره الرئيس الصيني الخيار الصائب الذي يوافق اتجاه العصر على أساس أن المجتمع هو نمط جديد للعلاقات الدولية، أساسه الاحترام المتبادل والعدالة والتعاون والفوز المشترك[90]. وقد تم طرح هذه النظرية في كلمة الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني في معهد العلاقات الدولية بموسكو في 23 مارس 2013 في أول زيارة دولية له بدأها بروسيا بعد توليه منصب رئيس الدولة.

وحسب العالم والمنظر الصيني خه يي تينغ وهو رئيس تحرير كتاب "قراءة في الموضوعات الاساسية في أفكار شي جين بينغ عن الاشتراكية ذات الخصائص الصينية لعصر جديد" والذي اشتغل على تجميعه 29 من كتاب ومفكري الصين، فإن "مجتمع مصير مشترك للبشرية" هو تلخيص لنتائج الابداعات النظرية للدبلوماسية الصينية الجديدة والمتعلقة بالاتجاهات المختلفة للعلاقات بين الدول الكبرى ودول الجوار والدول النامية. وهو في نظر القادة الصينيين تجديد لعلم العلاقات الدولية التقليدي القائم عل النزعة العدوانية وعلى حسابات الربح والخسارة.

---

[90] خه يي تينغ: قراءة في الموضوعات الاساسية في أفكار شي جين بينغ عن الاشتراكية ذات الخصائص الصينية لعصر جديد. مدرسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني

وفي هذا الصدد تدعو الصين إلى بناء نمط جديد من العلاقات الدولية تنافس به منطق الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الخارجية، غير أنه أكثر تنافسية وجذاب للدول باعتباره يقوم على التعاون والفوز المشترك ويهدف للسلام والتنمية. واللافت للنظر أن القيادة الصينية تعتبره وريث لهدف وميثاق الأمم المتحدة ولمبادئها، وبهذا فإنها تقدم بديل نظري وعملي لمجموعة من المفاهيم السائدة في العالم والتي غالبيتها تقوم على "صراع الحضارات" و"المكيافيلية الدولية" وكانت السبب في غالبية الصراعات والحروب والمناوشات التي تعرفها القرية الكونية.

ولضمان انخراط حكومات الدول والشعوب في هذا النمط الجديد من العلاقات الدولية، تؤكد الصين على أن مصير العالم لابد وأن تحدده شعوب مختلف هذه الدول بشكل تشاركي، وأي أمر يدخل في خانة سيادة الدول فلا يمكن التدخل فيه وإدارته إلا من خلال رؤساء وحكومات وشعوب هذه الدول. وعليه، فإن معالجة شؤون العالم بمختلف مستوياته لا ينبغي أن تتم إلا من خلال التشاور مع الدول المكونة له، وهو ما يمثل رأس المبادئ الديمقراطية لمعالجة الشؤون الدولية.

ويمكن تلخيص الأسس التي يقوم عليها النمط الجديد من العلاقات الدولية التي تنظر به الصين في ثلاث نقط أساسية:

أولا: وجوب تمتع الدول وشعوبها بالاحترام والكرامة بشكل مشترك، واحترام الديمقراطية في العلاقات الدولية، ومعارضة التدخل في الشؤون السياسية الداخلية للدول الأخرى، والحفاظ على العدالة الدولية.

ثانيا: وجوب تعاون مختلف الدول لمواجهة التحديات العالمية المتزايدة وتحويل الضغوط إلى قوى محركة وتحويل الأزمة إلى حيوية –بشكل تشاركي– والعمل سويا لتحقيق الأمن الدولي المشترك.

ثالثا، الاهتمام بالأخلاق والمسؤولية السياسية أكثر من المصالح، بمعنى إيلاء الأولوية للأخلاق في كيفية إدارة العلاقة بين التنمية الذاتية لكل بلد والتنمية المشتركة للعالم.

ولتفعيل هذه النظرية وإقامة العلاقات الدولية الجديدة، اعتمدت بلورت الصين 5 محاور ستمكن من تطبيق السياسة الخارجية ذات الخصائص الصينية[91] على أرض الواقع:

أولا، **إنشاء الشراكة** القائمة على أساس المساواة بين الدول الصغيرة والكبيرة، والتشاور فيما بينها، والتسامح مع بعضها البعض. وهو ما يعني الحرص على المحافظة والتمسك بالتعددية، وتدبير العلاقات بين الدول على أساس المنفعة المتبادلة والفوز المشترك، ونبذ فكرة اللعبة بمجموع صفري zero sum

[91] المرجع السابق

game، مع الدعوة إلى حل النزاعات والخلافات من خلال الحوار وعدم المجابهة والشراكة وعدم التحالف.

ثانيا، **خلق الوضع الأمني** المتمثل في العدالة والانصاف والتشارك في البناء وتجنب فكرة الحرب الباردة بمختلف أشكالها، وأداء الدور الجوهري للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وإنشاء الرؤية الأمنية الجديدة المتمثلة في "التشارك، والشمولية والتعاون، والامن المستدام"، بمعنى الاحترام وضمان الأمن لكل دولة. والمقصود بالشمولية، تنسيق حماية الأمن في المجالات التقليدية وغير التقليدية. التعاون في تعزيز أمن الوطن وأمن المنطقة والعالم أجمع. والامن المستدام يعني الاهتمام بالتنمية والأمن في آن واحد مع تحقيق ديمومة للأمن المحلي والدولي.

ثالثا، **السعي إلى مستقبل التنمية** المتمثل في الانفتاح، والابتكار والتسامح والمنفعة المتبادلة، والجمع بين "اليد الخفية" و"اليد المرئية" بشكل جيد ليتشكل الوضع النموذجي الذي يؤديه السوق والحكومة بشكل منسق بما يراعي الفعالية والعدالة بينهما. والعمل على تفعيل أجندة ما بعد 2015 التي وضعتها قمة الامم المتحدة وتحويلها إلى إجراءات ملموسة، وخلق مستقبل مشرق متمثل في حماية البشرية جمعاء من الفقر في ظل تنمية مستدامة وازدهار شامل وكرامة شعبية.

رابعا، **تعزيز التبادلات الحضارية** المتمثلة في قبول والاعتراف بالأخر والتناغم مع حضارته، والتمسك بحق الاختلاف، وتعزيز التسامح وتقوية الاستفادة

المتبادلة، وعليه ينبغي التشبث "بتسامح الحضارات" كبديل ل"صدام الحضارات" من أجل بناء مجتمع ذي مصير مشترك.

خامسا، **بناء نظام إيكولوجي** يحترم الطبيعة والتنمية الخضراء، ويجب على المجتمع الدولي التعاون والعمل يدا بيد من أجل إحداث "طريق بناء الحضارة الإيكولوجية العالمية، وتوطيد الوعي باحترام الطبيعة ومواكبتها وحمايتها والتمسك بسلوك طريق التنمية الخضراء بانبعاثات كربونية منخفضة. وينبغي العمل على حل التناقضات الناجمة عن الحضارة الصناعية، وتحقيق التنمية المستدامة للعالم والتنمية الشاملة للإنسان، بهدف تحقيق التناغم بين الانسان والطبيعة.

هذه النظرية بأسسها الثلاث وبمحاورها الخمس هي أجوبة على بعض الاشكالات الدولية التي بدأت تنتشر عالميا بسبب تزايد السياسات الحمائية خصوصا بعد مجيئ ترامب والذي عمل على تقديم مصلحة أمريكا وحدها على حساب العالم أجمع؛ وهي تجيب كذلك على مظاهر التعالي والنفاق الدولي الذي يظهر في سلوك بعض دول الغرب التي تبشر بالديمقراطية وتعتمدها داخليا، ولكن لا تسمح للدول النامية بتملكها، بل تخطط لإجهاضها سواء بتأجيج النعرات أو التدخل في شؤون الدول الداخلية. وفي نفس الوقت هي بديل لمنطق الاستنزاف المفرط وغير الأخلاقي لخيرات الدول النامية التي لا تستطيع لحد الان الانفلات من "الاتفاقيات المكبلة" التي فرضت عليها وعلى رؤسائها في فترات العجز والاستعمار.

لقد نالت هذه النظرية استجابة واسعة من المجتمع الدولي، وجعلت مجموعة من الدول النامية تفكر في تغيير الفلك التي تدور حوله من الغرب إلى الشرق. وهذا القبول الدولي هو أبرز الخصائص التي ينبغي توفرها في قوة عظمى صاعدة من أجل تحقيق الاجماع حولها خصوصا من طرف الدول النامية والتي وإن كان ضعيفة، ولكنها محدد أساسي في تحديد من يتزعم العالم.

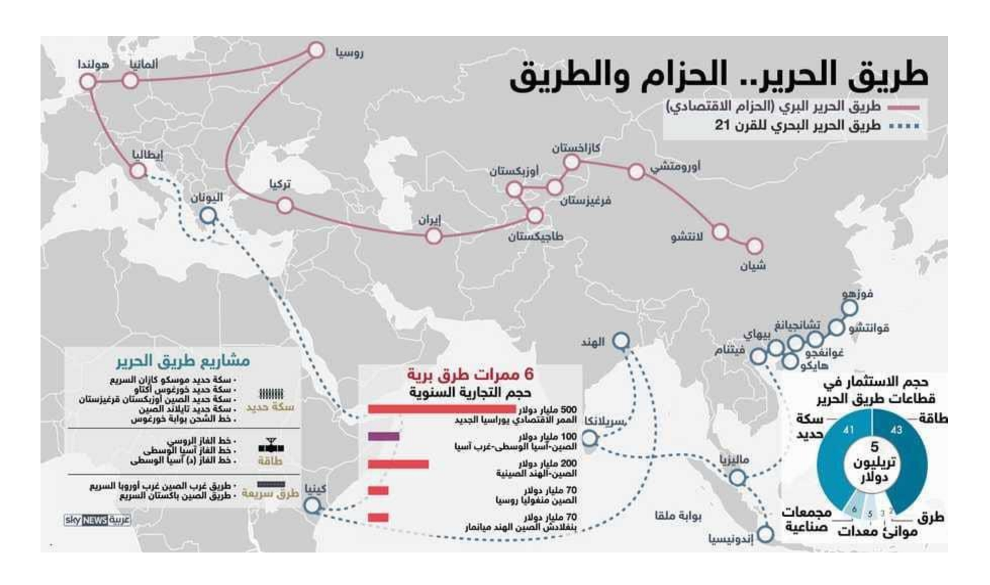
مبادرة الحزام والطريق

تعتبر مبادرة الحزام والطريق "طريق الحرير الجديد" وهو المشروع الأكثر طموحا للرئيس الصيني شي جين بينغ، والذي يهدف إلى بناء طريق نقل من آسيا إلى أوروبا: 10 آلاف كيلومتر من الطرق، وخط سكة حديد لنقل البضائع وطريق بحري ينطلق من غرب الصين عبر كازاخستان والأورال وموسكو وصولا إلى أوروبا[92].

ينطلق هذا الطريق من الصين عبر تركستان وخراسان وكردستان وسوريا إلى مصر ودول شمال أفريقيا، مروراً بأوروبا، ويمتد الطريق من المراكز التجارية في شمال الصين حيث ينقسم إلى فرعين شمالي وجنوبي. يمر الفرع الشمالي من منطقة بلغار– كيبتشاك وعبر شرق أوروبا وشبه جزيرة القرم وحتى البحر الأسود وبحر مرمرة والبلقان وصولاً للبندقية. ويشق الفرع الجنوبي تركستان وخراسان وعبر بلاد ما بين النهرين وكردستان والأناضول وسوريا عبر تدمر

[92] مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى "تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد"، مجموعة مؤلفين، تحرير: الدكتور علي بشار اغوان، "دار الرمال للنشر والتوزيع، شركة اكاديميون للنشر والتويع "، عمان - الأردن، ط 1 ،2019 ،

وأنطاكية إلى البحر الأبيض المتوسط أو عبر دمشق وبلاد الشام إلى مصر وشمال أفريقي[93]. يتكون طريق الحرير البري من ثلاثة خطوط رئيسية: الخطّ الأول: يبدأ من شرق الصين ويمر عبر آسيا الوسطى وروسيا الاتحادية وصولاً إلى أوروبا. والخطّ الثاني: يبدأ من الصين ويمر في وسط وغرب آسيا ومنطقة الخليج وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط. والخطّ الثّالث: يبدأ من الصين ويمر في جنوب شرقي آسيا وآسيا الجنوبية وصولاً إلى المحيط الهندي. بينما يتكون طريق الحرير البحري من خطين رئيسيين :الخطّ الأول: يبدأ من الساحل الصيني ويمر في مضيق ملقا وصولاً إلى الهند ومنطقة الشرق الأوسط وشرق أفريقيا ثم إلى سواحل أوروبا. الخطّ الثاني: يربط الموانئ الساحلية في الصين مع جنوب المحيط الهادئ[94].



93 د. زينب عبدالله: الإطار النظري والمفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق الصينية. كتاب مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين- ألمانيا 2019.

94 المرجع السابق

وقد حدد مهندسو مشروع الحزام والطريق خمسة أهداف أساسية تشمل الأبعاد الاقتصادية والمالية، الجيوسياسية والثقافية الحضارية وهي[95]: (1) سياسة الربط، حيث تعتزم المبادرة إلى حث الدول على المشاركة والعمل فالتعاون فيما بينها لإنجاز المبادرة. (2) التبادل الثقافي، عن طريق تشجيع الأفراد وربطهم بين بعضهم البعض عبر تفاعلات الصداقة بين المؤسسات، فضلاً عن ذلك التفاهم الثقافي الأعمق من اجل التعاون العالمي. (3) التكامل المالي، وذلك بتحسين التعاون المالي والنقدي، وفي ان واحد مراقب التعامل مع المخاطر والتفاعلات المالية العامة، بالإضافة إلى أنها تبحث عن نطاق واسع لصرف العملة. (4) التجارة والاستثمار، عن طريق تسهيل التجارة والاستثمار والتعاون بين الدول تشجيعا للتكامل الاقتصادي. (5) تعزيز الاتصال، حيث تتضمن المبادرة بناء منشآت تمكن من الاتصال السريع بين الدول المنخرطة في المشروع، مثل إعادة بناء وتطوير الموانئ، إزالة الحدود، إقامة طرق، وإحداث شبكات تطوير الطرق السريعة والسكك الحديدية وخطوط الألياف البصرية بين الدول على طول الحزام والطريق.

وتهدف الصين من خلال هذا المشروع الضخم إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية – منها المعلن ومنها الخفي–، ولعل أبرزها يَكمن في الاستفادة من نمو التجارة العالمية خصوصا في منطقتي آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فضلا عن تعزيز مكانة العملة الصينية

---

[95] علي صلاح، مشروع الحزام و الطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي ؟، تقرير المستقبل في دورية اتجاهات الأحداث، العدد 26 ،أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، 2018 ،

(الليوان) عالميا وتوسيع نطاق تداولها وجعلها عملة رئيسية في التبادل التجاري العالمي. بالإضافة إلى دعم خطتها الاقتصادية "صنع في الصين 2025 " وتطوير الاقتصاد الصيني في الأقاليم الغربية وإحداث توازن في تنمية الاقتصادية بين مختلف مناطق الدولة، مع على تقوية مكانة شركات التكنولوجيا الاتصالات الصينية وزيادة حصتها السوقية من التجارة الإلكترونية العالمية. علاوة على تعزيز الوجود الصيني في منطقة أوراسيا أو ما تسمى " قلب الأرض"[96] والتي تمثل للصين عمقا استراتيجيا، بحيث توفر لها هدف الحماية الأمنية، وقوة جغرافية واقتصادية لما تمتلكه المنطقة من ثروات غنية.

في سياق آخر، تسعى الصين لتوفير الأمن الخارجي لها حيث بدأت عسكرة الطريق (البر) وعسكرة الحزام (البحر) لضمان أمن لمشروعاتها المختلفة والعاملين الصينيين في هذه المشروعات خارج حدودها وضمان استثماراتها المباشرة وغير المباشرة. وسيساعد هذا المشروع الصين على تأمين واستقرار إمدادات الطاقة فهي تعتمد بشكل كبير على ساحلها الشرقي ومضيق ملقا بالقرب من سنغافورة لتمرير السلع من وإلى أراضيها الشاسعة؛ فعلى سبيل المثال، يمر أكثر من 80 %من النفط الصيني عبر هذا المضيق لذلك فإن بناء طرق تجارية تمر عبر باكستان وآسيا الوسطى هو تأمين للإمدادات الصينية.

---

[96] عباس غالي الحديثي، نظريات السيطرة الاستراتيجية و صراع الحضارات، عمان: دار أسامة، 2004

ومن أجل ضمان انخراط الدول في المبادرة وتحقيق الأهداف المُسطرة فيها، قامت الصين بملائمة مشاريع "الحزام والطريق" مع الخطط التنموية الوطنية أو الإقليمية الأخرى بما فيها خطة الاتحاد الإفريقي للتنمية "أجندة 2063"، والاتحاد الاقتصادي الأورو–آسيوي الخاص بروسيا، وبرنامج "إنفست إيطاليا" الخاص بإيطاليا، "رؤية السعودية 2030" الخاصة بالمملكة العربية السعودية، و"استراتيجية التنمية المستدامة الوطنية 2040" الخاصة بقيرغيزستان، و"برنامج طريق التنمية" الخاص بمنغوليا[97]. وبهذا أصبحت مبادرة الحزام والطريق أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية.

وخلال السنوات الست الماضية، أصبح البناء المشترك للحزام والطريق منبرا كبيرا لتفعيل التعاون بين الدول المعنية، ففي أبريل من سنة 2019، عقد المنتدى الثاني لمبادرة الحزام والطريق، وجمع ما بين 65 دولة يقطن فيها 60% من سكان العالم، بإجمالي ناتج محلي يبلغ 21 تريليون دولار[98]. وبلغ حجم تجارة السلع بين الصين والدول والمناطق الواقعة على طول الحزام والطريق أكثر من 6 تريليونات دولار في الفترة من 2013 إلى 2018، تم خلالها خلق أكثر من 244 ألف فرصة عمل للسكان المحليين. وتجاوزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للصين في هذا الإطار 90 مليار دولار. كما وقعت الصين 173 وثيقة تعاون مع شركائها في مبادرة الحزام والطريق، والتي

97 arabic.news.cn: الدول المشاركة في الحزام والطريق تجني ثمارا بعد ست سنوات من البناء المشترك.2019-09-14 15:08:08|

98 بيوتر زيش: "الصين 2025" مركز سيتا، 11 نونبر 2019.
https://sitainstitute.com/?p=6120

اشتملت على اتفاقيات لمبادلة العملات مع 20 دولة على طول الحزام والطريق وترتيبات مقاصة لعملة الليوان مع سبع دول[99].

إشكالات وتحديات

ومن جانبها تعتبر الولايات المتحدة أن تحقيق الصين لهذه الفوائد الاقتصادية والاستراتيجية يتم على حساب مكانتها وقيادتها، خصوصا وأن بكين تركز – بالموازاة مع الانشطة التجارية– على تعزيز وتقوية علاقاتها الدبلوماسية والسياسية مع هذه البلدان، الأمر الذي من شأنه أن يضعف الوجود العسكري الأميركي في منطقة المحيط الهادي الهندي، ويمنحها أفضلية تنافسية في السياسة الخارجية العالمية على حساب الولايات المتحدة.

وبحسب تقرير بمجلة ناشيونال إنترست الأميركية[100]، فقد مولت بكين إنشاء محطات لتوليد الطاقة في 38 دولة منذ عام 2013، نصفها تقريبا تعتمد على الوقود الأحفوري، حيث أنشأت الشركات الصيني حوالي 140 مصنعا للفحم خارج الحدود، بما في ذلك في بلدان مثل مصر وباكستان التي لم تكن تستخدم في السابق الفحم.. وحسب التقرير فإن معظم محطات الطاقة التي تموّلها الصين خارج حدودها والتي تعمل بالفحم تستخدم "الفحم منخفض الكفاءة"، والتي تكون فيها نسبة الانبعاثات الكربونية أعلى مقارنة بأي نوع آخر من

---

99 المرجع السابق

100 لماذا تخشى أميركا من مبادرة الحزام والطريق الصينية؟ موقع قناة الجزيرة 2019/8/21.
https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2019/8/21/

مصادر توليد الطاقة. الأمر الذي يدفع العالم لاتهام الصين بالمساهمة في تدمير البيئة

وفي سياق أخر، ارتفعت بعض الاصوات المُنتقدة لما تسميه "دبلوماسيّة الدَّين" [101] التي تعتمدها الصين مع الدول الشريكة، ومنهم من اعتبرها شكل من الاستعمار الجديد في جنوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وقد حذّر الباحثون في مركز التنمية العالمية وفي تقرير صادر سنة 2018 عن "دين مبادرة الحزام والطريق"، أنّ ثمانية بلدان وقعت في "دين يفوق المعدل"، بما فيها جيبوتي وطاجيكستان وقيرغيزستان ولاوس والمالديف ومنغوليا وباكستان ومونتينيغرو. ويوضح الجدول الثاني أبرز حيثيات هذه السقوط:

ر	البلد	الحيثيات
1	سريلانكا	منحت الصين لسريلانكا قروضا بحوالي ثمانية مليارات دولار، ولعدم القدرة على السداد، حصلت الصين على 85% من حصة مرفأ "هامبانتوتا" الاستراتيجي بعقد مدته 99 سنة، بالإضافة لحوالي 6 الآلاف هكتار قريبة من الميناء كمنطقة صناعية. بالإضافة لامتيازات ضريبيّة للمُنشآت الصّينيّة في سيرلانكا لمدة 32 عامًا،
2	كينيا	اضطرت كينيا لرهن أكبر وأهم مرفأ بها "ميناء مومباسا" للحكومة الصينية، وذلك بسبب قروضها المتراكمة، حيث توصلت كينيا بقرض قيمته 3.8 مليار دولار لإنشاء خط سكة

[101] دبلوماسيّة فَخّ الدّيون الصّينيّة. تقرير. 30 نوفمبر 2019. https://elmahatta.com/

		حديد، بالإضافة إلى استثمارات أُخرى، وبلغ حجم الديون أكثر من 5.5 مليارات دولار، مما يضع كينيا ضمن الدول الأكثر عرضة لفقدان الأصول الاستراتيجية لصالح الصين
3	جيبوتي	تُقرِض الصّينُ جيبوتي 660 مليون دولار سنويًّا لتطوير البِنْيَة التّحتيّة، في مقابل ذلك تتحكّم الصّين كُلّيًّا في ميناء "دورالية" للحاويات والبضائع. وتستضيف جيبوتي موقع قاعدة عسكريّة للصّين هي الاولى لها في الخارج.
4	باكستان	استثمرت الشركات التابعة للحكومة الصينية نحو 62 مليار دولار في باكستان لبناء محطات الطاقة الشمسية ومحطات توليد الطاقة، وبناء وتوسيع الطرق السريعة، وتجديد خطوط السكك الحديدية. وبعدما تعثرت باكستان في سداد الديون استحوذت إحدى الشركات الصينية على ميناء غوادر الاستراتيجي لمدة أربعين عاما، وستمتلك الشركة 85% من إجمالي إيراداته.
5	المالديف	تقدر ديون الصين لجزر المالديف بمبلغ 1.3 مليار دولار – أكثر من ربع إجمالي الناتج المحلي السنوي– وقد استأجرت بكين إحدى جزرها لمدة خمسين عاما.
6	بنغلاديش	قامت الحكومة الصّينيّة بإقراض بنغلاديش قرضًا بقيمة 10 مليارات دولار، عندما عجزت بنغلاديش عن السّداد وضعت الصّينُ يدَها على أكبر وأهمّ مرفأ بحري في بنغلاديش وهو "شيتاغونغ".

وهناك نماذج أُخرى لدول سقطت أو مهددة في فَخّ الدّيون الصّينيّة كالفيتنام وميانمار وفانواتو. وفي هذا الصدد وبسبب ارتفاع التكاليف وعجز بعض الدول عن تسديد الديون تم إلغاء عدة مشاريع، فانسحبت باكستان من مشروع استثماري بقيمة (14 مليار دولار) في نوفمبر 2017 بسبب ديونها، وقد طالب كذلك رئيس الوزراء الباكستاني بالشفافية في عقود وقعت مع الصين وصفت بالمبهمة لأنها تتضمن شروط سداد تصب في مصلحة بكين. كما ألغت النيبال أيضاً مشروع للطاقة الكهرومائية بقيمة (2 .5 مليار دولار) كان في طور الإنجاز، وألغت كذلك ماليزيا عدة مشاريع، بما في ذلك مشروع إنجاز خط سكة حديدية بقيمة (20 مليار دولار) وأكّد حينها رئيس الوزراء الماليزي أثناء زيارته للعاصمة الصّينيّة بكين في غشت 2018، أنّ الأمر لا يتعلّق بصبِّ أموال كثيرة، إنّما في عدم قدرة كوالالمبور على سدادها، وتحدثت آنذاك المنابر الاعلامية عن مقولة "محمد مهاتير" الذي قال "نحن لا نريد نسخة جديدة من الاستعمار"[102]. وسبق لسيراليون أن ألغت مشروعًا بتمويلٍ صينيّ بقيمة أربعمائة مليون دولار لبناء مطار في البلد الواقع غربي إفريقيا مخافة السقوط في هذا الاشكال[103]. وبالنسبة لجزر المالديف، فمباشرة بعد استلام إبراهيم صلح الرئاسة تعهد بمراجعة الاتفاقات مع الجانب الصيني، ووصفها بأنها مشروع للاستيلاء على أراضي الدولة. ومن جانبها، قامت سريلانكا بتسليم المطار الدولي ماتالا راجابكسا للهند ، والذي يوجد بجوار الميناء، وبلغت تكلفته

---

[102] الصراع الصيني-الهندي على النفوذ في جنوب آسيا "، 3 يناير 2019
https://aawsat.com/home/article/1439171.

[103] دبلوماسيّة فَخّ الدّيون الصّينيّة. تقرير. 30 نوفمبر 2019. https://elmahatta.com/

209 ملايين دولار –بمساعدة صينية–، في خطوة يمكن اعتبارها براغماتية وتحقق هدفين: أولا، تسديد قسم من ديونها، وثانيا، تحقيق التوازن بين الهند والصين، وتفادي احتواءها كليا من طرف إحداهما. بالنسبة لكينيا فقد نفى الرئيس الكينى أوهورو كينياتا ما تردد عن استيلاء الصين على ميناء مومباسا، وقال إنه ليس سوى محض افتراء وأشاد بتقديم الصين صفقات مالية تستطيع كينيا تسديدها، وأكد أن بلاده تسبق الجدول الزمنى لسداد القرض الخاص بإنشاء خط السكك الحديدية "ستاندرد قيج"، ولا يوجد ما يدعو للقلق[104].

عمليا، إذا نظرنا إلى مواقع هذه الدول على الخريطة أسفله، خصوصا تلك الموجودة في الجدول، فسيتضح محورية هذه الدول وموقعها الجيوسياسي الاستراتيجي بالنسبة لنجاح المبادرة ككل. موقع سريلانكا الاستراتيجي يوجد على خط الملاحة الأكثر ازدحاما بين شرق آسيا والشرق الأوسط وأوروبا، وهو يعزز مكانة الصين في تلك المنطقة على حساب الهند. ويعتبر ميناء غوادر الباكستاني نقطة ربط استراتيجية بين أسيا والشرق الاوسط ويقوي نفوذ الصين في المحيط الهادي وفي بحر العرب وتطويق الهند "منافس الصين الاقليمي". وميناء مومباسا الكيني فهو بمثابة مركز ثقل السّاحل الإفريقي، وهو صلة الوصل للممر البحري للطريق الحريري. وجيبوتي، البلد الواقع في القرن الإفريقي، يُعد بوابة قناة السويس التي يمر عبرها 10% من صادرات النفط العالمية و20% من السلع التجارية، والعديد من البلدان لديها قاعد في جيبوتي

---

[104] رئيس كينيا: استيلاء الصين على ميناء مومباسا محض افتراء. الأحد، 30 ديسمبر 2018 09:32.
https://www.youm7.com/story/2018/12/30

لمراقبة وحماية الملاحة في تلك المنطقة (إيطاليا، وألمانيا، وإسبانيا، وفرنسا، واليابان)، والصين تولي قاعدتها في جيبوتي أهمية كبرى لأنها موطئ القدم العسكرية الوحيد لها في المنطقة.

بالنسبة لميانمار فإن مشروع الميناء العميق الذي تبنيه الصين في منطقة كيوك فايو الاقتصادية الخاصة، فهو ذات أهمية مزدوجة بالنسبة لبكين، لأنه يؤمن عبورها لخليج البنغال فهو على بعد 250 ميلا فقط شمال غرب يانغون، ويزيد من التضييق على منطقة نفوذ الهند، ويحقق التمدد الصيني على طول الحزام. أما جزر المالديف، فهي من الدول ذات الأهمية الاستراتيجية الكبيرة في المحيط الهندي، حيث تستقر على رأس الممر البحري الدولي الذي يشرف على حركة المرور من قناة السويس ومضيق هرمز إلى الهند وجنوب وشرق آسيا. وتقع الجزر على مسافة تبلغ نحو 700 كيلومترا من السواحل الجنوبية الشرقية الهندية، وتقع كذلك على مسافة قريبة للغاية من الممرات البحرية الدولية التي تمر عليها ناقلات النفط والحاويات التجارية مختلفة الوجهات، لهذا فإن تعزيز الصين لتواجدها في جزر المالديف سيمكنها من رصد قوي ومراقبة قريبة لحركة ناقلات النفط وسفن الحاويات فضلا عن كونها نقطة انطلاق استراتيجية تخدم المخططات الصينية المستقبلية بشأن المحيط الهندي.



لقد ساهم سياسة ارتباط الصين مع الدول سالفة الذكر في إفشال غالبية المحاولات التي اتخذتها أمريكا، والهند، واليابان من أجل وأد مبادرة الحزام والطريق. ففي نوفمبر 2017 تبنى الرئيس الأمريكي ما يسمى "استراتيجية من أجل هند باسفيكي حر ومفتوح" حيث دعا إلى تقوية التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان وأستراليا والهند. وقد حاولت الهند مواجهة الطريق الصيني بتقديم بديل آخر عبر إنشاء ممر جديد تحت اسم " ممر النمو في آسيا و أفريقيا، حيث نشأت فكرة إنجاز هذا الممر في البيان المشترك الصادر عن رئيس الوزراء الهندي والياباني في نوفمبر من عام 2016، وركزوا على

كونه ممرا بحريا بالأساس يربط أفريقيا بالهند وغيرها من البلدان في جنوب شرقي آسيا.

والوجهة الاخرى التي قل ما يتم الحديث عنها، هو توجه الصين لعسكرة الطريق وعسكرة الحزام باعتبار أن مجموعة من الدول المنخرطة في المبادرة تعرف مشاكل أمنية واضطرابات داخلية وهو الأمر الذي يتطلب توفير الحماية للمشروعات الكبرى التي تم إنشاؤها، وهذا يستلزم توفير قوات عسكرية لحمايتها[105]، وقد بدأت الشركات الأمنية الصينية تعمل على حماية السفن البحرية الصينية وناقلات النفط التي تمر بالقرب من السواحل الصومالية (مكان عمليات القرصنة)، كذلك قامت شركة ديوي الأمنية المحدودة على حماية الشركات الصينية التي تعمل في بناء الطرق في كينيا ، وبدأت تفكر في إقامة قواعد عسكرية خارجية على غرار ما هو في جيبوتي، وبذلك التأسيس لبسط نفوذ وامتداد عسكري على طول الحزام وعلى طول الطريق، مما سيعزز مكانة الصين العسكرية والأمنية عالميا ويدفعها إلى تغيير قواعد النظام الدولي بما يتماشى مع مصالحها وفرض الأمر الواقع على المنتظم الدولي !

هذا الحزام الطويل والمحكم الذي شكلته الصين عن طريق الربط بين 7 مواقع استراتيجية كان للأسف في جزء منه على حساب سيادة بعض هذه الدول التي

---

[105] د. زينب عبدالله: الإطار النظري والمفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق الصينية. كتاب مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين- ألمانيا 2019.

قبلت بفقدان أصولها الاستراتيجية لصالح الصين من أجل تعزيز بنيتها التحتية وتنمية اقتصادها، وهو ما يدفعنا لطرح عدة أسئلة حول:

- كيفية التعامل مع الصين باستحضار المصالح الاستراتيجية لكل دولة حسب اكراهاتها الداخلية وإمكاناتها المالية؟
- وعن طبيعة العقود والشراكات المبرمة مع بكين وكيفية تحصينها بما لا يمكن لهذه الأخيرة من الاستحواذ أو امتلاك أصول استراتيجية ؟
- كيفية اعتماد عقود شراكات محكومة بمجموعة من المقتضيات التشريعية والاجراءات القانونية تعطي الأولوية لتعليم وتشغيل اليد العاملة المحلية، وتعزيز الاسبقية للشركات المحلية، ونقل الخبرة العلمية والتقنية والرفع من نسبة الاندماج المحلي؟
- الموازنة بين قروض الصين وطبيعة مشاريعها وشروط أدائها، مع تلك الممنوحة من طرف الدول الأجنبية الأخرى أو المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، واعتماد التفاوض الجماعي (مثلا، دول شمال إفريقيا مع الصين، أو الاتحاد الأوروبي، وبعدها يمكن للمجوعة أن تضمن القروض أو تشتريها هي لحفظ أصول كل دولة داخل هذه المجموعة)
- كيفية تحقيق الدول النامية لنوع من التوازن بين القوى العالمية الكبرى (بما فيها الصين) بما يعود بالنفع على الدولة وعلى شعبها وبما يحصن القرارات السياسية تفاديا للانحيازات بين هذه القوى؟

إن أفضل السبل هو التعاون الاقليمي بين الدول، وعدم الافراط في الاستدانة الخارجية، والتفاوض بشكل إقليمي ووضع المصالح الاستراتيجية وأولويات البلد في رأس الاتفاقيات. والحرص على السيادة الداخلية واحترام الديمقراطية والقانون وتعزيز والسلم والاستقرار الداخلي وتحقيق العدالة الاجتماعية، فهذه أبرز أسلحة الدول النامية لمحاربة أطماع القوى العالمية والاستراتيجيات الدولية مع الحرص على تحقيق التوازن في حده الأدنى فيما يخص الشراكات الاستراتيجية والاتفاقيات مع القوى الكبرى .

ورغم هذه الإشكالات والتحديات التي تواجه مبادرة الحزام والطريق، إلا أنه يبقى مشروع ضخم لتقاسم الفرص التنموية بين الصين والدول التي سيمر منها طريق الحرير، من خلال تلاقي الاستراتيجيات التنمية لمختلف هذه الدول، بمعنى ربط كل المصالح التجارية والاقتصادية والمالية لكل هذه البلدان (بلدان جنوب آسيا وغرب آسيا وأوروبا وشمال أفريقيا) بالاقتصاد الصيني، وانتقلت المعادلة بذلك "من ربط الصين بالعالم إلى ربط العالم بالصين".

الفصل الخامس
صعود الصين وفرض التعددية القطبية

هناك مجموعة من العناصر والأبعاد التي يجب توفرها في أي دولة حتى نتمكن من تصنيفها كقوة عظمى، ويرى "هانز مورجايو[106]" مفكر العلاقات الدولية أن القوة الشاملة للدولة يُعبر عنها من خلال تسعة عناصر هي العامل الجغرافي والموارد الطبيعية والطاقة الصناعية والاستعداد العسكري والسكان والشخصية القومية، ونوعية الحكم والروح المعنوية ونوعية الديبلوماسية. ومنذ سنوات والصين تبرم اتفاقيات تجارية ودبلوماسية وتعمل على تعزيز التعاون والشراكات مع مختلف الدول، وفي الوقت ذاته تُسَوق لعناصر قوها بذكاء وبشكل سلس. وبحكم الترابطات العديدة التي نعيشها في هذه القرية الكونية، وبسبب تداخل المصالح والسياسات الخارجية لغالبية الدول –خصوصا العظمى منها– فإن القوة التي ستتمكن من تحقيق الاجماع عليها ولو نسبيا وتنجح في توسيع نفوذها الجغرافي خارج حدودها، وتلقى سياستها الخارجية قبولا وإقبالا، يمكن القول أنها ستكون مؤهلة للعب أدوار مفصلية في المنظومة العالمية، بما يسمح لها من المشاركة في قيادة النظام الدولي وربّما فرض قواعد جديدة عليه ومنه المساهم المباشرة في تشكيل نظام عالمي جديد. وأعتقد أن هذه هي النتيجة الحتمية لمسار الصين، التي لا يمكنها الاقتصار على التوسع

---

106 هو أحد رواد القرن العشرين في مجال دراسة السياسة الدولية. فقد كانت له إسهامات بارزة تتعلق بنظرية العلاقات الدولية، فضلاً عن دراسة القانون الدولي، إلى جانب تأليفه كتاب السياسة بين الأمم (Politics Among Nations). وقد نُشر هذا الكتاب في عام 1948م،

الاقتصادي والاستثمارات التجارية، فالمشاركة في قيادة العالم يتطلب التوفر على قوة عسكرية وسياسة خارجية تؤثر في العلاقات الجيواستراتيجية الدولية وفي الاحداث والوقائع العالمية –الأمنية والسياسية–، وسنحاول في هذا المحور التطرق لأهم العلاقات والشراكات التي ربطتها الصين مع الدول والكتل الاقليمية والاتحادات الدولية، وكيف كان تأثير ذلك عليها وعلى شركاءها وعلى أمريكا باعتبار تزعمها للنظام الدولي الحالي، وكيف ساهم ذلك في تعزيز القطبية والحد من الهيمنة الأحادية.

العلاقات الصينية الإفريقية

واستشرافا للمستقبل، أولت الصين أهمية كبيرة للقارة الافريقية، واعتمدت سياسة أفريقية جديدة لتثبيت الصعود الصيني المتسارع على الساحة الدولية أيضاً، وإعطائه وزناً اقتصادياً ونفوذاً جيوستراتيجيا [107]، ومن أجل ذلك زادت الصين بشكل استراتيجي من تعاونها في بلدان مثل كالمغرب ومصر، الواقعة على تقاطع ثلاث مناطق أساسية ألا وهي الشرق الأوسط وأفريقيا والبحر الأبيض المتوسط[108]. ومن خلال هذا الارتباط، تهيّئ الصينُ منطقة شمال أفريقيا لتضطلع بدور حيوي في الربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، وهو هدف أساسي لمبادرة الحزام والطريق المشار إليها أعلاه.

---

[107] د. يحيى اليحياوي، "الصين في أفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال. تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 9 يونيو 2015،

[108] عادل عبد الغفار وآنا جاكوبس: "بكني تنادي: تقييم حضور الصن المتنامي في شامل أفريقيا"، مركز بروكنجز الدوحة. شتنبر 2019

والعلاقات الافريقية الصينية قديمة، فقد كان للدول الافريقية دور رئيسي في انضمام الصين لمنظمة الأمم المتحدة بما فيها مجلس الأمن سنة 1971 ضدا على توجه الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان؛ حيث صوتت 26 دولة أفريقية إلى جانب الصين الشعبية[109]، وقد ترخ ماو تسي توتغ هذه الحقيقة بقوله "لقد استعدنا دورنا في الأمم المتحدة بفضل مساندة الدول الأفريقية" [110]؛ وسيبقى الرمز الأبرز للالتزام والصداقة الصينية الافريقية، بناء الصين لمقر مفوضية الاتحاد الأفريقي بمبلغ 200 مليون دولار، وهو مبنى مكون من 30 طابقا من الزجاج والفولاذ ، تم الانتهاء منه في غضون ثلاث سنوات مع 500 مكتب و3 غرف مؤتمرات ضخمة مجهزة بالكامل[111].



---

[109] طارق عادل الشيخ، "الصين وتجديد سياساتها الأفريقية" السياسة الدولية، العدد 156 (نيسان/أبريل 2004)، ص 153

[110] Daniel Sabbagh, «Les Relations sino–américains depuis la fin de guerre froide,» Questions Internationales, no. 6 p. 59, (2004)

[111] Gabas Jean-Jacques, Chaponnière Jean-Raphaël. 2012. Le temps de la Chine en Afrique : enjeux et réalités au sud du Sahara. Paris : Karthala, 207 p.

وللحفاظ على هذه العلاقات التاريخية، وتحويلها لعلاقات براغماتية، أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية لقمة بكين 2018 لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي، أن بلاده ستقدم تمويلا بقيمة إجمالية قدرها 60 مليار دولار، وستنفذ مع دولها ثماني مبادرات كبرى خلال السنوات الثلاث المقبلة وما بعدها. وقال الرئيس الصيني أن التمويل يشمل منحا، وقروضا بلا فائدة وقروضا ميسرة بقيمة 15 مليار دولار، وخطوط ائتمان بقيمة 20 مليار دولار، وإحداث صندوق خاص لتمويل التنمية بقيمة 10 مليارات دولار، وصندوق خاص لتمويل الاستيراد من إفريقيا بقيمة 5 مليارات دولار، وتشجيع الشركات الصينية على تنفيذ استثمارات في إفريقيا بقيمة لا تقل عن 10 مليارات دولار، خلال السنوات الثلاث المقبلة.

وبهذا باتت الصين، في السنوات الأخيرة، أول شريك اقتصادي للقارة الإفريقية، حيث وصلت قيمة المبادلات التجارية بينهما 208.7 مليار دولار في عام 2019، كما بلغ حجم الاستثمارات الصينية في مختلف القطاعات بالدول الأفريقية 3 مليارات دولار في 2019. كما وقعت الشركات الصينية عقودا بقيمة 55.9 مليار دولار، وأنجزت أعمالا بقيمة 46 مليار دولار.

في شق الثقافي، أسست الصين أول معهد كونفوشيوس في أفريقيا داخل جامعة نيروبي الكينية في عام 2005، وبعدها تسارعت الجهود الثقافية حتى وصل

نصيب القارة الافريقية و54 معهدًا كونفوشيوسيا و27 فصلًا [112]، منتشرة على المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات إلى جانب مجموعة متنوعة من المعاهد الخاصة ومؤسسات تعليم اللغة الصينية. نتشر معاهد كونفوشيوس الأربعة والخمسون في حوالي 33 دولة أفريقية، أبرزها جنوب أفريقيا، وكينيا.

لقد حققت الصين عدة نجاحات في افريقيا، وتنامى حضورها التجاري بشكل غير مسبوق. لكن هناك بعض النواحي الإشكالية والمؤاخذات والاتهامات الموجهة للصين والتي عبر عنها مجموعة من الكتاب[113] ومراكز الأبحاث[114] والدراسات[115]. وأبرزها اتهامات باستغلال اليد العاملة الصينية الرخيصة لتشييد مشاريع البناء ذات التمويل الصيني والذي غالبًا ما يصطدم بنسب البطالة المرتفعة بالقارة، ويحول دون تكوين وتشغيل اليد العاملة المحلية.

وقد انتُقدت المشاريع الصينية بسبب "ممارسات العمل المشبوهة"[116]، وطُرحت أسئلة حول مدى دعم مشاريع البناء هذه فعلياً لأسواق العمل المحلية أو

---

[112] هل تصبح اللغة المندرينية الصينية لغة المستقبل في أفريقيا؟ 11 غشت 2019.
https://www.sasapost.com/will-chinese-mandarin-become-language-of-the-future-in-africa/

[113] Delcourt. L, «La Chine en Afrique : enjeux et perspectives», Alternatives Sud, Vol 18, Juillet 2011

[114] Gabestan. J. P, «Les relations Chine-Afrique : nouvelles responsabilités et nouveaux défis d'une puissance mondiale en devenir», .Héredote, n° 150, Mars 2013, P. 156

[115] لحسن الحسناوي: استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات والانعكاسات. مجلة المستقبل العربي العدد 466. ديسمبر 2017.

[116] عادل عبد الغفار وآنا جاكوبس: "بكني تنادي: تقييم حضور الصن المتنامي في شامل أفريقيا"، مركز بروكنجز الدوحة. شتنبر 2019

تشجيعها للازدهار الاقتصادي المشترك. وهو الأمر الذي ولّد نوعا من الاستياء لدى بلدان متعددة ومن المرجح أن تزيد الانتقادات تجاه تمحور منافع غالبية هذه المشاريع حول الصين وشركاتها قبل الاقتصادات والشركات المحلية، دون نقل المعارف والخبرات للفاعلين الأفارقة[117].

الصين والدول العربية

وفي إطار تقوية العلاقات والشراكات المتجذرة تاريخيا بين الدول العربية والصين، بادر الجانبين، منذ 14 عاما إلى إنشاء 15 آلية للتعاون، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، إضافة إلى التوقيع على عدة مذكرات تفاهم لتفعيل التعاون في عدد من المجالات. ففي نهاية عام 2017، وقّعت الصين و11 دولة عربية خطة تنفيذ سنوية جديدة لاتفاقيات التعاون الثقافي الثنائية، وشجعت على تبادل زيارات شملت مئات الأشخاص والمجموعات الثقافية والفنية الحكومية الصينية والعربية. وأنشأت الصين 12 معهد كونفوشيوس في 9 دول عربية.

وللمساهمة في تخفيف معاناة الشعوب العربية بسبب الحروب والاشكالات الداخلية، أعلن الرئيس الصيني في الدورة الثامنة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني برنامج التنمية لإعادة الاعمار في عدد من الدول العربية، مشيرا إلى تخصيص الحكومة الصينية (حوالى 100 مليون دولار)

Schiere. R et Alii, «La Chine et l'Afrique : un nouveau partenariat pour le développement», Banque Africaine de[117] Développement, Tunis, 2011, 174 p

لمساعدة سوريا واليمن ولبنان والأردن. كما ساعدت بكين الدول العربية المتضررة من جائحة كورونا عن طريق توفير الإمدادات الطبية الضرورية ومشاركة خبرات مكافحة الفيروس وإرسال فرق من الخبراء، مما زاد من توطيد العلاقات وفتح باب آخر للتعاون المستقبلي بين الدول العربية والصين فيما يستفاد منه في تعزيز المنظومات الصحية للدول العربية.

علاوة على ذلك كسبت الصين تعاطف الدول العربية، على مستويين، الاول، فيما يتعلق باحترامها للشؤون الداخلية لهذه الدول وعدم التدخل في سياستها على خلاف الدول الغربية والتي تستغل نفوذها (باعتبار أنها كانت مستعمرة لهذه الدول العربية) للتأثير على سياساتها وخططها الداخلية وفي استحقاقاتها الانتخابية بما يخدم مصالح وأجندة هذه الدول الغربية. الثاني، جراء موقف الصين من قضية العرب المركزية والاولى، وهي قضية فلسطين ومواقفها الداعمة لها ودعمها للقرارات التي تطرح أمام الجمعية العامة ومجلس الأمن، حيث أكدت الصين على لسان شانج جون، المندوب الصيني الدائم لدى الأمم المتحدة، أن القضية الفلسطينية يمكن تسويتها فقط عبر الوسائل السياسية، وأي مقترح ينبغي أن يرتكز على الاهتمام بوجهات نظر وآراء الأطراف الرئيسية، بشكل خاص الجانب الفلسطيني، إضافة إلى أصوات الدول والمنظمات الإقليمية. وأعلنت الصين دعمها الصريح للقضية العادلة للشعب الفلسطيني في استرداد حقوقه الوطنية المشروعة، مع زيادة حصتها في وكالة الأمم المتحدة

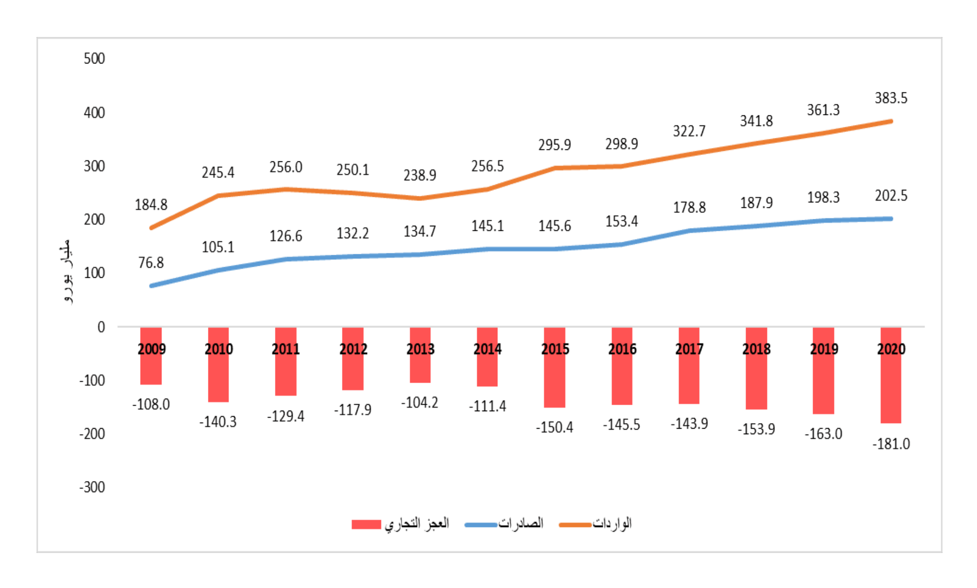
لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" لتتمكن الوكالة من القيام بمهامها على أكمل وجه بعد تعليق مساهمة أمريكا لهذ المنظمة.

وبهذا أصبحت الصين في الوقت الراهن ثاني أكبر شريك تجاري للدول العربية، وانتقل حجم التجارة بينهما عام 2004، من 36.7 مليار دولار، ليقفز إلى 266,4 مليار دولار خلال عام 2019، كما أفادت بذلك إحصائية رسمية لوزارة التجارة الصينية صادرة في 15 أبريل من هذه السنة، وقد بلغت قيمة واردات الصين من الدول العربية 146 مليار دولار، بزيادة 4,8%، فيما وصلت صادرات الصين إلى الدول العربية 120,4 مليار دولار، بزيادة 14,7% على أساس سنوي [118].

الشراكة الأوروبية الصينية

ارتفع حجم التجارة الصينية-الأوروبية بنحو 26,4 مليار أورو من 559,6 مليار يورو خلال عام 2019 وصولًا إلى 586 مليار أورو بنهاية العام الماضي، وذلك بارتفاع كلٍ من الصادرات والواردات المتبادلة بينهما خلال 2020. وكما يوضحه الشكل أسفله ارتفعت صادرات الاتحاد الأوروبي للصين بنحو 2,1% في حين صعدت قيمة الواردات بحوالي 6,14%، ولذلك ارتفعت قيمة العجز التجاري الأوروبي إلى 181 مليار أورو.

[118] موقع وزارة التجارة الصينية: http://.mofcom.gov.cn/statistic/charts.shtml ، آخر دخول 27 أبريل 2020 الساعة 3:11



Source: Eurostat, China-EU – international trade statistics

تركز نصف الاستثمارات الصينية في أكبر خمسة اقتصادات أوروبية، ففي بريطانيا شارك المستثمرون الصينيون في 227 صفقة بقيمة 70 مليار دولار. أما في ألمانيا اشتركت الصين في 225 صفقة، وفي فرنسا ب89 صفقة، وإيطاليا 85 صفقة، وهولندا 82 صفقة. ويعتبر شراء أكبر ميناء في اليونان– بيرايوس – من أهم استثمار لبنية التحتية الصينية في أوروبا[119]. وتعتبر ألمانيا الشريك التجاري الأول للصين في الاتحاد الأوروبي، وتقدر استثمارات بكين في بريطانيا ب100 مليار دولار، وانضمت إيطاليا للحزام والطريق لتصبح الدولة رقم 14 أوروبيا في المبادرة وتوقيعها اتفاقيات تجارية مع الصين تقترب من 10 مليار دولار.

[119] بيوتر زيش: "الصين 2025" مركز سيتا، 11 نونبر 2019.
https://sitainstitute.com/?p=6120

وقد أدى انخراط إيطاليا في المبادرة الصينية إلى مناوشات بين روما والاتحاد الأوروبي خصوا فرنسا وألمانيا، فقبل زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ، لأوروبا ما بين 21 حتى 26 مارس 2019، عُقدت قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل بحضور جيوزيبى كونتى رئيس وزراء ايطاليا ووضعت على جدول أعمالها ملف "استراتيجية مواجهة النفوذ الصيني" كأهم ثاني ملف بعد بريكست، حيث عبر قادة الاتحاد عن حفيظتهم من وقوع إيطاليا في الفخ الصيني ودار نقاش حاد افتتحته المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التي اعتبرت أن اتفاق إيطاليا مع الصين تم دون التنسيق مع الاتحاد، وأن انضمام روما لمبادرة الحزام والطريق سيضع أوروبا في المركز الثالث بعد أمريكا والصين، ولن يبقى الاتحاد الأوروبي كتلة قوية ولاعب دولي مؤثر[120]. ومن جانبه حذر رئيس المفوضية الأوروبية جان كلو يونكر من تداعيات الاختراق الصيني للاتحاد، وأشار إلى عدم تكافؤ الفرص التجارية بين أوروبا والصين، وأكد على عدم قدرة إيطاليا حاليا على سداد القروض الصينية الضخمة في مجال البنى التحتية[121].

وللحد من الاستثمارات الصينية في التكنولوجيات الغربية والبنية التحتية الحيوية، واقتناء التكنولوجية العسكرية الأوروبية، وشراء الأصول الأوروبية الحساسة، استبقت بريطانيا وطرحت الورقة البيضاء الجديدة للأمن القومي والاستثمار. نفس الخطوة قامت بها ألمانيا وفرنسا ولكن بصيغة أخرى، حيث تدخلت بشكل مباشر لوقف صفقات استثمارية كبيرة مع الشركات الصينية،

---

120 محمد مهدي عبد النبي: "التحالفات الخفية".. هل تصبح الصين مفتاح سقوط الاتحاد الأوروبي؟ 2019/4/2. موقع الجزيرة https://blogs.aljazeera.net/blogs/2019/4/2/

121 المرجع السابق

وتعمل حاليا على تحيين وتعزيز قوانين الاستثمار الأجنبي بسبب هذه المخاوف الأمنية. علاوة على ذلك، وضعت المفوضية الأوروبية خطة تتكون من عشر نقاط ستدعم جهود الاتحاد الأوروبي في مواجهة الطموح التجاري للصين في أوروبا والتي من أبرزها إلزام الشركات الأجنبية العاملة في الأسواق الأوروبية بنقل متكافئ للتكنولوجيا واعتماد أدوات دفاعية للتجارة مع الخارج وإنشاء جهاز لمراقبة الاستثمارات الأجنبية التي تهدد الأمن الأوروبي.



اللافت للنظر، هو إقدام فرنسا، مباشرة بعد قمة بروكسيل التي خصصت لإعداد استراتيجية مواجهة النفوذ الصيني، على توقيع عقد بينها وبين الصين يقضي بشراء هذه الأخيرة 290 طائرة إرباص بنحو 30 مليار دولار. وهو استثمار من شأنه تعزيز النشاط التجاري في فرنسا في هذا المجال لسنوات. وفي المقابل الصين حققت ثلاث أهداف باتفاق واحد:

(1) تعزيز مكانها والتقليل من حدة مواجهة الاتحاد الأوربي لها خصوصا وأن فرنسا دولة محورية ومأثرة في أوروبا ولها نفوذ إفريقي كبير ينافس الصين وأمريكا، وهي عضوة معه في مجلس الأمن.

(2) محاصرة خطط الهند في التوسع في أوروبا من الباب الفرنسي، خصوصا وأنها بدأت تحاكي نفس أسلوب الصين، حين أبرمت –أي الهند– سنة 2017 صفقة ضخمة مع نافال الفرنسية لشراء 126 طائرة رفال بقيمة 19 مليار دولار.

(3) دفع فرنسا لاتخاذ موقف محايد –سياسيا– بين الصين وأستراليا من خلال التأثير على صفقة الغواصات بين فرنسا واستراليا البالغة نحو 50 مليار دولار لحماية جزيرة كليدونيا التي يقطن بها أكثر من 1.3 مليون فرنسي والواقعة بالقرب من استراليا والمطلة على مشارف بحر الصين الجنوبي أيضا.

وقد برزت عدة أصوات لكتاب أوروبيين مراكز أبحاث، تحذر من اختراق الصين للسوق والسياسة الأوروبية. وقد كشف جوناثان هولسلاج، رئيس قسم الأبحاث بمعهد بروكسل للدراسات الصينية المعاصرة، في كتاب جديد بعنوان: "فخ طريق الحرير: كيف تتحدى أوروبا طموحات الصين التجارية؟"، مدى خطورة تلك الشراكة غير المتكافئة على أوروبا[122]. ويعتبر أن النفوذ الاقتصادي الصيني سيتبعه نفوذ سياسي، وأن الصينيين كثّفوا جهودهم للتأثير على النخبة

Jonathan Holslag, “The Silk Road Trap: How China’s Trade Ambitions Challenge Europe”, (Cambridge: Polity, 2019).[122].

السياسية والاقتصادية في أوروبا، وعلى الإعلام الأوروبي، والمجتمع المدني من أجل تعزيز مُثلها وثقافتها. وتتشارك أمريكا خوف الاتحاد الأوروبي من التمدد الاقتصادي والتجاري في كل القارات، وهو إحدى دواعي الصراع التجاري الأمريكي الصيني.

وجوابا على تخوفات الاتحاد الأوروبي، وفي كلمته التي افتتح بها جولته لأوروبا، أكد الرئيس الصيني شي جي بينغ أن بكين لا تسعى للهيمنة العسكرية أو الجيو–سياسية في أوروبا، بل إنها تراقب فقط كيف تسقط الحواجز القديمة أمام القوة الناعمة الصينية، وأكد على أن بكين تريد أوروبا موحدة وقوية لكي تستفيد من نمو الصين الهائل.

ولقد لخص الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أثناء قمة الاتحاد الأوروبي المخصصة لمواجهة الصين، مخاوف قادة الدول الأوروبية والأسباب الواقعية التي أدت إلى تفوق الصين على المشروع الأوروبي، وجعلت اختراقها لأوروبا حقيقة وواقع، حيث قال: "الحقيقة أننا مهدنا لهم الطريق لينقضوا بفائض السيولة النقدية على الأصول الأوروبية، فالصين تلعب على انقسامنا ونهجنا المبعثر ونحن أخطأنا في حق المشروع الأوروبي منذ الأزمة المالية العالمية في 2008 التي لم تتعافى منها إيطاليا حتى الآن، بل لم نحمى بالشكل الكافي

القطاعات الإستراتيجية في دولنا من الاختراق الصيني ولم نوفر للشركات الأوروبية فرصا مناسبة للمنافسة"[123].

غير أن التحولات التي عرفها العالم بسبب تداعيات جائحة كورونا، والأنانية التي تعاملت بها الولايات المتحدة الأمريكية أحدث نوعا من التقارب الجديد بين الاتحاد الأوروبي والصين، حيث توصَّل الطرفان في الثلاثين من ديسمبر 2020 إلى اتفاق استثماريّ "مبدئي" واسع النطاق بعد 7 سنوات من المفاوضات، وتتضمن الاتفاقية تقديم ضمانات تسهل الإجراءات الإدارية الكاملة أمام الشركات الأوروبية، ومن أهمها الحصول على التراخيص اللازمة للاستثمار في الصين[124]. والتزمت الصين توفير مستوى غير مسبوق من الوصول إلى الأسواق المحلية لمستثمري الاتحاد، مع ضمان توفير معاملة عادلة للشركات الأوروبية حتى تتمكّن من المنافسة. ومن المتوقع أن تفتح هذه الاتفاقية مساحة كبيرة للشركات الأوروبية والصينية لتوسيع أعمالها في أسواق بعضها بعضًا، حيث من المنتظر أن توفر هذه الاتفاقية للشركات الأوروبية فرصًا استثمارية ضخمة في الصين.

وتأتي هذه الاتفاقية في ظل الإدراك الأوروبي بأن الاتفاقية تمنح اقتصاد القارة دفعة كبيرة نحو أكبر الأسواق وأكثرها نموًا في العالم، بالتزامن مع سعي الصين

---

[123] محمد مهدي عبد النبي: "التحالفات الخفية".. هل تصبح الصين مفتاح سقوط الاتحاد الأوروبي؟ 2019/4/2. موقع الجزيرة https://blogs.aljazeera.net/blogs/2019/4/2/

[124] بسنت جمال: التقارب الصيني الأوروبي: الصين الشريك التجاري الأول للاتحاد الأوروبي. المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية. 4 مارس 2021

إلى جذب الأوروبيين في ضوء استمرار حربها التجارية مع الولايات المتحدة[125].

الصين ودول أمريكا اللاتينية

حاولت الصين تقوية نفوذها الاقتصادي في أمريكا اللاتينية، وتوجهت مجموعة من الشركات الصينية للاستثمار في البرازيل أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية، وشملت هذه الاستثمارات العديد من القطاعات من الخدمات اللوجستيكية والاتصالات والمؤسسات المالية. هذا الأمر مكن الصين من إيجاد وتأمين موطئ قدم لها في هذه المنطقة التي تقع تحت التأثير التجاري المباشر للولايات المتحدة وتعرف بحديقتها الخلفية.. ففي سنة 2018 قامت شركة البترول الوطنية البرازيلية "بتروبراس" بعقد اتفاقية مع شركة البترول الوطنية الصينية "بتروتشاينا" لضخ استثمارات في مصفاة بالبرازيل مقابل إمدادات البترول الخام وهو ما قد جعل "بتروتشاينا" أول شركة صينية تحصل على عقد لتكرير البترول في القارة الأمريكية.

وتعتبر الصين أكبر شريك تجاري للبرازيل منذ عام 2009، ويعتبر الرئيس البرازيلي جايير بولسونارو "الصين جزء من مستقبل البرازيل"[126] وبلغ حجم التجارة البينية حوالي 76 مليار دولار عام 2017، كما استثمرت بكين حوالي 124 مليار دولار في البرازيل منذ عام 2003، ولهذا وردا على خطوة الولايات

---

125 المصدر السابق

126 قالها الرئيس البرازيلي جايير بولسونارو خلال قمة دول بريكس في برازيليا في 14 نوفمبر 2019.

المتحدة بحظر بيع التكنولوجيا والسلع أمريكية الصنع لشركة "هواوي" الصينية، أعلنت هذه الشركة عزمها إنشاء مصنع للهواتف الذكية في البرازيل بتكلفة تُقدر بنحو 800 مليون دولار. بالإضافة إلى توقيع مذكرة تفاهم مع الأوروجواي لتعميق التعاون في مجال شبكات اتصالات الجيل الخامس والرقمنة الصناعية وتدريب الموهوبين على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتهدف الصين من خلال تعزيز حضورها في أمريكا اللاتينية، إلى تحقيق عدة غايات، أهمها الاستفادة من المخزون الاستراتيجي الكبير الذي تتوفر عليه أمريكا اللاتينية والمتمثل في المواد الأولية ومصادر الطاقة والمواد الاستهلاكية من الانتاج الغذائي والزراعي، مما يؤهلها لأن تكون موردا محتملا لحاجيات الصين الطاقية. إضافة إلى ضمان وصول شركتها ومنتجاتها إلى الأسواق الشاسعة في أمريكا اللاتينية، وتعويض استبعادها من الأسواق الأمريكية بسبب رسوم ترامب الجمركية، وكذلك تعويض خسائر شركاتها الاقتصادية وتحويل وارداتها من بعض السلع الأولية والمواد الأساسية من الولايات المتحدة إلى دول أمريكا اللاتينية.

علاوة على ذلك تحاول الصين محاكاة الأسلوب الأمريكي في ما يفعله في جنوب شرق آسيا من محاولات لمحاصرة النفوذ الإقليمي للصين وتطويقها اقتصاديا، فبكين تقوم بتعزيز نفوذها في أمريكا اللاتينية ومزاحمة النفوذ الأمريكي وربح ورقة ضغط إضافية في صراعاته مع ترامب. وفي نفس السياق تسعى الصين لتعبئة دعم سياسي مباشر من قبل دول المنطقة لقضايا الصين

الأساسية وعلى رأسها قضية تايوان، وقد قامت مجموعة من الدول في أمريكا اللاتينية بتقليص دعمها الدبلوماسي لتايوان، حيث أعلنت السلفادور في غشت 2018، عن إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين، وتخلت جمهورية الدومينيكان عن اعترافها بتايوان لصالح تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع بكين، ونفس الأمر بالنسبة لبنما التي اتخذت قرار بتعزيز العلاقات مع الصين والاعتراف بها على حساب تايوان[127].

في سياق آخر، انتعشت حركة التبادل التجاري بين الطرفين، لتصل إلى 306 مليارات دولار عام 2018، لتصبح بكين الشريك التجاري الأول للبرازيل وشيلي وبيرو، وثاني أكبر شريك تجاري لبعض الدول الأخرى في المنطقة. وقد قامت الصين بتوسيع نطاق مبادرة "الحزام والطريق" لتشمل دول القارة اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو الأمر الذي تُرجم بضخ الصين استثمارات عملاقة في المنطقة، تجاوزت مائتي مليار دولار، وأصبحت بذلك أمريكا اللاتينية والكاريبي ثاني أكبر وجهة للاستثمارات الصينية في الخارج.

في المقابل، ارتفعت بعض الأصوات الداخلية المعرضة للتواجد القوي للصين في الدول اللاتينية، ويتقدمها كبار رجال الأعمال والمستثمرين المحليين والشركات المحلية، التي تضررت من المنافسة الصينية وحذرت من مخاوف السقوط في دبلوماسية الديون، وقد بدأ العجز التجاري مع الصين يتفاقم في السنوات الأخيرة، وبلغ في سنة 2019 حوالي عشرين مليار دولار. علاوة على

[127] د. صدفة محمد محمود: كيف امتدت حرب التجارة بين بكين وواشنطن إلى أمريكا اللاتينية؟ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة 10 سبتمبر، 2019

تضرر القدرة التنافسية للمنتجات والمواد المحلية بسبب المنافسة القوية للسلع الصينية ذات الأسعار المنخفضة. كما تراجع نشاط القطاع الصناعي في هذه البلدان اللاتينية وتراجعت قيمته في الناتج الداخلي الإجمالي لهذه الدول نظرا لاعتماد اقتصاداتها بشكل كبير على المواد الأولية المستوردة من الصين. وكان من نتائج الترابط شبه الكلي لبعض دول أمريكا اللاتينية بالاقتصاد الصيني أن تراجعت اقتصاداتها بشكل ملحوظ بسبب تباطأ النمو الصيني جراء تداعيات الحرب التجارية مع الولايات المتحدة. ناهيك عن الاتهامات والانتقادات التي توجهها العديد من منظمات حماية البيئة وحقوق الإنسان للمشروعات التي تمولها الحكومة الصينية، نظرًا لعدم التزامها بالمعايير البيئية المطلوبة، وغياب الشفافية فيما يتعلق بمعايير وشروط تنفيذ المشروعات[128].

من جانبها، اعتبرت الولايات المتحدة حضور الصين في أمريكا اللاتينية، تحديًا كبيرًا للنشاط الاقتصادي والمبادلات التجارية واستفزازا للهيمنة السياسية الأمريكية في القارة اللاتينية، حيث عرفت المنطقة وفي وقت وجيز تغيير كبير لموازين القوى لصالح بكين، ووقع تحول هيكلي في اتجاهات التجارة في المنطقة، مما ساعد الصين على محاصرة التواجد الأمريكي والتضييق عليه اقتصاديا وتجاريا وأصبحت الشريك التجاري والمستثمر الرئيسي والمقرض الأكبر للعديد من دول أمريكا اللاتينية، وبذلك نجحت في اختراق الحديقة الخلفية لأمريكا وخلق ساحة جديدة للتنافس والمواجهة مع الإدارة الأمريكية.

---

[128] المرجع السابق

المعاهدة الصينية الإيرانية

تجمع الصين وإيران علاقات وروابط تاريخية، فقد جرى أول اتصال بين الحكومتين في عام 140 أو 141 قبل الميلاد[129]، وخلال فترة حُكم البارثية في إيران، وحُكم سلالة هان في الصين، توسعت العلاقات التجارية بين البلدين، وتبادل الجانبان السفراء والزوار، وتبادلا البضائع، وكان من أبرزها الحرير الصيني. ومرَّ الطريق التجاري لهذه السلعة من الصين إلى أوروبا عبر إيران وذلك قبل مرور طريق الحرير بشكله الذي عُرف لاحقًا. جرى توقيع أول معاهدة تعاون معاصرة بين حكومتي إيران والصين في روما بين سفراء البلدين في يونيو 1920، وكانت تعتبر الأساس لتبادل الممثلين السياسيين والقنصليين بين البلدين وإقامة السفارات والقنصليات على أراضي كل طرف[130].

تعتبر الصين الشريك الاقتصادي رقم واحد لإيران، ويمثل حجم التجارة مع بكين حوالي 30٪ من إجمالي تجارة طهران مع العالم. وبسب العقوبات الأميركية المفروضة على إيران وكذلك تأثيرات وباء كورونا، تراجع معدل التبادل التجاري بين إيران والصين في الشهور الأربعة الأولى من العام 2020 بنسبة 41%، وتراجعت نسبة الصادرات الإيرانية إلى الصين بنسبة 50%، فيما ارتفعت الصادرات الصينية إلى إيران بما نسبته 4% ، حيث بلغت التجارة الثنائية في مارس 2020 ما قيمته 1.4 مليار دولار، وبلغت صادرات إيران إلى الصين

---

129 علاء الدين آذرى، تاريخ روابط ايران و چين (تاريخ علاقات إيران والصين)، (تهران: امير كبير، 1367)، ط 1، ص 7-15.

130 فاطمة الصمادي: إيران والصين ومعاهدة الـ25 عاما: هل تتحول العلاقات إلى شراكة استراتيجية عميقة؟ 14 يوليوز 2020. مركز الجزيرة للدراسات

667.19 مليون دولار، بينما بلغت الواردات 736.69 مليون دولار. ويرجع هذا التراجع كذلك إلى سقوط أسعار النفط وتراجع الصادرات غير النفطية الإيرانية بحدود 50% بسبب تراجع الطلب عليه. وقد استثمرت الصين ما مقداره 26.92 مليار دولار في إيران في الفترة من 2005 إلى 2019، حيث تم ضخ 1.53 مليار دولار في الصناعات الكيماوية و11.1 مليار دولار في الطاقة و4.96 مليار دولار في المعادن و160 مليون دولار في العقارات و6.92 مليار دولار في النقل و2.25 مليار دولار في المرافق[131].

وقد ارتفعت الشحنات الإيرانية لمستويات قياسية في يناير وفبراير الماضيين وبأكثر من نصف مليون برميل يومياً، كما من المتوقع أن تصل إلى مستويات قياسية في مارس رغم العقوبات الأمريكية وإلى ما يتراوح بين 800 ألف برميل يومياً إلى 900 ألف برميل يومياً، وهو أكبر مستوى في عامين تقريباً. وتتوجه معظم الشحنات النفطية إلى مقاطعة شاندونج، حيث توجد معظم مصافي التكرير الصينية الخاصة[132].

وخلال زيارة الرئيس الصيني، شي جين بينغ، إلى طهران في 2016، جرت محادثات تناولت الجوانب الاقتصادية والقضايا الإقليمية والعلاقات الثقافية بين البلدين، وكان من الواضح لكلا البلدين أن العلاقات وصلت إلى نقطة تمكنهما من العمل معًا كشريكين مستقبليين. وخلال المؤتمر الصحفي لتلك الزيارة أعلن

131 https://financialtribune.com/articles/domestic-economy/101802/china-investments-in-iran-near-27b

132 انعكاسات اتفاقية الشراكة بين إيران والصين على العلاقات النفطية: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. الإثنين، 29 مارس، 2021

الرئيسان، الإيراني والصيني، عن بيان مشترك[133] تضمن العمل على وثيقة ترتب مستقبل العلاقة ضمن رؤية استراتيجية للعلاقات بين البلدين في إطار "الشراكة الإستراتيجية الشاملة" وتطوير التعاون الثنائي في شتى المجالات[134].



لقاء جمع آية الله خامنئي مع الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال زيارته إلى طهران في 2016 (المصدر برس تي في)

وفي يونيو 2020 أعلنت الحكومة الإيرانية عن معاهدة إستراتيجية ستجمع إيران والصين وتمتد ل25 سنة ووقعها كل من وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف ونظيره الصيني وانغ يي، بعد أربع سنوات من العمل للاتفاق على تفاصيلها النهائية، وكما جاء في تسريبات الاتفاقية، فقد قررت الصين استثمار 280 مليار دولار في النفط والغاز والبتروكيماويات، إضافة إلى تخصيص 120 مليار دولار للاستثمار في النقل والتصنيع خلال السنوات الخمس الأولى. سيكون لديها الأفضلية للتقديم في الطلبيات على مشاريع الطاقة المتوقفة والتي

---

133 النص الكامل لبيان المشاركة الاستراتيجية الشاملة بين إيران والصين) وكالة ايسنا، https://bit.ly/32gb97s :

134 فاطمة الصمادي: مرجع سابق

تنتشر على ساحل الخليج، وسيتم منحها خصومات على شراء منتجات البترول والبتروكيماويات التي تصل إلى 32 في المائة[135].

حسب تقديرات بعض المراكز البحثية[136]، فإن إيران ترغب من خلال هذه الاتفاقية في توجيه رسالة إلى واشنطن بأن لديها حليفاً قوياً يمكن أن يساعدها في الخروج من المأزق الاقتصادي حتى رغم العقوبات الاقتصادية الأمريكية ويفر لها ملاذاً لتجاوز العقوبات الأمريكية التي تستهدف نظامها المصرفي وصادراتها الرئيسية بما في ذلك النفط. وعلى نحو آخر، هذه الاتفاقية تعطي طهران مساحة للمناورة في التفاوض مع الدول الغربية بشأن البرنامج النووي.

الأكيد أن العقوبات الأمريكية والتحالف الغربي ضد إيران دفع هذه الأخيرة للاحتماء بالصين والتوقيع على اتفاقية شراكة شاملة ل25 سنة قادمة . هذه الاتفاقية تعد في مثل هذا التوقيت تحدياً للإدارة الأمريكية الراهنة التي تحاول تقليص النفوذ الصيني في الشرق الأوسط والعديد من مناطق العالم الأخرى. في المقابل، ستجعل الاتفاقية إيران حجر الزاوية الإقليمي في مبادرة الحزام والطريق، نظرا لمكانتها وحضورها الكبير في المنطقة. وكما جاء في البيان المشترك للرئيسين في طهران في 2016، وبصريحة العبارة وفي تحد صريح للقيادة الأمريكية ونفوذها في المنطقة، فقد اتفق الطرفان أنه في حالة اتسعت

---

[135] Iran's deeper partnership with China is not all that it appears to be .July 12, 2020 . https://www.thenationalnews.com/business/comment/iran-s-deeper-partnership-with-china-is-not-all-that-it-appears-to-be-1.1047946

136 انعكاسات اتفاقية الشراكة بين إيران والصين على العلاقات النفطية: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. الإثنين، 29 مارس، 2021

فيها عملية الاستقطاب في النظام الدولي وعولمة الاقتصاد، ستصبح العلاقات بين إيران والصين ذات أهمية إستراتيجية وسيعتبر كل منهما الأخرى شريكًا استراتيجيًا مهمًا، مما يعطي الأولوية لتطوير العلاقات بين الطرفين في سياستهما الخارجية، وهذا ما تم بالفعل في 27 مارس 2021. وفي نفس الإطار، أكد الطرفان دعمهما لعملية تعدد الأقطاب في النظام الدولي وأعلنا استعدادهما لمواجهة التحديات العالمية وإيجاد عالم مليء بالسلام والاستقرار، ويجددان التزامهما بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ولاسيما ضرورة احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول. كما يعارض البلدان أي استخدام للقوة أو التهديد باستخدامها أو فرض عقوبات غير عادلة ضد دول أخرى، وكذلك جميع أشكال الإرهاب، ويؤكدان على أن حل النزاعات والقضايا الدولية المعقدة يكون من خلال الحوار والمفاوضات السياسية.

الحلف الصيني الروسي

علاوة على التاريخ الكبير والعريق في التعاون بين الصين وروسيا، تطورت العلاقات والشراكات والاتفاقيات بين البلدين بشكل كبير –مأخرا– وشملت كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، وارتقت الأمور إلى الاتحاد جيوسياسيا بهدف مواجهة حرب ترامب التجارية ضد الصين، وحرب العقوبات الاقتصادية ضد روسيا. وما يلخص متانة العلاقات الصينية الروسية ما جاء على لسان قادة البلدين في قمة الثنائية بينهما على هامش "منتدى بطرسبورغ

الاقتصادي الدولي بنسخته الـ23 في يونيو 2019، أو ما يعرف بمنتدى دافوس الروسي. حيث اتفق الرئيسان على تطوير الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، وأكدا تطابق مواقفهما في معظم القضايا الدولية الملحة، وكذلك قضايا السيطرة على الأسلحة وسوريا وإيران وفنزويلا وكوريا. ولتعزيز الشراكة بين البلدين، وقع الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والصيني شي جين بينغ على حزمة واسعة من الاتفاقات، والإعلان المشترك عن تطوير "علاقات الشراكة الكاملة والتعاون الاستراتيجي"، ممهدين بذلك ل"مرحلة جديدة"، وشدد قادة البلدين على أن هذه الوثيقة تحدد مُهمات جديدة ومعالم طويلة الأمد، وسيحرصان على منح العلاقات الثنائية مرتبة الأولوية في العلاقات الخارجية لكل من البلدين.

الصين هي أكبر شريك اقتصادي لروسيا، في سنة 2018 ازداد التبادل التجاري بـ24.5% ووصل إلى مستوى قياسي وهو 108 مليارات دولار، بينما بلغ في سنة 2019 أكثر من 110 مليارات دولار، نتيجة ارتفاع نمو صادرات الطاقة الروسية إلى الصين من النفط والغاز، ما جعل روسيا أكبر مورّد طاقة إلى الصين. ومن أجل مأسسة هذه الشراكة ينسق البلدان خطة عمل لزيادة التبادل التجاري بين البلدين إلى 200 مليار دولار حتى عام 2024. وفي إطار "مبادرة الحزام والطريق" الصينية لتعزيز التجارة، استثمرت الصين نحو مليارين و580 مليون يوان (373 مليون دولار أميركي)، في بناء جزء من جسر فوق نهر آمور، لربط هايهي بمقاطعة هيلونغ جيانغ ومدينة

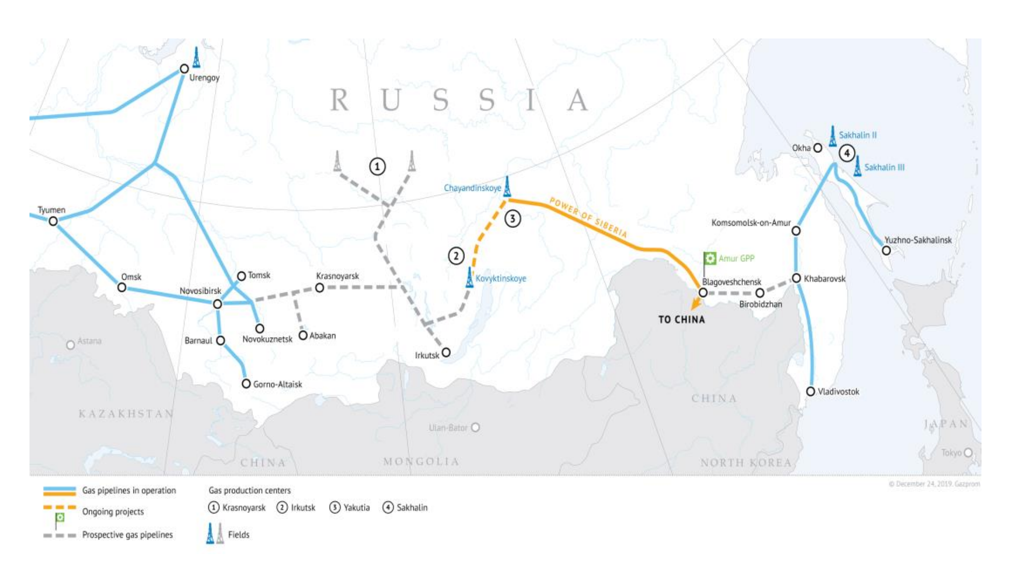
بلاغوفيشتشينسك الروسية، لتسهيل نقل المنتجات الزراعية من روسيا إلى الصين.

قامت الصين وروسيا بإبرام صفقات تجارية كبيرة عديدة ومتنوعة، ولكن رأس هذه المشاريع الذي يؤسس لشراكة متقدم بين البلدين هو "خط أنابيب الغاز الطبيعي بين الصين وروسيا" المشروع التاريخي الذي قام بتدشينه الرئيسين في 2 ديسمبر 2019 – عبر الفيديو–، ويصل طول خط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للحدود إلى 3 آلاف كم داخل روسيا، بينما يمتد إلى 5111 كم داخل الصين، ويمر عبر أرض متجمدة يغطيها الجليد. وحسب وكالة الأنباء الصينية، فمن المتوقع أن يوفر المسار الشرقي لخط أنابيب الغاز الطبيعي للصين ما يقرب من 5 مليارات متر مكعب من الغاز الروسي في 2020 ومن المتوقع أن ترتفع الكمية إلى 38 مليار متر مكعب سنويا بداية من 2024، وفقا للاتفاق الذي يمتد إلى 30 عاما والموقع عليه بين شركة البترول الوطنية الصينية وعملاق الغاز الروسي "غازبروم" في ماي[137] 2014. وفي سياق متصل، هناك تعاون وثيق بين الطرفين في تنفيذ عددٍ من المشاريع الأخرى في مجال الغاز في المستقبل، والتي يجري التباحث حولها حاليًّا، ومن بينها مشروع خط أنابيب غاز "قوة سيبيريا 2" الذي سيوفر 30 مليار متر مكعب سنويًّا إلى

---

[137] The largest gas transmission system in Russia's East:Power of Siberia .
https://www.gazprom.com/projects/power-of-siberia/

حدود الصين الغربية مع روسيا، وخط أنابيب أصغر آخر ينطلق من جزيرة "سخالين" الروسية إلى الصين أيضًا[138].



المصدر: https://www.gazprom.com/f/posts/37/581052/map_sila_sib_e2019-12-24.png

ولتنويع وتقوية التعاون الصيني الروسي، اتجه البلدان لعقد شراكات تكنولوجية لمواصلة تقويض أهم مجالات التفوق الأمريكي، وهو ما سيؤثر حتمًا على مكانة ونفوذ الولايات المتحدة في النظام الدولي خلال السنوات المقبلة، مبررين ذلك بعدد من الشواهد التي من أبرزها زيارة الرئيس الصيني "شي جين بينج" لموسكو في مايو 2015، والتي أسفرت عن توقيع البلدين عددًا من الاتفاقيات لتعميق التعاون في مجالات مثل: الذكاء الاصطناعي، والجيل الخامس، والتكنولوجيا الحيوية، والاقتصاد الرقمي. فضلًا عن قيامهما بإنشاء صناديق

---

138 المصدر السابق

مشتركة لتعزيز البحث في المجال التكنولوجي، كصندوق الاستثمار المشترك للابتكار، والذي تأسس عام 2019، وأكاديميات العلوم الروسية والصينية في مجال الذكاء الاصطناعي والتي تأسست خلال عام 2018[139].

ويعمل الرئيسان على تعميق الصناعات الروسية والصينية، وهو ما تجلى في تعاون شركة "هواوي" الصينية مع الجامعات والمجتمعات العلمية الروسية في مجال تطوير الذكاء الاصطناعي، حيث وقّعت شركة هواوي صفقة مع شركة الاتصالات الروسية "MTS" في أكتوبر 2019 لتطوير شبكات الجيل الخامس "5G" في موسكو، كما تخطط شركة هواوي لاستثمار 7.8 ملايين دولار لتدريب 10000 متخصص روسي على تقنية "الجيل الخامس[140] ."

في سياق متصل سعت كل من روسيا والصين للعمل معًا في مجال "الأمن السيبراني"، من خلال تعاونهما في الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى للتأكيد على "سيادة الدولة" على المحتوى الرقمي والمعلومات وأدوات الاتصال التي قد تهدد استقرار النظام. ففي عام 2011، قدم البَلَدان رسالتهما الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي هدفت لتعزيز السيادة الإلكترونية كمعيار دولي، وناديا بإنشاء "مدونة لقواعد السلوك الدولية لأمن المعلومات" في الأمم المتحدة، تسمح للحكومات بفرض السيطرة على العديد من وظائف الإنترنت، والعمل على قمع نشر المعلومات التي تُحرّض على الإرهاب أو

---

[139] Andrea Kendall-Taylor and David Shullman, "Navigating the Deepening Russia-China Partnership", The Center for a New American Security, January 14, 2021.

[140] المصدر السابق

التطرف أو تزعزع الاستقرار السياسي للدولة، وهو ما يعني الدفع في اتجاه "الاستبداد الرقمي"، ناهيك عن جهودهما في تغيير اتفاقية "بودابست" لتحل محلها معاهدة جديدة للجرائم الإلكترونية، بعد نجاحهما في حشد أغلب أعضاء الأمم المتحدة لتمرير القرار[141].

وفي صعيد آخر، ولتجنُب هيمنة العُملة الأمريكيّة الدولار واستعمالها كأداة ضغط على بقيّة العالم، دعا الرئيس بوتين إلى إعادة النّظر بدور الدولار في النّظام المالي العالمي. وعليه، طالب الزعيمين بتوثيق العلاقات التجاريّة بين دولتيهما باستخدام العُملات المحليّة في البلدين كبديلٍ للدّولار. وهذا يعني إعلان وتدشين جبهة أولية تتكون من قوّتين عالميّتين اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريا، ستعمل على مواجهة عدم المساواة في النظام الاقتصادي العالمي،. وكما تم الاشارة إليه سابقا فقد اتخذت الدول الثماني الأعضاء في منظمة شنجهاي للتعاون[142] "SCO"، بما في ذلك الصين وروسيا وباكستان والهند، قرارا يقضي بإجراء التجارة والاستثمارات الثنائية وإصدار السندات بالعملات المحلية والوطنية بدلًا من الدولار الأمريكي. وقد تم التوقيع على خريطة الطريق في اجتماع وزراء مالية منظمة شانجهاي للتعاون في موسكو. وستنضاف لهذه الدول إيران وأفغانستان وبيلاروسيا ومنغوليا وتركيا. الأمر الذي سيقلل من تداول الدولار في أكبر منظمة إقليمية في العالم من حيث التغطية الجغرافية

---

[141] المصدر السابق

[142] تتكون منظمة شنغهاي للتعاون من 8 دول هي الصين والهند وروسيا وباكستان وقيرجيزستان وروسيا وطاجيكستان وأوزبكستان. وتعتبر إيران وأفغانستان وبيلاروسيا ومنغوليا دول المراقبة لمنظمة شنجهاي للتعاون وترغب في أن تصبح عضوًا منتظمًا في المنظمة

والسكانية، وتغطي ثلاثة أخماس القارة الأوراسية، وما يقرب من نصف سكان الأرض، مما سيضعف العملة الأمريكية وسيفتح الباب أمام الاجتهادات المالية العالمية من أجل البحث عن توازن والذي غالبا ما سيكون على حساب الدولار.

وتعتبر منظمة شنغهاي للتعاون من أهم مظاهر الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية في المجال السياسي[143]. وهناك جهود حثيثة لتوسيع نشاط وأهداف "منظمة شنغهاي"، من خلال إنشاء مؤسسات دولية موازية المؤسسات التقليدية، والتعاون في القضايا الإستراتيجية والمصالح المشتركة وصياغة مجال إقليمي بأبعاد أمنية وسياسية واقتصادية، وكذا السعي إلى تحقيق الاكتفاء في مجال الطاقة والأمن .

وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية قلقة من هذا التقارب المتزايد بين موسكو وبكين المتزعمتان لمنظمة شنغهاي للتعاون، والتي ساعدتهما على تشكيل هوية إقليمية قارية موحدة هي الهوية الأوراسية، وبسط نفوذهما على المحيط الهادئ مع تعزيز سيادة الصين في بحر الصين الجنوبي على حساب نفوذها في المنطقة. حيث شكل التعاون الصيني الروسي أهم عقب أمام الهيمنة الأمريكية في آسيا ومعيق حقيقي لخطط الولايات المتحدة التي حاولت منذ عهد أوباما أن تجعل المحيط الهادئ والمحيط الهندي نقطة ارتكاز أمريكية لسياستها الخارجية، وتعتبر التحكم في هاذين المحيطين بمثابة التحكم بزمام النظام العالمي خصوصا في القرن الواحد والعشرين.

[143] أ. مشاور صيفي. روسيا والصين ومنظمة - شنغهاي للتعاون: أي شراكة استراتيجية؟ مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية المجلد 08 العدد 02 ديسمبر 2017

الصين وفرض التعددية القطبية في العالم

بتزايد وتنوع أشكال التعاون الصيني الروسي الأفريقي العربي الأوروبي الآسيوي الأمريكي اللاتيني، ساهمت الصين في تعزيز التعددية القطبية على مستوى العالم، والأكيد أن هذه العلاقات ستشكل كتلة تصويتية كبيرة لفائدة الصين ستساعدها على المطالبة بتعديل عدة اتفاقيات دولية، وستمكنها من التأثير القوي والمساهمة المباشرة في تشكيل ملامح النظام الدولي الجديد. وكما أجمعت عليه التقارير والدراسات المهتمة بالعلاقات الدولية، فإن الميزة التنافسية الحقيقية للصين في علاقاتها مع باقي بلدان العالم تكمن في حياديتها السياسية وعدم التدخل في الشؤون الدول الداخلية. فبهذه الدبلوماسية وبطبيعة العلاقات والشراكات والخطط الاستثمارية الضخمة التي أبرمتها الصين مع العالم، تمكنت بيكين من فرض نفسها وتعزيز مواقفها السياسية في ظل المتغيرات الدولية ، ويمكن اليوم الوقوف بجلاء على واقع تحول الصين إلى "فاعل دولي رئيسي ومحوري" في حقل السياسة العالمية، علاوة على عضويتها الدائمة في مجلس الأمن، وحضورها المتنامي في حملات المساعدة الانسانية، وكذا في أروقة المؤسسات والمنظمات الدولية، وفي ميدان فض النزاعات التي تشكل تهديدا للأمن والسلم العالميين. كما يمكننا الوقوف في المقابل على تراجع الحضور الأمريكي على الساحة الدولية بسبب الفجوات التي أحدثتها أخطاء الرئيس الأمريكي.

بهذا التقدم في مختلف المستويات وبنمط سياستها الخارجية والدولية، أبانت الصين أن هناك بديل آخر غير الحروب والنزاعات من أجل التفوق السياسي وضمان العيش والبقاء فوق هذا الكوكب، إنه التعاون والتشارك بين كافة شعوب العالم، والربح المشترك بين كافة الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين، وهو ما اختزلته في شعار "بناء مصير مجتمع مشترك للبشرية"، وإنها بصدد تأهيل ذاتها من أجل لعب دور أكبر في عالم ما بعد كورونا والمشاركة في تشكيل وقيادة المنظومة العالمية مع الولايات المتحدة وجانب قوى أخرى صاعدة كروسيا.

الفصل السادس
روسيا ومسعى استعادة دور الدولة العظمى

ما قبل الرئيس بوتين

شهدت روسيا الاتحادية في الفترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991 وإعلان جمهورية روسيا الفيدرالية واستقلال دول الكومنولث الواحدة تلو الأخرى مرحلة من التدهور الشديد على الصعيدين الداخلي والخارجي في دورها، وأطلق البعض على روسيا خلال العقد الأخير من القرن العشرين تحت رئاسة الرئيس الروسي الراحل بوريس يلتسن لقب "الرجل المريض".

جاء هذا التفكك والانهيار نتيجة لطبيعة السياسات الداخلية والخارجية التي اتبعتها القيادة السياسة في تلك الفترة والتي يمكن تلخيصها في تراجع دور الدولة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتدشين سياسات الانفتاح داخلياً وكذلك تبنى سياسات التبعية تجاه دول غرب أوروبا خارجيا[144] ، ودخول الإقتصاد الروسي في أزمة اقتصادية حادة، ولم تنجح موسكو في تطبيق سياسات التقارب الإقتصادي مع الغرب[145]، والاندماج في الإقتصاد العالمي ولم تتمكن من الحصول على الحجم الكافي من الاستثمارات الخارجية ومن ثم

[144] كانت الوكالات التابعة للحكومة المركزية في ظل النظام السوڤيتي هي التي تخطط كل ما يتعلق باقتصاد البلاد تقريبًا. فالحكومة كانت تملك وتسيطر على جميع المصانع والمزارع وكانت الأعمال الخاصة ممنوعة. وعلى يد الحكومة السوفييتية، تحولت روسيا من دولة زراعية إلى عملاق صناعي. فقد شهدت الصناعات الثقيلة مثل صناعة الكيميائيات والتشييد والآلات والصلب تطورًا سريعًا. وتقدِّم الوزارات الحكومية ما تحتاجه الصناعات والمزارع من مواد خام ومعدات، كما تحدد حصص الإنتاج وتقرر نوعيته ولمن تباع المنتجات. وكان من نتائج هذا التخطيط المركزي الصارم أن شهد التطور الصناعي تقدمًا هائلاً وحقق مكاسب كبيرة

[145] تعد استمراراً لسياسات الإصلاح التي تم تدشينها من جانب الرئيس السوفياتي ميخائيل جورباتشوف

عانى الإقتصاد الروسي في هذه المرحلة من تدهور وتراجع شديد. فقد وصل حجم الديون إلى أكثر من 200 مليار دولار، ما أدى إلى تفشي الفقر والبطالة والتراجع في المجالات الصناعية والمالية، وبروز النزعات الانفصالية وانتشار واسع للفساد. بالإضافة إلى ذلك، فقد عملت المافيا على تأزيم وضع المجتمع الروسي، من خلال أعمال الجريمة المنظمة المتمثلة ي تجارة البشر، وبيع الانجازات والبراءات العلمية. وعلى الصعيد الخارجي شهدت هذه المرحلة تراجعا كبيرا في الدور الروسي دولياً ولم تتمكن عملية إعادة هيكلة السياسة الخارجية، التي وضعها الرئيس جورباتشوف وتبنتها النخبة الحاكمة من بعده في روسي الاتحادية، من مساعدة روسيا على استعادة مكانتها الدولية[146].

بعد وصول الرئيس بوتين شهدت هذه السياسات تغييراً هيكليا فعلى الصعيد الداخلي اعتمدت روسيا استراتيجية تهدف إلى دعم سلطة الدولة المركزية، وذلك عن طريق تشديد قبضة الدولة على المؤسسات الاقتصادية والسياسية وتقوية قدراتها الاستراتيجية في مواجهة بعض رجال الأعمال والسياسة الذين تمكنوا خلال الفترة السابقة من استغلال اشرافهم المباشر وغير المباشر على هذه القطاعات الحكومية لتحقيق مصالحهم الخاصة في مجال النفط والغاز. كما عرفت الديمقراطية الروسية العديد من التغيرات الجذرية حيث قام بوتين بتعيين حكام الأقاليم الروسية بدلاً من انتخابهم، واختار من هم أقرب منه ويتمتعون بالمصداقية والثقة والكفاءة والقدرات العالية، وجعل الهدف الظاهر للعيان هو

---

[146] شريف مازن إسماعيل فرج: توجهات القيادة السياسية الروسية وتطور الدور الروسي في النظام الدولي. المركز الديمقراطي العربي. يونيو 2016

الحد من أنواع الفساد المنتشر في مختلف مفاصل الدولة، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، ساعده هذا الأمر على تقوية وتعزيز مكانة المركز في مواجهة الأطراف المكونة للاتحاد الفيدرالي من خلال إنهاء النزاعات الانفصالية لدى بعض الأقاليم تحت شعار "ضرورة الحفاظ على الدولة الروسية" والمثال الأبرز على ذلك تسويته المعضلة الشيشانية[147].

نجاح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في تسوية العديد من ملفاته الداخلية الشائكة اقتصاديا وسياسيا وأمنيا ببراعة، كان بمثابة القوة الدافعة لروسيا من أجل البدء في استعادة دورها خارجيا والرجوع للعب دور مهم في بعض الملفات والقضايا الإقليمية والدولية وضمانات العودة إلى الساحة العالمية من أبوابها الرئيسية.

بوتين وتغير السياسات الروسية

جاء في كلمة تنصيب فلادمير بوتن سنة 2000 قوله: "يجب *أن تكون روسيا حرة ومزدهرة وقوية ومتحضرة، دولة يفتخر بها مواطنوها وتحظى باحترام دولي*". تؤكد هذه الكلمات اعتقاد الرئيس الروسي بكون احتلال بلاده مكانة مرموقة في العالم لن يتم إلا بالانتقال السريع للنمو الاقتصادي، لهذا يكمن جوهر سياسات بوتين على ضرورة تحويل روسيا إلى قوة اقتصادية مكتفية ذاتياً

147 أحمد طاهر: مؤشرات عودة روسيا قوة عظمى؛ مرتكزات الداخل وضمانات العودة إلى الساحة العالمية. المجلة 24 ديسمبر,2019

قبل الانتقال للخارج[148]؛ وقد ركز بوتن على توفير أفضل الظروف الملائمة للنمو الاقتصادي وتشجيع نشاط رجال الأعمال الروس، وكذلك دخول روسيا في منظمة التجارة العالمية، بل وأعطت الإدارة الروسية أولية للمصالح الاقتصادية على المصالح السياسية والعسكرية.

وفي هذا السياق، يمكن جمال أبرز "الإصلاحات" الاقتصادية والاجتماعية الداخلية التي قامت بها روسيا في 7 محاور[149]: **(1)** المزيد من تدخل الدولة في الحياة السياسية والاجتماعية، وتعزيز أجهزتها وقدرتها على التدخل في الحياة العامة. ومن ذلك القانون حول "المنظمات غير الحكومية" الذي أعُتمد في مطلع العام 2006، بهدف تحقيق المزيد من مراقبة السلطات الحكومية والإدارية لهذه المنظمات واحتوائها وتقييد حركتها (الترخيص، الأنظمة، النشاطات، الأهداف، التمويل...)، وتشكيل "المجلس الاجتماعي" الذي يضم مؤسسات المجتمع المدني لتسهيل الحوار بين السلطات العامة والمجتمع. **(2)** عملت الحكومة على توفير الاستثمارات اللازمة للمستثمرين المحليين لتمويل المشاريع الكبرى والإستراتيجية التي تحتاجها البلاد. **(3)** استخدام العائدات الناجمة عن ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية في تنمية الاقتصاد ورفع مستوى معيشة المواطنين الروس، وذلك مقابل تخفيض الضريبة على منتجات التكنولوجيا الرفيعة والصناعة التحويلية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ولقد كان ذلك بتعزيز تدخل الدولة الشديد في مجال النفط والغاز. **(4)** اعتماد سياسة

---

148 شريف مازن إسماعيل فرج: مرجع سابق

149 المرجع السابق

اجتماعية نشطة للغاية بفضل فوائض النفط وتوسيع سياسات الحماية الاجتماعية بتطوير أربعة برامج قومية تتعلق بالصحة والتعليم وبناء المساكن وتنمية الزراعة، والعمل على تطوير سياسات الحماية الاجتماعية والأمن. (5) الشروع في مكافحة الفساد من خلال الملاحقة القضائية لكبار الفاسدين، وسن التشريعات حول ضبط العلاقة بين موظفي الدولة ورجال الأعمال حيث ينمو الفساد والإفساد. (6) استعادة الدولة السيطرة المباشرة على نمو الصناعات الإستراتيجية وعلى موقعها في الأسواق العالمية، (7) تقييد حرية المستثمرين الأجانب، أو منعهم من الاستثمار في الصناعات الإستراتيجية مثل صناعات الفضاء، السكك الحديد، النووي المدني، المناجم، صناعة مدخلات إنتاج الأسلحة وغيرها من الصناعات.

علاوة على ذلك، عملت روسيا على تعظيم الاستفادة من قدراتها النفطية والذي تمثل نحو 60 في المائة من صادراتها[150]، حيث ركزت على قيادة التنسيق مع كبار منتجي الطاقة للحفاظ على السوق النفطية وضمان حد أدنى لسعر النفط. ورغم تراجع أسعار النفط عالميا، إلا أن روسيا تمكنت من إبرام المزيد من الاتفاقات لزيادة حجم صادراتها النفطية، كان أبرزها الاتفاق بشأن تصدير النفط

---

[150] حيث يمكن إرجاع الطفرة الأساسية في سياسات بوتين ودور الدولة الروسية بالأساس إلى ارتفاع أسعار النفط في الفترة من 2004 وحتى 2006 خاصة وأن النفط والغاز يشكلان ثلثي الصادرات الروسية ونصف إيرادات الدولة كما أن روسيا تُوصف على أنها دولة ذات محصول واحد أي أنها تعتد على منتج واحد بالأساس في عائداتها هو النفط خاصة مع زيادة الطلب الصيني والهندي على النفط ،وبصفة عامة يمكن القول بأن روسيا عملاق في مجال الطاقة فهي أغنى الدول في العالم من حيث الطاقة. تمتلك روسيا أكبر مخزن للغاز الطبيعي وهى الأولى في إنتاجه وتصديره وهى ثاني أكبر دولة تمتلك احتياطي نفط في العالم بالإضافة إلى أنها تغطى أكثر من 10% من الاحتياج العالمي لليورانيوم وبالتالي يُرجع البعض الطفرة في الدور الروسي في الفترة الثانية من عهد بوتين إلى اعتماد روسيا على صادراتها من الطاقة خاصة النفط كما أن روسيا تشكل كما وصفها البعض محطة الطاقة للمنطقة الأوروبية

الروسي إلى الصين عبر خطين، خط أنابيب شرق سيبيريا – المحيط الهادي "سكوفورودينو – موهي" بدءا من عام 2011؛ والثاني خط أنابيب النفط الروسي – الصيني "موهي – داتشينغ"، بدءا من يناير2018، فضلا عن الاتفاق الروسي السعودي الخاص بتحديد حجم الإنتاج والموقع عام 2016 وقد تم تجديده مؤخرا، حيث يهدف الاتفاق إلى تقليل الإنتاج النفطي بشكل جماعي، من أجل إعطاء دفعة لأسعار النفط العالمية.

هذا بالإضافة إلى سعي موسكو للهيمنة على أسواق الطاقة العالمية، فكان تواجدها المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشرق المتوسط عبر تعزيز دور شركاتها العاملة في مجالي النفط والغاز، فعلى سبيل المثال تم نقل ميناءي طرابلس (لبنان) وطرطوس (سوريا) إلى إدارة شركتي "روس نفط" و"ستوري ترانس غاز"، فضلا استثمارات روسية إضافية في صناعة النفط والغاز العراقية بنحو 40 مليار دولار بحلول العام 2025.

في سياق آخر، فتحت روسيا مسارات تعاونية مع مناطق جديدة وفي مقدمتها القارة الأفريقية، حيث شهد سنة 2019 تنظيم أول قمة روسية أفريقية في العاصمة الروسية في أكتوبر 2019 وكان من أهم مخرجاتها تدشين المنتدى الاقتصادي الروسي الأفريقي كمنصة للحوار المباشر بين الطرفين، فضلا عن توقيع أكثر من 30 عقداً ومذكرة تعاون مع دول القارة الأفريقية.

كما توجهت روسيا لتوقيع صفقات تعاونية بالروبل الروسي وعملات وطنية أخرى، مثال ذلك ما أعلنته شركة "ألروسا" الروسية، أكبر منتج للألماس عالمياً، عن إنجازها أول صفقة خارجية بالروبل الروسي، وهي صفقة بيع أحجار ألماس بأحجام كبيرة تزيد على 10 قراريط لشركة صينية.

وقد كان دخول روسيا في أزمات إقليمية وتوتر علاقاتها مع الغرب بدءا من الأزمة الجورجية وصولا إلى الأزمة الأوكرانية وما صاحبهما من فرض عقوبات على الاقتصاد الروسي أثر سلبي على القدرات الاقتصادية الروسية وعلى تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، مع عدم كفاية أسعار النفط لزيادة عائدات الدولة

سياسة روسيا الخارجية

يمكن تحديد مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الروسية من خلال وثيقة تحديد مفاهيم السياسة الخارجية الروسية التي أصدرها بوتين عام 2000، والتي أكدت على وجوب خلق ظروف خارجية تعمل على تدعيم التغيرات الداخلية نحو الأفضل. وعرضت الوثيقة منهجية روسيا في النظام الدولي الذي يتسم بالأحادية القطبية، من خلال سعيها إلى تحقيق نظام متعدد الأقطاب تكون جزءا منه. ولمزاحمة تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالشؤون الدولية، أكدت الوثيقة على الدور الروسي في النظام الدولي من خلال وجودها في الأمم

المتحدة والسعي نحو زيادة فاعليتها كمؤسسة دولية، وقد حرصت الوثيقة إلى أهمية التوازنات الإقليمية من أجل التوجه نحو نظام متعدد الأقطاب[151].

وخلال فترات حكم فلادمير بوتن تم إصدار أربع وثائق تحدد تباعا مبادئ السياسة الخارجية الروسية وأهدافها، والمناطق والدول ذات الأولوية فيها. وجاءت هذه الوثائق في أعوام 2000 و2008 و2013، وأخيرا عام 2016 حينما أقر بوتن الوثيقة السارية التي تم إعلانها في 30 نونبر من ذلك العام[152]. وقد أكدت هذه الوثيقة أن الفوضى والاضطراب في النظام الدولي يرجع إلى الدول الغربية التي تنتهج سياسة الإقصاء وعدم الرغبة في التعاون، وقيامها بزيادة قوتها العسكرية والتوسع، ما يزيد من حدة التوتر في العالم. وعليه، "فإن روسيا ضمن هذه البيئة تسعى للعمل من أجل الحفاظ على مصالحها الوطنية والإستراتيجية"[153]. وقد جاءت وثيقة السياسة الخارجية لسنة 2016 لتعبر عن هذه الرغبة الروسية ولتعكس أثر تغير الظروف منذ عام 2014 ، وذلك بعد ضم روسيا شبه جزيرة القرم[154]، ودعمها اللاحق للحركة

---

151 فيروز سلامة:'مستقبل دور روسيا في النظام الدولي. جامعة بيرزيت

152 The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, "Foreign Policy Concept of the Russian Federation Approved by President of the Russian Federation Vladimir Putin on November 30, 2016," December 1, 2016. https://www.mid.ru/en/foreign_policy/official_documents/-/asset_publisher/CptICkB6BZ29/content/id/2542248?p_p_id=101_INSTANCE_CptICkB6BZ29&_101_INSTANCE_CptICkB6BZ29_languageId=fr_FR

153 المرجع السابق

154 ضم شبه جزيرة القرم إلى السيادة الروسية كان أكثر عملية غزو في التاريخ الحديث سلاسة، إذ انتهت قبل إدراك العالم الخارجي بداياتها. أن أول علامة على استيلاء روسيا على القرم كانت يوم الجمعة 28 فبراير 2014، عندما أقيمت نقاط تفتيش فى أرميانسك وتشونجار، وهما المعبران الرئيسيان من البر الأوكرانى باتجاه شبه جزيرة القرم .حتى يوم الثلاثاء الموافق 18 مارس 2014 كانت عملية الغزو تسير دون إراقة دماء، حتى هاجم موالون لروسيا قاعدة عسكرية أوكرانية صغيرة في مدينة سيمفيروبول، مما أسفر عن

الانفصالية في رشق أوكرانيا، وفرض العقوبات الغربية على روسيا، وانخراطها في الأزمة السورية[155]. إن عدم ثقة روسيا في الدول الفاعلة في النظام الدولي وفقدان الشعور بالأمن، دفعها نحو التأكيد على مصالحها الحيوية أولا وقبل كل شيء، وما يحكم تفاعلها مع الدول هو ضمان تحقيق مصالحها الإستراتيجية[156].

يتضح من خلال استقراء ملامح السياسة الخارجية الروسية، أن الدور الروسي الجديد وهدفه الأساسي يتمثل في مزاحمة النفوذ الأمريكي ومحاولة خلق نوع من التوازن بين الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي والمساهمة في تعزيز التعددية القطبية، وقد تعزز هذا الدور في الشؤون الدولية بانخراط موسكو في التكتلات الاقتصادية والمنظمات الدولية، وتقاربها الاستراتيجي مع الصين باعتبارها قوة صاعدة أيضا في النظام الدولي،. وصارت روسيا أكثر براغماتية وتتفادى التناقض الأيديولوجي القائم مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الآن أكثر تحرر من إيديولوجية الاتحاد السوفياتي، خصوصا مع تولى الرئيس بوتن الحكم في روسيا حيث أصبحت العلاقات الأمريكية الروسية أحد أهم القضايا

مقتل ضابط وجرح آخر. وكشفت تلك الحادثة عما قامت به روسيا في الخفاء لاحتلال القرم، حيث أرسلت خلال شهر فبراير آلافًا من الجنود الإضافيين للقواعد العسكرية الموجودة بموجب معاهدة بين موسكو وكييف بامتلاكها في القرم، ولم ينتقل عسكريون فقط إنما كان هناك متطوعون مدنيون أيضًا.

[155] Olga Oliker, Christopher S. Chivvis, Keith Crane, Olesya Tkacheva, Scott Boston: Russian Foreign Policy in Historical and Current Context. RAND ARMY RESEARCH DIVISION. https://www.rand.org/pubs/perspectives/PE144.html /2015

[156] فيروز سلامة: ُمستقبل دور روسيا في النظام الدولي. جامعة بيرزيت

في الأجندة الروسية وبدأ يحدث نوع من التقارب الواضح بين الدولتين خاصة في قضية مكافحة الإرهاب الدولي .

وقد بدأت سياسة روسيا الخارجية ترتكز على الواقعية في العلاقة مع الدول والفاعلين الأساسيين، لهذا تتجنب موسكو فكرة الهيمنة الدولية وتنحو نحو نمط توازن القوى الدولية، وفي المقابل تعتمد فكرة الهيمنة الاقليمية خاصة وأن كافة دول الجوار هي دول صغيرة وضعيفة؛ هذا التوجه يرافقه مستوى "شبه مضبوط" من الصراع مع أمريكا وبعض الفاعلين الدوليين من أجل الحفاظ على مكانتها الاقليمية وترى روسيا أنه لا بديل عن استخدام القوة العسكرية للحفاظ على هذه المنطقة وظهر ذلك جليا من خلال الاستيلاء الروسي على شبه جزيرة القرم، وكذلك قضية الدرع المضاد للصواريخ وهى الأزمة التي فجرتها الولايات المتحدة الأمريكية بإعلانها عن إقامة درع مضاد للصواريخ يتضمن نظام لرادار مضاد للصواريخ في جمهورية التشيك ونشر عشر بطاريات مضادة للصواريخ في بولندا الأمر الذى دفع موسكو إلى إعلان أن هذا النظام قد يحول أوروبا لتصبح بمثابة هدف للأسلحة الروسية النووية مما دفع الولايات المتحدة للعدول عن هذا الأمر.

نفس المنطق حكم التحركات الروسية في منطقة أسيا الوسطى وراء أفغانستان لتأمين خطوط النفط الخاصة، حيث أن السياسة الروسية الجديدة لا تقبل العمل كوسيط لتسهيل ضخ موارد وثروات جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى لصالح قوة كبرى أخرى، لأنها تعد هذه الجمهوريات بمثابة مناطق نفوذ لها، وترتبط

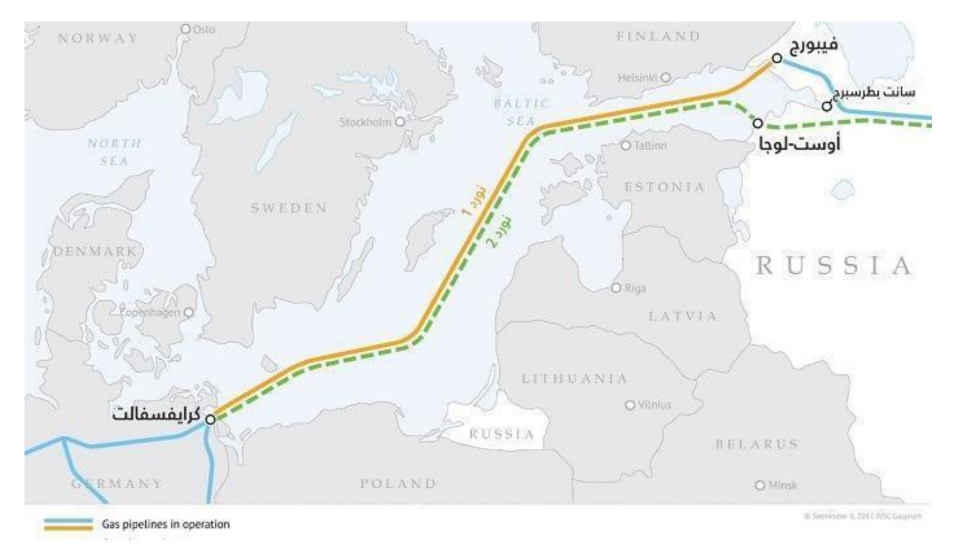
ارتباطا وثيقاً بأمنها القومي ومصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، وقد كانت ردة فعل موسكو صارمة بعدما عملت الولايات المتحدة على استقطاب دولة قيرغيرستان والتي تعتبر من حلفاء روسيا التقليديين وعضواً في رابطة الدول المستقلة، علاوة على استضافتها لقاعدة عسكرية روسية على أرضها الأمر الذى أدى إلى تضاعف التوتر بصورة واضحة في العلاقات بين الدولتين.

التحكم في إمدادات الغاز

يدرك المتتبع "للصراع الروسي الأمريكي" التحول الكبير في مجال التنافس بين الدولتين والذي بدأ يأخذ صورة التدافع الاقتصادي أو الصراع حول التحكم في الطاقة حول العالم، فمنذ سنة 2017 تحاول الولايات المتحدة الأمريكية صرف نظر أوروبا بعيدا عن واردات الغاز من روسيا، وتغييره بالغاز الطبيعي المسال الأمريكي، وقد وصل الأمر إلى انتقاد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب السياسة الأوروبية لكونها تعتمد بشكل مفرط على الغاز الروسي وأصبحت مرتبطة به.

سبب هذا الاتهام الأمريكي لروسيا هو استئناف موسكو العمل بخط أنابيب نورد ستريم 2 الروسي والذي سيربط روسيا بأوروبا عبر بحر البلطيق، ويعد خط الأنابيب الموسع هذا بديلا لتجاوز بلدان المرور مثل أوكرانيا، والذى يعمل على توصيل الغاز من أحد مراكز الإنتاج عبر بيلاروسيا وبولندا إلى ألمانيا، وسيمتد خط الأنابيب نورد "ستريم 2" لمسافة 1225 كيلومترا تربط بين روسيا وألمانيا وسائر دول أوروبا. يمر خط الأنابيب تحت سطح البحر عبر المياه الإقليمية

لروسيا وفنلندا والسويد والدنمارك وألمانيا، وتعد السلطات الدنماركية فقط هي التي لم تسمح بعد بخط الأنابيب في المياه الإقليمية. تبلغ القدرة الإنتاجية السنوية لخط نورد ستريم 2 نحو 55 مليار متر بما يساهم في إمداد الغاز لنحو 26 مليون أسرة أوروبية، ويقدر الخبراء أن يتجاوز الطلب الأوروبي على الغاز الروسي 50%، في حالة بدء تشغيل نورد ستريم 2.



خط الغاز الروسي نورد ستريم

تعتبر واشنطن هذا الأنبوب تهديدا لأمن الطاقة الأوروبي ومصالح الولايات المتحدة[157]، باعتبار أن هذا المشروع من شأنه أن يدفع الغاز الروسي إلى عمق أوروبا الغربية ويمكّن روسيا من فرض نفوذ أكبر على السياسة الخارجية

157 تعمل الولايات المتحدة جاهدة على دفع دول الاتحاد الأوروبي لشراء الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة بدلاً من روسيا باعتباره وسيلة لتنويع وتأمين إمدادات الطاقة، وخلق مناخ تنافسي، كما أنه من شأنه أن يسهم في خفض العجز التجاري الأمريكي

الأوروبية، ما يمكنها من استخدام الطاقة كأداة للضغط على أي دولة ويزاحم بالتالي النفوذ الأمريكي في المنطقة.

ويبلغ حجم الغاز الطبيعي المسال الذي يتم توريده من الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي بنحو 24% من إجمالي إنتاج الغاز المسال الأمريكي، وتتوقع المفوضية الأوروبية أن تتضاعف الصادرات الأمريكية من الغاز لأوروبا بحلول عام 2022، وذلك مع تنامي إنشاء خطوط الغاز المسال بأنحاء أوروبا. وقد بدأت أمريكا البروز كمصدر كبير للغاز في العالم سنة 2017، حيث ارتفعت صادرات الولايات المتحدة آنذاك من الغاز الطبيعي المسال سنة 2018 بنحو 58% مقارنة ب2017. وخلال الأشهر الأولى من سنة 2019، بلغت واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الأمريكي نحو 13% لتصبح بذلك ثالث أكبر مورد للاتحاد الأوروبي. ويرجع ذلك إلى زيادة الإنتاج من حقول الصخر الزيتي في الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من هذه الطفرة التصديرية للغاز التي حققتها الولايات المتحدة في وقت وجيز، لا تزال روسيا أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي. ويظهر مدى اعتمادية الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي، عندما سجلت المفوضية الأوروبية أن 11 دولة من أعضاء الاتحاد الأوروبي (بلغاريا وجمهورية التشيك وإستونيا ولاتفيا والمجر والنمسا وبولندا ورومانيا وسلوفينيا وسلوفاكيا وفنلندا) قامت باستيراد أكثر من 75% من إجمالي الواردات الوطنية من الغاز الطبيعي من روسيا في سنة 2018، نظرا لقربها من البلاد.

في السياق ذاته دشن الرئيس التركي رجب طيب إردوغان ونظيره الروسي فلاديمير بوتن رسميا خط الأنابيب التركي للغاز (تورك ستريم)، الذي يرمز إلى تقاربهما وسينقل الغاز الروسي إلى تركيا وأوروبا. وخلال حفل في اسطنبول، وصف إردوغان تدشين خط الغاز، القادر على نقل 31,5 مليار متر مكعب من الغاز الروسي سنوياً، بأنه "حدث تاريخي للعلاقات التركية–الروسية وخريطة الطاقة الاقليمية". وقال بوتين من جهته إن "الشراكة بين روسيا وتركيا تتعزز في كل المجالات رغم جهود من يعارضونها". ومع بدء العمل بخط أنابيب الغاز الجديد، تؤمن تركيا تغذية مدنها الغربية الكبرى التي تستهلك كمية كبيرة من الطاقة، وتفرض نفسها كذلك كممر أساسي للطاقة[158].

ويتيح المشروع لروسيا تغذية جنوب وجنوب غرب أوروبا بالغاز بدون الحاجة إلى المرور بأوكرانيا التي كانت الممر الرئيسي للغاز الروسي إلى أوروبا سابقاً. ويتألف الخط التركي من أنبوبين متوازيين بطول 930 كلم، يصلان أنابا في روسيا ببلدة كييكوي في شمال غرب تركيا. وقد بدأ بتغذية بلغاريا المحاذية لتركيا، وسيجري توسيع نطاق عمله تدريجاً نحو صربيا والمجر[159].

وكما أشرنا إليه في الفصل السابق من هذا الكتاب، أبرمت روسيا والصين "خط أنابيب الغاز الطبيعي بين الصين وروسيا" المشروع التاريخي الذي قام بتدشينه الرئيسين في 2 ديسمبر 2019 – عبر الفيديو–، ويصل طول خط أنابيب

---

[158] عبد الأمير رويح: نورد ستريم 2: الوجه الاقتصادي للصراع الروسي الأمريكي في أوروبا. 18 يناير 2021. https://annabaa.org/arabic/economicreports/25868

[159] المرجع السابق

الغاز الطبيعي العابر للحدود إلى 3 آلاف كم داخل روسيا، بينما يمتد إلى 5111 كم داخل الصين، ويمر عبر أرض متجمدة يغطيها الجليد. ومن المتوقع أن يوفر المسار الشرقي لخط أنابيب الغاز الطبيعي للصين ما يقرب من 5 مليارات متر مكعب من الغاز الروسي في 2020 ومن المتوقع أن ترتفع الكمية إلى 38 مليار متر مكعب سنويا بداية من 2024، وفقا للاتفاق الذي يمتد إلى 30 عاما والموقع عليه بين شركة البترول الوطنية الصينية وعملاق الغاز الروسي "غازبروم" في ماي[160] 2014. وفي سياق متصل، هناك تعاون وثيق بين الطرفين في تنفيذ عددٍ من المشاريع الأخرى في مجال الغاز في المستقبل، والتي يجري التباحث حولها حاليًّا، ومن بينها مشروع خط أنابيب غاز "قوة سيبيريا 2" الذي سيوفر 30 مليار متر مكعب سنويًّا إلى حدود الصين الغربية مع روسيا، وخط أنابيب أصغر آخر ينطلق من جزيرة "سخالين" الروسية إلى الصين أيضًا[161].

النفوذ الروسي في البحر الأسود

تتمثل المصالح الروسية في البحر الأسود فيما يلي، أولا: مواجهة التحديات التي تواجه السيادة الوطنية الروسية، بما في ذلك في شبه جزيرة القرم. ثانيا: تعزيز النفوذ في منطقة البحر الأسود، وإعادة الدول الأوروبية الآسيوية إلى المجال الروسي. ثالثا: الحفاظ على حرية الملاحة في البحر الأسود، والحفاظ

---

[160] The largest gas transmission system in Russia’s East:Power of Siberia .
https://www.gazprom.com/projects/power-of-siberia/

[161] المصدر السابق

على صادرات الطاقة. رابعا: الحفاظ على حاجز استراتيجي للحد من توسع نفوذ الولايات المتحدة والناتو في المنطقة.

وعليه، ركزت روسيا على تكثيف استثمارها العسكري في منطقة البحر الأسود منذ سنة 2014، مما أدى إلى تغيير جذري في الخريطة الأمنية للمنطقة، وقد تجلّى ذلك أساسا في ضم موسكو لشبه جزيرة القرم، واستيلاء البحرية الروسية على ثلاث سفن أوكرانية في مضيق كيرتش، إضافة إلى تحديث أسطول البحر الأسود الروسي ليشمل فرقًا وغواصات جديدة قادرة على إطلاق أحدث الصواريخ.



وحسب دراسة متخصصة قامت بها "أنيكا بنينديك"، تحت عنوان "فهم ديناميكيات قوة البحر الأسود الروسية من خلال ألعاب الأمن القومي"[162]،

---

[162] Binnendijk, Anika, “Understanding Russian Black Sea Power Dynamics Through National Security Gaming”, Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2020.

تطرقت إلى مصادر القوة العسكرية وغير العسكرية التي قد تمتلكها روسيا في البحر الأسود، مع طرح مجموعة من التفسيرات والبدائل المحتملة حال حدوث أزمة عسكرية بمنطقة البحر الأسود، وذلك بالاعتماد على نموذج محاكاة أجرته مؤسسة (RAND) بعنوان "أمن البحر الأسود". وحسب ما جاء في هذه الدراسة، أعلن رئيس الأركان الروسي "فاليري جيراسيموف"، في سبتمبر 2016، أن "كل شيء مختلف" بالنسبة للتوازن العسكري للبحر الأسود، مدعيًا أن الأسطول الروسي في البحر الأسود يمكنه الآن "تدمير القوة البرمائية لأي عدو محتمل في الطريق". وبعد عدة أسابيع، أشارت بعض المصادر الإخبارية المملوكة للحكومة الروسية إلى أن خليج "سيفاستوبول" سوف يخلق فرصًا فريدة لموسكو، جنبًا إلى جنب مع القاعدة الجديدة في نوفوروسيسك. وعليه، يمكن لموسكو السيطرة الكاملة على مضيق البوسفور، والبنية التحتية العسكرية في بلغاريا، وأخيرًا تحييد التهديد الذي تشكله قاعدة الدفاع الصاروخي الأمريكية في رومانيا[163].

وفي مارس 2014، أشار الكرملين إلى رغبته في الاستفادة الكاملة من الإمكانات الجيواستراتيجية لشبه جزيرة القرم، وهو ما تجلى في أوامر الرئيس الروسي "فلاديمير بوتن" بنشر طائرات قاذفة نووية مؤقتًا في شبه الجزيرة، وزيادة عدد أفراد الجيش الروسي فيها ليصل إلى 28000 جندي، فضلًا عن قيامه بإلغاء الاتفاقيات التي تحظر إقامة سفن روسية جديدة في القرم، وهو ما

---

[163] المرجع السابق

مهد الطريق لاستخدام شبه جزيرة القرم كقاعدة لإبراز القوة البحرية الروسية في البحر الأبيض المتوسط، وتحسين درجة سيطرتها الجغرافية على البحر الأسود. ليس هذا فحسب، فقد قامت روسيا بتطوير محطات رادار واسعة النطاق على قمم تلال شبه جزيرة القرم، لزيادة قدرتها على مراقبة سفن حلف الناتو عبر البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، في حالة حدوث أي مواجهة عسكرية. كما أعلنت عن إنشاء أسلحة مشتركة جديدة "الجيش الثامن" داخل المنطقة العسكرية الجنوبية بالبحر الأسود[164].

وكرد فعل أمريكي، اتخذت واشنطن بداية سنة 2018، بعض الخطوات لتعزيز وجودها في تلك المنطقة، حيث تضمنت ميزانية الدفاع الأمريكية لعام 2019 حوالي 27 مليون دولار لتحديث البنية التحتية في رومانيا وبلغاريا. وفي نوفمبر 2018 –ردًّا على حادثة مضيق كيرتش– قامت واشنطن بزيادة مهام المراقبة العسكرية برومانيا، وذلك بنشر حاملة الطائرات "يو إس إس فورت ماكهنري" للمشاركة في المناورات البحرية المشتركة مع البحرية الرومانية في المياه الإقليمية والدولية للبحر الأسود. كما أجرت مدمرة تابعة للبحرية الأمريكية عمليات عسكرية في المياه المتنازع عليها في بحر اليابان بالقرب من روسيا.

وفي إطار سعيها لتأكيد هيمنتها الإقليمية، اعتمدت روسيا ترسانة من الإجراءات غير العسكرية، ركزت من خلالها على إبرام روابط سياسية واقتصادية قوية عبر منطقة البحر الأسود يمكن تطبيقها كأدوات إقناع أو إكراه

---

[164] المرجع السابق

للتأثير على صنع القرار في تلك الحكومات الساحلية[165] وهي: تركيا، ورومانيا، وبلغاريا، وأوكرانيا، وأخيرًا جورجيا.

وبالرغم من القدرات البحرية الهائلة لتركيا بالبحر الأسود، فضلًا عن مسئوليتها عن السيطرة على المرور البحري عبر المضيق التركي من البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الأسود بموجب اتفاقية مونترو؛ إلا أن المصالح الأمنية التركية في سوريا، وضرورة استمرار التعاون مع روسيا لمعالجتها، وكذلك اعتماد أنقرة على واردات الغاز الطبيعي الروسي مع استكمال خط أنابيب ترك ستريم؛ جعلت تركيا مترددة في مواجهة النفوذ الروسي بالبحر الأسود[166].

أما بلغاريا فلا تزال عرضة للضغط الروسي، نتيجة للاستثمارات الروسية في قطاع الطاقة البلغاري وغيرها من القطاعات الحيوية، وهو ما يجعها تتردد في دعم أي مبادرات جماعية من شأنها تهديد النفوذ الروسي بالمنطقة. وذلك على عكس رومانيا، التي تمتلك الإرادة والقدرة على المساهمة في أي مبادرة عسكرية إقليمية في البحر الأسود، نتيجة لقيامها بجملة من المشتريات العسكرية وزيادة مساهماتها البحرية، ناهيك عن رغبتها في تعزيز وجود الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في البحر الأسود بسبب الضغوط الروسية[167]. ونتيجة لانهيار قدراتهما العسكرية إبان صراعهما مع روسيا، من المرجح أن ترحب كل من

---

[165] هدير أبو زيد - كيف تواجه واشنطن وحلفائها النفوذ الروسي في البحر الأسود؟، 03 نوفمبر، 2020. مركز المستقبل للدراسات والابحاث المتقدمة

[166] المرجع السابق

[167] المرجع السابق

أوكرانيا وجورجيا بأي مبادرة إقليمية من شأنها مواجهة النفوذ الروسي المتزايد، كما سيرحبان بالوجود الأمريكي والغربي بالمنطقة، لا سيما مع تآكل بعض المصادر التقليدية للنفوذ الروسي غير العسكري في كلا البلدين في السنوات الأخيرة.

رغم الصعود الروسي السريع والمتطور، إلا أن القول بأن روسيا سوف تصبح قوة عظمى منافسة للولايات المتحدة وأن العالم سوف يستعيد حالة القطبية الثنائية هو قول متسرع غير واقعي، وتبقى العلاقات الأمريكية الروسية في مجملها –رغم التوترات والمناوشات– علاقات تعاونية وذلك لعدة أسباب أهمها[168]:

أولاً، أن روسيا لا تريد عودة القطبية الثنائية مع الولايات المتحدة، فبوتن شخصيًا يرى أن عهد القطبية الثنائية قد انتهى، وانتهى في المقابل عهد القطب الواحد الذي تُمثله الولايات المتحدة. ويؤمن بوتن أن النظام الدولي الحالي يقوم على تعدد الأقطاب، وأن روسيا هي أحد هذه الأقطاب مثلها مثل الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي وغيرها.

ثانياً، لا يُمكن العودة لأجواء الحرب الباردة لأن تلك الحرب قامت بين معسكرين وأيديولوجيتين، أحدهما على الأقل غير موجود الآن، بعد انهيار الأيديولوجية الشيوعية التي كانت تواجه الليبرالية الرأسمالية، كما أن روسيا تتبنى الآن الأيديولوجية الليبرالية.

168 شريف مازن إسماعيل فرج: توجهات القيادة السياسية الروسية وتطور الدور الروسي في النظام الدولي – المركز الديمقراطي العربي

ثالثاً، هناك مساحة كبيرة من التوافق بين روسيا والغرب، فعلى سبيل المثال الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني يقوم على رفض امتلاك إيران لقدرات عسكرية نووية وهو ذاته الموقف الأمريكي والأوروبي، ولكنّها تؤيد مطلب إيران في تطوير برنامج نووي سلمي، وترفض استخدام العقوبات الاقتصادية أو العمل العسكري ضد البرنامج النووي الإيراني، وهو أيضًا موقف الغرب الآن.

رابعا، هناك حجم كبير من التعاون والعلاقات الإقتصادية تجمع بين الدولتين فالولايات المتحدة وروسيا مستثمرتان في التعاون في عده مجالات اقتصادية مثل مجال الطيران ،صناعة بعض الآلات ،مجال أمن المعلوماتي، كما أنه على الرغم من تراجع حجم التجارة الخارجية للولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي بمقدار الثلث إلاّ أن التبادل التجاري بين روسيا والولايات المتحدة انخفض بنسب محدودة للغاية تقدر بحوالي 6%.

يمكن النظر إلى تطور الدور الروسي في النظام الدولي على أنه نتاج لسياسات القيادة السياسية الروسية الجديدة التي اختلفت عن سابقتها في توجهاتها، فقد أصبحت القيادة السياسية الروسية الجديدة أكثر تحرراً من قيود الأيديولوجية، فبدأت في عهد بوتن بقطع علاقاتها بالماضي الشيوعي وركائز الحرب الباردة، وركزت على تعزيز الشراكات الاقتصادية والتعاون العسكري مع الفاعلين الأساسيين، علاوة على التحالف وعقد اتفاقيات مع دول عديدة، والتأثير في المؤسسات الدولية، والتكتلات الاقتصادية، وفي بعض اللحظات تنزلق إلى مناوشات عسكرية مع بعض منافسيها، وكل ما تريده روسيا هو أن

يتعرف بها العالم كأحد القوى الكبرى في عالم التعدد القطبي، وهي تطلع لتكون بنية مؤسسية جديدة في المسرح السياسي الدولي، تساهم وتشارك في حل المشكلات الدولية الأساسية وتُزاحم الولايات المتحدة الأمريكية والصين، في قيادة العالم.

الفصل السابع
سياسة أمريكا الخارجية والتحولات المحتملة

تهديدات وتحديات الإدارة الأمريكية الجديدة

يصعب التنبؤ بالملامح الحقيقية لسياسة بايدن الخارجية وحجم التغيير الذي سيطرأ عليها نظرا لكثرة الإكراهات والتحديات والملفات التي ستواجه رئيس البيت الأبيض بعد غياب أمريكي لأربع سنوات في الساحة الدولية، وكذلك بسبب حدة الصراع الأمريكي مع الجميع بسبب سياسة ترامب الحمائية والعدائية. تتمثل أبرز هذه الملفات في ملف الشرق الأوسط الحارق وقضية التنافس الصيني (الحرب التجارية – هونغ كونغ – شينجيانغ – بحر الصين الجنوبي – اتهامات كورونا)، والصعود الروسي المقرون باستعمال القوة، وملف إيران النووي، وملف الاتحاد الأوروبي وخروج بريطانيا منه، والمناوشات مع تركيا، وتراجع الديمقراطية العالمية، وانتشار الارهاب. علاوة على ضرورة العودة لإحياء العديد من الاتفاقيات الدولية بهدف استعادة مركز الولايات المتحدة القيادي في العالم، بعدما تسببت سياسات سلفه بـ عزلها نسبيا.

هذه التحديات تُضبب المشهد الدولي أكثر وتصعب استشراف التوجهات المستقبلية للإدارة الأمريكية الجديدة وتفاعلاتها العالمية المحتملة، وتفرضُ على أصحاب القرار الأمريكي بلورة نهج جديد في السياسة الخارجية وإضفاء رؤية جديدة في مسار الدبلوماسية الأمريكية يتلاءم مع هذه التحديات ومع تداعيات جائحة كورونا الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والجيوسياسية.

وفي هذا الإطار، رفع باين إبان الحملة الانتخابية شعار البرغماتية والواقعية وقد جاء في مقال له بعنوان "لماذا يجب على أمريكا أن تقود ثانيةً، إنقاذ سياسة أميركا الخارجية بعد ترامب" ونُشر في مجلة الشؤون الخارجية، بجملة مفتاح تُلخص سياسته الخارجية حيث أكد على أن " *الرئيس القادم عليه أن يتعامل مع الواقع كما هو عليه في عام 2021، ويحاول لمّ شتات ما خلفته الرئاسة السابقة.* "

وقد طرحت بعض مراكز التفكير الاستراتيجي حول العالم ثلاثة اتجاهات لانعكاس تغير الإدارة الأمريكية من دونالد ترامب إلى جون بايدن على السياسات الخارجية لواشنطن[169]؛ أولها يرى أن ثمة تغيرًا دراماتيكيًّا قادمًا لسياسات بايدن مقارنة بترامب في عدد من الملفات، وثانيها يعتبر أن التغير سيكون محدودًا، ولن يكون ملحوظًا، حيث سيُبقي "بايدن" على السياسات الأمريكية نفسها لأنها معنية بالأساس بالأمن القومي، بينما دفع ثالثها بأن "بايدن" سيكون براجماتيًّا، بحيث إنه سيتعامل مع سياسات "ترامب" الخارجية بمنطق ما تجلبه من نفع للولايات المتحدة.

ولمحاولة تحديد أي اتجاه ستتجه فيه سياسة أمريكا الخارجية والتحولات المحتملة فيها، ينبغي مدارسة وتحليل دبلوماسية البيت الأبيض لأهم محطات السياسة الخارجية الأمريكية عبر التاريخ. ومن أهم المراجع التي تتطرق لهذا الموضوع وتختلف مع معظم الأطروحات التي سادت خلال الفترة الأخيرة،

[169] نرمين سعيد: سياسة "بايدن" الخارجية.. دراماتيكية أم براجماتية؟ المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. 4 يناير 2021. https://www.ecsstudies.com/13008/

كتاب "روبرت زوليك"[170] الذي جاء بعنوان "أمريكا في العالم: تاريخ الدبلوماسية والسياسة الخارجية الأمريكية"[171]. وقد قدم "زوليك" من خلال الكتاب خارطة طريق للصعوبات التي سيتعين على مفكري السياسة الخارجية بشكل عام، الجمهوريين والديمقراطيين، اجتيازها ليصعدوا على رأس الدبلوماسية الأمريكية الناجحة. وقد استخلص خمسة اتجاهات أساسية ظهرت من واقع احتكاك السياسة الخارجية الأمريكية مع العالم، وتتمثل تلك الاتجاهات فيما يلي[172]:

أولًا: ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على أمريكا الشمالية، باعتبارها قارة موطنها، ونجحت بالفعل في السيطرة على قارتها ومن ثم ضمان أمنها وتعزيز قوة اقتصادها. وكامتداد لتلك السياسة، يهتم الأمريكيون اليوم مرة أخرى وأكثر من أي وقت مضى بحدودهم وأمنهم وتدفقات الأشخاص عبر الحدود وعمليات التبادل التجاري والمعلومات والبيئة. ففي القرن الحادي والعشرين، ستكون أمريكا الشمالية قاعدة القوة التي ستنطلق منها الولايات المتحدة الأمريكية للوصول إلى العالم الخارجي، خاصة عبر المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ.

ثانيًا: عملت العلاقات التجارية والتكنولوجية الأمريكية العابرة للحدود الوطنية كمحدد مهم للعلاقات السياسية وحتى الأمنية للبلاد –هذا فضلًا عن روابطها الاقتصادية– مع بقية دول العالم. فمنذ تأسيس الولايات المتحدة، تم الربط بين

---

170 اشتغل نائب لوزير الخارجية والممثل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية لفترة طويلة، وصولًا لتوليه منصب رئيس البنك الدولي. وهو حاليًا خبير في مركز بلفر للعلوم والشؤون الدولية في كلية كينيدي للإدارة الحكومية بجامعة هارفارد. وهو كذلك مستشار عالمي رئيسي في بنك جولدمان ساكس.

171 Robert Zoellick, America in the World: A History of U.S. Diplomacy and Foreign Policy, (New York, Twelve: Hachette Book Group, 2020).

172 المصدر السابق

الحريات الاقتصادية وتلك السياسية، وتبني فكرة أن يعمل القطاع الخاص كوكيل للتجارة لحساب واشنطن. ومن ثمّ، أصبح التجار الأمريكيون ممارسين لنوع جديد من الأممية عبر الوطنية. وبمرور الوقت، أنشأت الولايات المتحدة نموذجًا للتقدم العلمي التكنولوجي، مدعومًا بتمويل فيدرالي، حيث اعتمد على الجامعات والقطاع الخاص في البلاد في الإسهام في تحقيق التقدم الاقتصادي؛ كما أسهمت ريادة الأعمال الأمريكية جنبًا إلى جنب مع المعاملات التجارية العابرة للحدود الوطنية. ومن ثم، ستوفر روابط التجارة والتكنولوجيا والتمويل الأمريكية أسسًا داعمة للشراكات المستقبلية بين الولايات المتحدة ودول العالم.

ثالثًا: عكست الدبلوماسية الأمريكية تغيير المواقف الأمريكية تجاه التحالفات وطرق تنظيم العلاقات مع الدول. فخلال الـ150 عامًا الأولى، استجاب الأمريكيون لتحذيرات واشنطن وجيفرسون بشأن التحالفات مع القوى الأوروبية. وبحثًا عن بدائل، جرب الأمريكيون مجموعة من الطرق الأخرى للحفاظ على الاستقلال الوطني ضمن أنظمة دولية آمنة.

وبعد الحرب العالمية الثانية، استجابت الولايات المتحدة للمخاوف من انهيار النظام الدولي والهيمنة السوفيتية من خلال بناء شبكة تحالفات أمريكية قوية مع العديد من الدول الأخرى. وقد أرست شبكة التحالفات الأمريكية نوعًا جديدًا من نظام الأمن السياسي، مما وفر إطارًا عامًا للمنافع السياسية والاقتصادية المتبادلة.

وبعد الحرب الباردة، قامت الولايات المتحدة بتكييف شبكة تحالفاتها الموسعة لتناسب النظام الدولي الجديد. واليوم، يتساءل الرئيس "ترامب" وآخرون عن تكاليف وفائدة التحالفات الأمريكية، حيث إنه من المحتمل أن تعيد واشنطن تقييم نطاق شبكة تحالفاتها والالتزامات والمسؤوليات المشتركة، فقد يفكر الأمريكيون في بدائل عامة أو أشكال أخرى مكملة لتلك التحالفات من أجل التعاون والمنافسة مع الدول الأخرى .

رابعًا: أهمية الدعم الشعبي للسياسة الخارجية، فيجب على القائمين على الدبلوماسية الأمريكية أن يدركوا جيدًا كيف يمكن قيادة مسائل السياسة الخارجية والحصول على ذلك الدعم الشعبي، فقادة الدبلوماسية الأمريكية الناجحون في حاجة إلى العمل والتوافق مع العوامل السياسية الداخلية والجهات الحاكمة مثل الكونجرس، بما يسهم في تسهيل اتخاذ قرارات السياسة الخارجية الأمريكية ودعمها على نحو سليم.

خامسًا: عكست الدبلوماسية الأمريكية الاعتقاد بأن الولايات المتحدة تجربة استثنائية ومستمرة، سواء في الداخل أو في مجال العلاقات الدولية. ومن ثم، يجب ترسيخ النموذج الأمريكي وتعميمه لنشر القيم الأمريكية.

بشكل عام، تؤطّر هذه الاتجاهات أهم ملامح السياسة الخارجية الأمريكية كمراجعة ختامية لرئاسات ما بعد الحرب الباردة، والتي يتوقع "زوليك" أن تكون بمثابة اتجاهات إرشادية للمستقبل.

وقد استشرف المجلس الأطلسي Atlantic Council وهو مؤسسة بحثية أمريكية غير حزبية، تعد مؤثرة في مجال الشؤون الدولية حيث تعمل على تحفيز القيادة والمشاركة الأمريكية في الشؤون العالمية من خلال الحوار لاستشراف الحلول المطروحة للتحديات العالمية والمساهمة في تشكيل المستقبل العالمي؛ وقد قام المجلس بالاستناد إلى الخبرات البحثية الموجودة لديه باستشراف أهم 10 مخاطر وفرص مستقبلية للإدارة الأمريكية الجديدة خلال عام 2021 والأعوام المقبلة[173]، وهي على النحو التالي:

1. تفاقم أزمة جائحة "كوفيد-19" في ظل بطء عمليات طرح اللقاحات الآمنة وتوزيعها The COVID-19 crisis deepens amid a slow vaccine rollout،

حيث من المحتمل أن يستمر فيروس كورونا في الانتشار بوتيرة متسارعة خلال عام 2021، وبصفة خاصة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا. ويتزامن ذلك مع ارتفاع احتمالية أن تواجه عملية توزيع اللقاحات مشاكل إنتاجية ولوجستيكية غير متوقعة، مما يؤخر الجدول الزمني المحدد لتطعيم النسب المحددة من المواطنين في كل دولة. أما السبب الآخر، فقد يكمن في رفض بعض القطاعات المجتمعية لتلقي اللقاح، وهو ما قد يقلل من فرص وقف العدوى حتى النصف الثاني من عام 2021. على جانب آخر، ستظل قيود السفر الدولية سارية خلال معظم عام 2021، نتيجة لعدم

---

[173] Mathew J. Burrows and Robert A. Manning, "The top ten risks and opportunities for 2021", Atlantic Council, December 16, 2020. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/the-top-ten-risks-and-opportunities-for-2021/.

انتظام عمليات توزيع اللقاح في الخارج، لا سيما في الدول النامية. ومن ثم، سيستمر الفيروس أيضًا في الانتشار والتحول، مما قد يحد من فعالية اللقاحات المطروحة.

2. رئاسة بايدن المقيدة The Biden presidency is stifled: حيث تشير التوقعات بصورة شبه مؤكدة إلى أن قدرة الرئيس الديمقراطي المنتخب "جو بايدن" على إدارة أمور الحكم قد تتعرض للقيود، خاصة إذا احتفظ الجمهوريون بقيادة مجلس الشيوخ. فقد أظهرت استطلاعات الرأي أن حوالي (70%) من الجمهوريين يعتقدون أن الانتخابات الرئاسية الأخيرة قد تم سرقتها من جانب بايدن، وأن رئاسة بايدن تعد غير شرعية. ومن ثم، قد يكون ترامب بمثابة الشوكة التي ستؤرق رئاسة بايدن خلال السنوات الأربع المقبلة، خاصة إذا أعلن عن ترشحه مرة أخرى للرئاسة. كما أنه من المتوقع أن يضغط اليسار التقدمي على بايدن، مما سيؤدي إلى استنزاف الدعم الموجه لإدارته من جانب المعتدلين. هذا علاوة على التركة والإرث الثقيل الذي تركه ترامب لخلفه بايدن الذي يمثل العقبة الأبرز التي يتعين عليه تجاوزها.

3. اندلاع أزمة مالية عالمية أخرى مدفوعة بالديون المتراكمة نتيجة جائحة "كوفيد-19"، فقد أدى الإنفاق الطارئ لمواجهة تداعيات جائحة "كوفيد-19"، وخاصة في الاقتصادات النامية، إلى ارتفاع الدين العالمي إلى مستويات غير مسبوقة. فقد ارتفع إجمالي الدين العالمي بمقدار 15 تريليون دولار في عام 2020، ومن المتوقع أن يصل إلى 365% من الناتج المحلي الإجمالي

العالمي بحلول نهاية العام. وبناءً عليه، فقد اضطر صندوق النقد الدولي إلى صرف مساعدات مالية لمساعدة حوالي 81 دولة في تخطي تداعيات الجائحة. ومن المتوقع أن تنخفض التدفقات الرأسمالية إلى الدول منخفضة الدخل بمقدار 700 مليار دولار خلال عام 2020، عن المستويات السابقة في عام 2019. كما ستحتاج الاقتصادات النامية إلى 7 تريليونات دولار لسداد الديون بحلول نهاية عام 2021، الأمر الذي يمكن تلمس آثاره من خلال زيادة أعداد الدول التي تخلفت عن سداد ديونها، وقد تؤدي هذه الضائقة المالية إلى حدوث أزمة مالية عالمية أخرى. وفي محاولة لوقف الأزمة المتزايدة، أنشأت مجموعة العشرين G20 "إطارًا مشتركًا" (بما في ذلك الصين) لإدارة تخفيف الديون، لكن إحجام الكونجرس الأمريكي عن الموافقة على أي موارد جديدة يتم توجيهها لصندوق النقد الدولي يمكن أن يقوض أي جهود لمجموعة العشرين.

4. سعي الدول الغربية لتحقيق انتعاش اقتصادي بطيء، فرغم خفض صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤخرًا من توقعاتهم للأضرار الاقتصادية السلبية التي لحقت بالولايات المتحدة ودول أخرى خلال عام 2020، نتيجة لتداعيات جائحة "كوفيد–19"، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي لمعظم دول العالم لن يعود إلى ما كان عليه قبل 2020، وذلك حتى نهاية عام 2021. حيث من المتوقع أن يشهد اقتصاد رئيسي واحد فقط، وهو الاقتصاد الصيني، نموًا كبيرًا بحوالي 2٪ في عام 2020، على أن يصل إلى نسبة 10٪ بحلول نهاية عام 2021. وقد يصبح الوضع أسوأ بالنسبة للدول

الغربية، في ظل عدم توافر حوافز مالية كافية. ومن ثم يسود التوقع بأن تؤدي الآفاق المالية القاتمة لملايين المواطنين في الدول الغربية، إلى تداعيات سياسية أسوأ على المدى الطويل.

5. كوريا الشمالية وصناعة الأزمات، فلقد ورث بايدن الإرث الدبلوماسي الفاشل للرؤساء الأربعة الآخرين في معالجة التهديدات النووية القادمة من كوريا الشمالية. فعلى الرغم من اجتماعات ترامب الثلاثة مع "كيم جونغ أون"، ما زالت كوريا الشمالية تفتخر بامتلاكها ترسانة أسلحة نووية أكثر قوة، بما في ذلك ما بين عشرين إلى ثلاثين قنبلة وصواريخ باليستية عابرة للقارات، والتي قد تتمكن قريبًا من الوصول إلى البر الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية. وكما هو المعهود فإنه قد يستقبل بايدن خلال الربع الأول من رئاسته باستفزاز كوري شمالي في شكل صاروخ أو تجربة نووية جديدة، وهو ما سيترتب عليه ممارسة المزيد من الضغوط على بايدن من جانب وسائل الإعلام والكونجرس، ودفعه نحو ضرورة اتخاذ رد فعل مناسب، مما يزيد التوترات وربما يؤدي إلى أزمة زائفة قد تخرج عن نطاق السيطرة. ولكن الحل قد يتمثل في ممارسة المزيد من الردع الأمريكي، حيث ستكون إدارة بايدن أكثر فاعلية في هذا الصدد، إذا تجنبت التصعيد المباشر، واتبعت بدلًا من ذلك منهج الشراكة متعددة الأطراف مع كل من كوريا الجنوبية واليابان لتعزيز ردع كوريا الشمالية.

6. تصعيد المواجهات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، فقد يؤدي التصعيد الأمريكي الذي يقوده ترامب نحو ممارسة سياسة "الضغوط القصوى"

على إيران، إلى المزيد من إفساد الأمور مع إيران، مما يحبط أمل بايدن في تجديد الاتفاق النووي. حيث أضحى هناك غضب واسع النطاق في الداخل الإيراني تجاه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وهو ما يحتل مائدة المناقشات قبل الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في يونيو. ومن ثم، فإنه في حال ردت طهران من خلال خطوات تصعيدية ردًا على اغتيال العالم النووي الإيراني، فقد يؤدي ذلك إلى رد فعل قوي من جانب إدارة ترامب، مثل قصف منشأة نطنز النووية. وهو ما يعني اندلاع حلقة تصعيدية بين واشنطن وطهران، وعلى الرغم من أنه سيناريو ضعيف الحدوث إلا أنه قد يقوض تطلعات بايدن الدبلوماسية. ومن ثم، يمكن أن يبدأ الطرفان في إعادة بناء مفاوضات وفقًا لمنهج "المزيد مقابل المزيد" لتمديد الجداول الزمنية لوقف الأنشطة النووية الإيرانية، وتجميد تطوير الصواريخ، ووقف مبيعات الصواريخ، إلى جانب إنهاء الحرب في اليمن، مقابل تخفيف عقوبات الأمم المتحدة ضد إيران. ومن ثم، فإن الأمر يستدعي قدرًا ضئيلًا من الثقة بين أطراف الاتفاق النووي.

7. التصادم المباشر بين الولايات المتحدة والصين حول تايوان: فقد تكون هذه الأخيرة هي النقطة التي تشهد ذروة تصعيد التوترات في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، حيث تصاعدت الديناميكية السلبية للعلاقات بين الدولتين خلال العام الماضي من خلال الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية لإظهار الدعم لتايوان، مثل زيادة مبيعات الأسلحة والزيارات الرسمية رفيعة المستوى والتدريبات العسكرية، وهو ما أدى إلى زيادة الضغوط الصينية

من خلال الاختراقات الجوية والبحرية اليومية، حيث تعد تايوان بمثابة قضية وجودية للحزب الشيوعي الصيني. ومن ثم، فإنه إذا تفاقمت المواجهات بين الولايات المتحدة والصين حول تايوان، فقد يضطر الرئيس الصيني للتحرك نحو توحيد تايوان مع الصين. وفي حين لن يعني ذلك بالضرورة غزوًا عسكريًا صينيًا، وإنما قد تتبع الصين استراتيجية "صن تزو" (Sun Tzu-type, frog-in-boiling-water strategy) وهو ما يعني فرض المزيد من الضغوط على الاقتصاد التايواني، ووضع العبء على الخطوات التصعيدية الأمريكية. وفي حين أن احتمال تحقق ذلك التوقع هو متوسط، إلا أن أي تدخل عسكري أمريكي في تايوان من شأنه أن يؤدي إلى صراع مباشر بين القوتين العظميين في العالم.

8. اندلاع أسوأ أزمة غذاء عالمية منذ عقود، حيث حذرت الأمم المتحدة من أن العالم على شفا أسوأ أزمة غذائية منذ خمسين عامًا على الأقل، حيث عطل الوباء سلاسل الإمداد الغذائي العالمية. ومع وقوع المزيد من السكان على مستوى العالم في براثن الفقر المدقع، نتيجة للأضرار الاقتصادية المترتبة على جائحة "كوفيد-19"، فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية قد أضاف إلى الأعباء الحالية. وتتوقع الأمم المتحدة وفاة عدد أكبر من الأشخاص بسبب سوء التغذية المرتبط بالجائحة. هذا بالإضافة إلى التداعيات الصحية والعقلية المترتبة على سوء التغذية في مرحلة الطفولة والتي قد تستمر مدى الحياة. ويعتقد برنامج الغذاء العالمي أنه في حين تعاني كل من اليمن وجنوب السودان ونيجيريا

وبوركينافاسو، من أوضاع المجاعة؛ فإن كلًّا من أفغانستان والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى والكونغو وإثيوبيا وهايتي ولبنان ومالي وموزمبيق والنيجر وسيراليون والصومال والسودان وسوريا وفنزويلا وزيمبابوي قد تواجه أوضاعًا مشابهة قريبًا. بل إنه حتى في الاقتصادات المتقدمة، يعاني الفقراء من ارتفاع أسعار المواد الغذائية في وقت ترتفع فيه معدلات البطالة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تعاني أكثر من أسرة واحدة من كل خمس أسر من انعدام الأمن الغذائي.

9. انكماش الطبقة الوسطى العالمية، ربما كان أحد أهم إنجازات العالم خلال العقود الثلاثة الماضية هو خروج الملايين من خانة الفقر المدقع ونمو طبقة وسطى عالمية، إلا أن تلك الطبقة تتعرض حاليًا لخطر كبير، ما لم يتحقق انتعاش قوي بعد أزمة جائحة "كوفيد-19" في عام 2021 وما بعده. ويعتقد الخبراء أنه لأول مرة منذ نصف قرن، بدأت الطبقة الوسطى العالمية في الانكماش، ربما بنحو 52 مليون شخص في أمريكا اللاتينية وحدها. وفي الوقت نفسه، يتوقع البنك الدولي أنه بحلول نهاية عام 2021، سينزلق ما يصل إلى 150 مليون شخص إضافي في براثن الفقر المدقع، وهي الفئة التي تعيش على أقل من 1.90 دولار في اليوم. ومن شأن النمو الاقتصادي الأقل من المتوقع خلال العام المقبل أن يضاعف من هذا الرقم.

10. شراسة تركيا في نسختها العثمانية الجديدة، حيث وسعت تركيا على نحو متزايد من تدخلاتها العسكرية في الخارج، فهي إما تدخلت عسكريًّا أو

نشرت قواتها في كل من الصومال وقطر وليبيا والعراق وسوريا والبلقان. كما أنها تواجه روسيا في عدة مناطق من سوريا وليبيا وأذربيجان، بينما تهاجم على صعيد آخر الأكراد المتحالفين مع الولايات المتحدة. وفي الوقت ذاته، تنشر تركيا نظام الدفاع الجوي الروسي (S-400)، الذي يشكل تهديدًا لحلف الناتو، وهو ما أدى إلى فرض العقوبات الأمريكية عليها. كما أنها لا تتوانى عن تنفيذ الاستفزازات البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط منتهكة معاهدة قانون البحار، وبما يشكل تهديدًا لدول الجوار مثل قبرص واليونان، واستفزازًا لفرنسا على جانب آخر. وتتعمَّد بشكل مستمر بناء حالة من العداء مع العديد من الدول العربية التي أصبحت تعتبر تركيا تشكل تهديدًا لأمنها القومي. ومن ثم قد يؤدي التوسع الخارجي العسكري التركي متعدد الجبهات إلى مزيد من الصراع، وهو ما يستدعي محاسبة الدولة العضو في حلف الناتو.

الدليل الاستراتيجي للأمن القومي الأميركي والتحولات المحتملة

بعد 45 يوماً من تقلد الرئيس بايدن الحكم، أصدرت الإدارة الأمريكية وثيقة الدليل الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي الأميركي. يحدد هذا الدليل ملامح السياسة الخارجية للولايات المتحدة على مدى السنوات الأربع المقبلة، ويوضح أولويات بايدن الإستراتيجية والأمنية، ويتضمن توجهات الإدارة الأمريكية الأولية لوكالات الأمن القومي حتى تتمكن من مواءمة إجراءاتها مع التوجه الجديد.

القيادة الأمريكية مجددًا

وقد هدفت الوثيقة التي صدرت في 3 مارس من عام 2021 إلى توصيف المشهد العالمي كما تراه الإدارة الأمريكية بقيادة "جو بايدن"، وشرح أولويات سياساتها الخارجية، وكذلك كيفية تجديد مَواطن قوة الولايات المتحدة لمواجهة التحديدات، وتقديم التوجيهات اللازمة لضبط تحركات كافة مؤسسات صنع القرار الأمريكي بما يتلاءم مع رؤية الرئيس الأمريكي، الذي تعهّد منذ اليوم الأول في البيت الأبيض بعودة الولايات المتحدة مجددًا للقيادة الدولية والتعامل مع التحديات العالمية بصورة تحفظ أمن واستقرار واشنطن وحلفائها. وتقوم الوثيقة على ضرورة إعادة تجديد المزايا الدائمة للولايات المتحدة، لتمكنها من العودة لقيادة النظام الدولي مرة أخرى، في وقت تواجه فيه منافسة قوية من الصين وروسيا وتحديهما للقوة والنفوذ الأمريكيين عالميًا [174].

وقد أعادت وثيقة التوجيه الاستراتيجي المؤقت لإستراتيجية الأمن القومي التأكيد على أن الولايات المتحدة "يجب أن تشكل مستقبل النظام العالمي وأن واشنطن "لن تترد في استخدام القوة عند الحاجة لذلك من أجل الدفاع عن مصالحها"[175]. ويتضح جليا محاولة الرئيس بايدن الدفاع عن النموذج الأمريكي وفرضه مجددا ويعتبره مازال صالحا ومازالت الحاجة إليه ملحة : "*يجب أن نثبت أن نموذجنا ليس من مخلفات التاريخ، بل يجب أن تكون أفضل طريقة*

---

174 عمرو عبد العاطي: قراءة للوثيقة المؤقتة لإستراتيجية الأمن القومي لإدارة بايدن. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. 9 مارس 2021

175 جزء مما جاء في كلمة الرئيس بايدن في مقدمة الوثيقة

لتحقيق الوعد بمستقبلنا. وإذا عملنا جنبا إلى جنب مع شركائنا الديمقراطيين، بقوة وثقة، سنتحدى الجميع ونتفوق على كل منافس. يعتمد تحقيق هذه الأهداف على اقتراح استراتيجي أساسي: يجب على الولايات المتحدة تجديدها مزايا دائمة حتى نتمكن من مواجهة تحديات اليوم من موقع القوة. نحن من سيعيد بناء أسسنا الاقتصادية بشكل أفضل، واستعادة مكانتنا في المؤسسات الدولية، ورفع قيمنا والتحدث علانية للدفاع عنها في جميع أنحاء العالم، وتحديث القدرات العسكرية مع القيادة بالدبلوماسية أولاً، وتنشيط أمريكا التي لا مثيل لها عبر شبكة التحالفات والشراكات".

يمكن اعتبار هذه الوثيقة وما جاء فيها بداية الإعلان العملي عن استعادة الولايات المتحدة الأمريكية لدورها العالمي ولشراكاتها الدولية، وقد ربطت هذه العودة للمسرح العالمي بمدخلين أساسين، (1) إعادة بناء الداخل الأمريكي، وتحديث القدرات العسكرية، وإعادة تأسيس الركائز الاقتصادية، واستعادة الثقة في الديمقراطية التي تعرضت لعديد من الانتكاسات خلال السنوات الأربع الماضية، لأنها نقطة الانطلاق الرئيسية التي ستمكن الولايات المتحدة من إعادة العمل مع الحلفاء والشركاء لتعزيز مصالحها، ولمواجهة المنافسين والتحديات العالمية المشتركة والقضايا التي لا تستطيع واشنطن مجابهتها بمفردها. (2) ربط السياسة الخارجية بالسياسات الداخلية الأمريكية، حيث أكد الرئيس الأمريكي أن الولايات المتحدة يجب أن تضع في اعتبارها الداخل الأمريكي عند كل إجراءات تتخذ في الخارج؛ وقد أكدت الوثيقة على أن تحقيق المصالح

الاقتصادية الأمريكية خارجيًا ينبغي أن يتماشى مع مصالح الطبقة الوسطى بالنظر إلى أن تأثير قرارات السياسة الخارجية ذو أبعاد اقتصادية على دخل الأفراد والعائلات، ولا سيما في وقت تُولي فيه الإدارة الأمريكية الاهتمام بالنمو الاقتصادي الشامل والعادل، والاستثمار لتشجيع الابتكار، والعمل على توفير وظائف برواتب جيدة للمواطنين، وتعزيز القدرة التنافسية المحلية، وإعادة بناء سلاسل التوريد الأمريكية للسلع الحيوية.

ويتأكد من خلال هذين المدخلين، التوجه المستقبلي للرئيس الأمريكي لتحقيق التوازن وإعطاء الأسبقية للعملية السياسة على حساب الاقتصاد، وأن البرغماتية السياسية هي من ستقرر توجهات بايدن الخارجية، وهي من ستقود لازدهار اقتصادي، لذا فهو يقول بأن "الديمقراطية هي ليست أساس المجتمع الأمريكي بل هي أساس قوة أمريكا. أنها تعزز من قيادتنا للعالم لإبقائه آمناً. أنها المحرك الأساس الذي يقود الاقتصاد المزدهر"

الصين وروسيا

حددت الوثيقة أبرز المنافسين للولايات المتحدة، واعتبرت الصين وروسيا مهددين رئيسيين يعملان لاحتواء تفوق أمريكا ويهددان مصالحها ومصالح حلفائها في العالم؛ وقد أكدت إستراتيجية الأمن القومي المؤقتة استعداد واشنطن للانخراط في حوار هادف مع البلدين على مجموعة من التقنيات العسكرية الناشئة مع الحرص على الالتزام باتفاقات الحد من التسلح. وقد جاء ذكر "الصين" في الوثيقة بشكل مباشر 18 مرة، وذكرت روسيا 6 مرات، وهناك

مرّات جُمع فيه البلدان في سياق متصل، وأخرى بشكل منفصل تماماً للحديث عن كل دولة على حدة وطبيعة التهديد الذي تشكله للرؤية والقيم والمصالح الأميركية.

وقد وصفت الإستراتيجية الصين بأنها صارت أكثر ثقة بالنفس مقارنة بالسنوات الماضية، وأنها تشكل خطراً أساسياً على "استقرار النظام العالمي والاقتصاد العالمي المفتوح" لأنها الدولة الوحيدة القادرة على دمج قدراتها العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية وحتى التقنية لتشكيل خطر على النظام العالمي. يعني هذا الاستهداف المباشر، أن الصين ستكون الهدف الرئيسي من سياسة الأمن القومي الأميركي في الفترة المقبلة، لهذا توعدت وثيقة بايدن بالرد على سلوك الصين ومواجهة الممارسات التجارية غير العادلة وغير المشروعة والقرصنة الإلكترونية، والممارسات الاقتصادية التي تؤذي الشركات الأميركية، علاوة على تأكيدها للدعم القوي والمتواصل لجيران بكين ولشركاء أمريكا التجاريين في الدفاع عن حقوقهم في جعل خياراتهم السياسية خالية من أي إكراه أو ضغط صيني. وفي المقابل ومن أجل الضغط على الصين ودفعها لتحمل جزء من الأعباء الدولية وتقاسم المشاكل العالمية، تحرص الإدارة الأمريكية على وصف بكين بالمنافس الاستراتيجي وتعتبر أن مصائرهما مشتركة، وتُغير لهجة الهجوم والصرامة إلى خطاب المرونة والحكمة والتعقل، وقد جاء في الوثيقة: " *نحن ندرك أيضًا أن المنافسة الإستراتيجية لا تمنع ولا ينبغي أن تمنع العمل مع الصين عندما يكون من مصلحتنا الوطنية أن نفعل ذلك.. تجديد مزايا أميركا يضمن أننا سنشرك الصين من موقع ثقة وقوة،*

وسنتبع دبلوماسية عملية موجهة نحو النتائج مع بكين والعمل على تقليل المخاطر.. نرحب بتعاون الحكومة الصينية في قضايا مثل تغير المناخ والأمن الصحي العالمي والحد من التسلح .. مصائرنا الوطنية متشابكة."

بخصوص روسيا، سلطت الإستراتيجية الضوء على مساعي موسكو لتوسعة نفوذها العالمي. وذهبت إلى اعتبار أن الدور الذي تلعبه روسيا هو دور سلبي مزعزع للاستقرار على المستوى الدولي وكما وصفته الوثيقة هو " دور تخريبي على المسرح العالمي" في إشارة مبطنة للملف السوري ولمسألة صفقات السلاح الروسية مع دول تشكل حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأميركية أو حتى أعضاء في الناتو، مثل تركيا؛ بالإضافة إلى القدرات السبرانية التي تمتلكها روسيا واستعملتها مرة تلو الأخرى ضد واشنطن في السنوات الماضية. وبشكل غير مباشر تُلمح الوثيقة إلى كون روسيا غير قادرة على الدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة. وقد اعتبرت وثيقة الأمن القومي الأمريكي أن *"الدفاع عن أميركا يعني أيضًا تحديد أولويات واضحة ضمن الميزانية الدفاعية (..) سوف نحافظ على الجاهزية ونضمن بقاء القوات المسلحة الأميركية في أفضل حالاتها؛ قوة مدربة ومجهزة في العالم، في مواجهة التحديات الإستراتيجية بشكل متزايد، ومنها الصين الحازمة ومحاولات روسيا لزعزعة الاستقرار."*

الشرق الأوسط والملف الإيراني

أكدت وثيقة الأمن القومي الأمريكي على أهمية ومحورية منطقة الشرق الأوسط لدى الولايات المتحدة، وذلك لعدة اعتبارات سياسية وإستراتيجية واقتصادية

وأمنية، وقد حددت الوثيقة التهديد الكبير في المنطقة والمرتبط بالملف الإيراني، وقد انتقد الرئيس الأمريكي "جو بايدن" منذ حملته للانتخابات الرئاسية لعام 2020 السياسات التي انتهجتها الإدارة الأمريكية السابقة تجاه طهران، وتعهد بتبنّي سياسة مغايرة عن تلك على اتخذها الرئيس دونالد ترامب.

وقد حددت الإستراتيجية أسلوب معالجة البرنامج النووي الإيراني وأنشطة طهران واصفة إياها ب"المزعزعة للاستقرار" وأنها تسعى إلى تغيير قواعد اللعبة، وتشكل تهديداً لحلفاء واشنطن وشركائها وتتحدى الاستقرار الإقليمي، وأكدت الإدارة الأمريكية على تجديد تواجدها العسكري في منطقة الشرق الأوسط ليكون في المستوى المطلوب "لردع العدوان الإيراني"، وقد سمحت الإدارة الأمريكية بداية شهر مارس من 2021 بشن ضربات جوية قوية في سوريا، استهدفت منشآت تخص ميليشيا تدعمها إيران[176]. علاوة على ذلك، تؤكد الوثيقة على مواصلة أمريكا تشكيل جبهة غربية قوية لمواجهة السياسة الإيرانية وفرض أعلى مستوى من الضغوط على طهران، وهو الأمر الذي تؤيده الدول الأوروبية، خصوصا دول الترويكا التي عقدت اجتماعاً على مستوى وزراء الخارجية، في باريس شهر فبراير من عام 2021، ضم وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وبريطانيا إلى جانب أنتوني بلنكين وزير الخارجية الأمريكي، وقد أيد الوزراء الأوروبيون استعداد الإدارة الأمريكية للعودة للدبلوماسية مع إيران، وأعربوا عن اهتمام

---

176 بحسب تحليل الخرائط التي وزعها البنتاجون فإن الضربة الأمريكية استهدفت الجانب السوري من نقطة حدودية مشتركة مع العراق عند معبر "القائم" القريب على مدينة "البوكمال" السورية التي تشكل بدورها موقعًا مركزيًا لهذه المليشيات، ونقطة عبور استراتيجية للأسلحة الإيرانية إلى سوريا

بلادهم بدعم معاهدة حظر الانتشار النووي والتأكد من عدم حصول إيران على أسلحة نووية مطلقاً، وأبدوا قلقهم من الانتهاكات التي ترتكبها إيران في الاتفاق.

ومن جهة ثانية ولتفادي التصعيد واحتمالات الانفلات الإيراني، أبدت الإدارة الأمريكية أهمية خاصة ومرونة دبلوماسية لتنفيذ المقاربة الجديدة إزاء العلاقات مع إيران، والتي تقوم في الأساس على ضرورة توسيع نطاق الاتفاق النووي ليتحول إلى صفقة أكبر تضم إلى جانب البرنامج النووي برنامج الصواريخ الباليستية والدور الإقليمي. وكعربون ثقة ولتغيير المعطيات التي تضبط المسار الحالي للعلاقات بين الطرفين، قامت واشنطن باتخاذ ثلاثة خطوات تحفيزية محدودة إزاء إيران تتمثل في (1) الموافقة على دعوة الاتحاد الأوروبي للانخراط في مفاوضات غير رسمية ضمن مجموعة "5+1" لبحث سبل تفعيل الاتفاق النووي مرة أخرى، (2) علاوة على وقف العمل بالعقوبات الدولية التي أعلنت إدارة الرئيس السابق ترامب عودتها بعد أن فشلت في تمرير مشروع قرار لتمديد الحظر الأُممي المفروض على إيران في مجال الأسلحة الثقيلة، (3) إضافة إلى توسيع نطاق حرية الحركة أمام الدبلوماسيين الإيرانيين في نيويورك بعد أن تعرضوا لقيود شديدة خلال عهد إدارة ترامب.

من جانبها، تربط إيران أي تفاوض والتراجع عن التوجه النووي برفع الولايات المتحدة الأمريكية للعقوبات المفروضة عليها، وقد عبر عن هذا الأمر بشكل صريح المرشد علي خاميناني، وكذلك وزير خارجية إيران جواد ضريف صراحة على موقعه في تويتر وكتب: *"التزاماً بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231 ترفع الولايات المتحدة بشكل غير مشروط وفاعل كل العقوبات التي فرضت أو*

أعيد فرضها أو أعيد تسميتها من قبل ترامب، عندها سنعكس فوراً كل الإجراءات التعويضية التي اتخذناها"، ويعني بذلك تراجع إيران عن الخطوات التصعيدية التي اتخذتها منذ منتصف عام 2019، فيما يخص رفع مستوى تخصيب اليورانيوم إلى 20% –أنتجت إيران حتى الآن نحو 17 كيلو جرام من هذا المستوى–، وزيادة كمية اليورانيوم المخصب لتتجاوز أكثر من عشرة أضعاف ما هو مسموح به في الاتفاق، وتوسيع نطاق عمليات التخصيب لتشمل مفاعل فوردو إلى جانب منشأة ناتانز. وبسبب الاستفزازات (الإسرائيلية) الرامية إلى نسف الجهود الدبلوماسية التي تبذلها إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن لإعادة إحياء الاتفاق النووي الذي انسحبت منه واشنطن عام 2018، أعلنت الحكومة الإيرانية في منتصف أبريل 2021، اعتزامها البدء بتخصيب اليورانيوم بنسبة 60% [177] وذلك بعد يومين من عملية التخريب الإلكتروني التي استهدفت منشأة نطنز النووية واتهمت فيها (إسرائيل) بتدبيرها. في جانب آخر، وضعت القيادة الإيرانية قواتها في حالة تأهب قصوى ورؤوس صواريخها تتجه نحو حلفاء أمريكا وأماكن تواجدها في المنطقة، وبدأت قواتها مناورات واسعة فيما حذّر مساعد وزير خارجيتها من أن القوات المسلحة الإيرانية جاهزة للرد على أي اعتداء، وأن ردها سيكون واسعا وشاملا.

في سياق آخر، حددت الوثيقة أولويات الإدارة الأميركية في الشرق الأوسط، وجعلت في مقدمتها المحافظة على الالتزام الصارم بأمن (إسرائيل) والحرص

---

[177] كلما زادت نسبة تخصيب اليورانيوم، تقل كميته المطلوبة لإنتاج أسلحة نووية، فلكي تصنع ايران سلاحا نوويا من اليورانيوم المخصب بنسبة 20 في المئة، تحتاج الى نحو 400 كيلوغرام، أما إذا بلغت نسبة التخصيب 90 في المئة فإنها تحتاج الى نحو 30 كيلوغراما لانتاج قنبلة نووية.

على استئناف الدور الأميركي كمشجع لحل الدولتين. ويؤكد هذا التوجه صلابة ثوابت سياسة أمريكا الخارجية اتجاه الشرق الأوسط والمتمثلة أساسا في كون (إسرائيل) هي حجر الزاوية في سياسة واشنطن في هذه المنطقة، وأن الحفاظ على أمنها وتفوُّقها العسكري كقوة إقليمية كبرى هو جزء لا يتجزأ من الإستراتيجية الأمريكية، ويظهر أن هناك محاولات للبحث عن مسار جديد للقضية الفلسطينية في ظل المعارضة الواسعة لخطة ترامب للسلام، والتي أطلق عليها "صفقة القرن".

وفي هذا الصدد، يُلاحظ أن هناك قطيعة خفية مع سياسة الدعم غير المشروط والاصطفاف التام مع بنيامين نتنياهو التي طبقها دونالد ترامب، وقد بدأت ملامح هذه السياسة في تأخر اتصال الرئيس الأمريكي ورئيس وزراء (إسرائيل)، والذي تم في 17 فبراير على غير عادة الرؤساء الذين تعاقبوا على الإدارة الأمريكية. كذلك أعادت واشنطن التأكيد على سعيها لحل الدولتين، ووصفت المستوطنات (الإسرائيلية) بأنها غير شرعية، وبالتالي وقعت على وفاة "صفقة القرن الترامبية". علاوة على ذلك أعلنت كمالا هاريس استئناف الاتصالات مع القيادة الفلسطينية وإعادة فتح البعثة الفلسطينية في واشنطن، وإعادة تفعيل المشاركة المالية للولايات المتحدة في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

وفي سياق متصل، أوضح الرئيس بايدن أنه لن يتراجع عن قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، لكنه في المقابل سيعيد فتح القنصلية في القدس

الشرقية، في إشارة إلى الاعتراف بالقدس كعاصمة لدولة فلسطينية[178].. لكن على العموم وحسب ما جاء في تقارير البيت الأبيض فإن القضية الفلسطينية لا تعتبر في هذه المرحلة أولوية في سياسية الإدارة الجديدة، وربما تطور الأحداث وطبيعة التفاعلات التي ستفرزها المنطقة هي التي ستحدد مكان القضية الفلسطينية في سلم أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة.

في نفس السياق، أكدت وثيقة الأمن القومي على استفراد وهيمنة أمريكا على المنطقة باعتبارها منطقة نفوذ تابعة لها، وأن واشنطن "لن توقع شيكاً على بياض لمتابعة سياسات تتعارض معم مصالحها في المنطقة." وشددت على أنها ستسعى إلى "تهدئة التوترات الإقليمية، وخلق مساحة للناس في جميع أنحاء الشرق الأوسط لتحقيق تطلعاتهم."

مكافحة الإرهاب

ركز الرئيس الأمريكي الجديد على أولوية ملف "مكافحة الإرهاب" في الشرق الأوسط والعالم، واعتبرها ضمن الأولويات الإستراتيجية لواشنطن، وقد أبدت وثيقة الأمن القومي اهتماماً كبيرا بمواجهة تنظيم القاعدة ومنع عودة داعش والتصدي الحازم لكل التنظيمات الإرهابية وذلك ضمن الملفات الرئيسة التي توليها واشنطن اهتماماً في الشرق الأوسط. كما تعهدت الإدارة الأمريكية

[178] Didier Billion :Quelle politique de Joe Biden au Moyen-Orient ? Premiers éléments de réflexion .IRIS .26 février 2021 .https://www.iris-france.org/154860-quelle-politique-de-joe-biden-au-moyen-orient-premiers-elements-de-reflexion/

الجديدة بالعمل على إنهاء الحرب في أفغانستان مع ضمان عدم تحولها مرة أخرى إلى ملاذ آمن للإرهابيين والهجمات ضد الولايات المتحدة.

في المقابل نبهت سياسة بايدن المستقبلية على عدم سقوط الولايات المتحدة الأمريكية في فخ الحروب الأبدية التي سبق وكلفت الآلاف من الأرواح وتريليونات الدولارات، وفي هذا الإطار أكدت إستراتيجية الأمن القومي على توجه واشنطن لتحديد حجم وجودها العسكري في الشرق الأوسط ليكون على المستوى المطلوب لتعطيل شبكات الإرهاب الدولي عموما وردع إيران خصوصا. وأكدت أن الوجود الأمريكي سيرتكز بشكل أقوى "في الهند والمحيط الهادئ وأوروبا."

ولاستشراف سياسة الرئيس بايدن فيما يخص محاربة الإرهاب والحروب الأبدية، فينبغي الرجوع لتقييم سياسة إدارة أوباما نظرا لضم فريق بايدن المعني بالأمن الوطني والشؤون الخارجية كثيرين ممن عملوا خلال عهد أوباما. فقد كان لدى إدارة أوباما سجل متقلِّب في ما يخص هذه الحروب الأبدية، حيث قام بسحب القوات من العراق ولكنه زادها في أفغانستان، وابتعد بنفسه عن سوريا فقط ليتدخل لاحقاً لمقاومة تنظيم داعش في كل من سوريا والعراق، وكان متشككاً في جدوى التدخل في ليبيا ولكنه في النهاية أيّد وروّج لما أصبح فعلياً منطقة محظورة الحركة في ليبيا. كما أن اتفاقه النووي مع إيران في 2015 لم ينجُ من ترامب الذي مزقه. إضافة إلى هذا، يشير المنتقدون إلى أن التوسع الهائل في

برنامج الاغتيالات الموجَّهة واستخدام الطائرات المسيرة (الدرونز) في عهد أوباما لم يساعد في الغالب على إنهاء هذه الحروب بل أطال أمدها [179].

بالنسبة لأفغانستان، كان بايدن معارضاً لقرار أوباما القاضي بزيادة القوات في أفغانستان عام 2009، ويتجه إلى إخراج القوات من هناك، وعلى العكس من ترامب، سيكون بايدن مهتماً بنوع الدولة الأفغانية التي سيخلِّفها سحب القوات وراءه[180]. كما كان خفض عدد القوات في أفغانستان أحد آخر التحركات التي اتخذتها إدارة ترامب، حيث أعلن القائم بأعمال وزير الدفاع الأمريكي، كريستوفر ميلر، في 15 يناير 2021 أن القوات الأمريكية سيخفض تعدادها من 5,000 إلى 2,500 فقط؛ وهذا أدنى مستوى منذ عام 2001، بل إن وزارة الدفاع الأمريكية تطمح إلى انسحاب كامل بحلول ماي 2021.

بالنسبة لسوريا، تُعد مشاركة الولايات المتحدة فيها ضئيلة مقارنة بمشاركتها في ساحات الحرب الأخرى. ومنذ البداية، كانت الولايات المتحدة في عهد أوباما ثم في عهد ترامب رافضة لنشر أعداد كبيرة من قواتها، وحاولت هزيمة تنظيم داعش بالقصف الجوي في أغلب الأحيان؛ وكان ذلك نهجا خاطئا في غالبية الضربات وأدى إلى سقوط ضحايا مدنيين أكثر عدداً بكثير وإلى تدمير البنية التحتية الرئيسية في كل من سوريا والعراق.

ليس واضحاً ما إذا كان بايدن سيجعل سوريا إحدى أولوياته أم سيغير النهج الأمريكي تغييراً جذرياً. فقد عيّن بريت ماكغورك، الذي استقال من إدارة ترامب،

---

179 كريس دويل: الرئيس بايدن وتحدي "الحروب الأبدية". 8 فبراير 2021، مركز تريندز للبحوث والاستشارات الجديد. trendsresearch.org/ar/

180 المصدر السابق

منسقاً لشؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن الوطني الأميركي، وأيد ماكغورك الوجود العسكري الأمريكي في سوريا وكان شديد الانتقاد للسلطات التركية[181]. ومن المرجح أن يحافظ بايدن على الوجود الأمريكي الحالي في سوريا، وربما يزيده، لأن هذا الوجود على الأرض يمنحه مقعداً على الطاولة وقد يسهم في التأثير على أي عملية سياسية بحيث لا يسمح لروسيا وإيران بالهيمنة الكاملة على مجرياتها.

أما بالنسبة للعراق، فما زال يعرف انتشار التنظيمات الإرهابية والمليشيات المسلحة، فوفقًا لوزارة الدفاع الأمريكية شنّ التنظيم أكثر من 400 هجوم في الربع الأول من عام 2020، وقد أظهر استطلاع للرأي أن نسبة الأشخاص الذين قد ينضمون إلى تنظيم "داعش" قفزت من 2٪ في ديسمبر 2017 إلى 5٪ في ديسمبر 2020. وقد أدى تعاظم النفوذ الإيراني في سوريا واليمن والعراق، إلى إلحاق الضرر بالتوازن الاستراتيجي والاستقرار في المنطقة. فقد أصبحت إيران اللاعب الرئيسي حيث شكّلت طهران من 60 إلى 100 مليشيا مسلحة منذ عام 2010 في العراق، يقدَّر عدد الأفراد بها من 81 – 84 ألفًا. وتقدر بعض الدراسات عدد الأفراد في هذه المليشيات بأكثر من 120 ألفًا[182]. هذا التهديد يفرض على العراق والولايات المتحدة الأمريكية التعاون لتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية الهشة في العراق كمدخل أساسي لمواجهة

---

[181] المصدر السابق

[182] Munqith Dagher, The U.S.-Iraqi Relationship: A Healthier Partnership is Indispensable, Center for Strategic &International Studies, February 1, 2021.

الإرهاب ولدفع المواطنين للانخراط في هذه المواجهة، علاوة على احترام استقلالية وسيادة العراق.

أما اليمن، فقد تمثل الموقف الرسمي الأميركي منذ حكم الرئيس الأسبق باراك أوباما مرورا بسنوات حكم الرئيس دونالد ترامب، في دعم قوي للحملة الجوية والبرية السعودية الإماراتية والقوى اليمنية المتحالفة معهما، والتي تهدف إلى طرد الحوثيين من صنعاء وفقا لقراري مجلس الأمن الدولي 2201 و2216. غير أن هذه الحرب فشلت بشكل واضح في القضاء على المليشيات الحوثية، بل إنها عززت سيطرتهم على المرتفعات الغربية المأهولة بالسكان، ويرجع ذلك إلى أن اليمنيين باختلاف انتمائهم احتشدوا للدفاع عن السيادة الوطنية حتى لو لم يكونوا من أنصار الحوثيين. وفي هذا الصدد، أعلنت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن إجراءات رفع جماعة الحوثيين من قائمة الجماعات الإرهابية وشددت الخارجية الأميركية على أنه آن الأوان لإيجاد نهاية للصراع الدائر في اليمن، كما أعلن بايدن تعيين الدبلوماسي تيم ليندركينغ مبعوثا خاصا لحل الأزمة اليمنية.. وقد أكد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إلى أن الصراع في اليمن يتعلق بالنسبة لإدارة بايدن بـ3 أمور مهمة، أولها: إنهاء الدعم الأمريكي للحملة العسكرية بقيادة المملكة السعودية في اليمن، وثانيا: الالتزام القوي بالدفاع عن المملكة السعودية ضد العدوان الموجه ضدها من طرف الحوثيين، أما النقطة الثالثة فهي لعب دور قيادي ودور نشط دبلوماسيا لمحاولة إنهاء الحرب في اليمن ومحاربة الإرهاب في الشرق الأوسط.

التغيرات المناخية

وبالموازاة مع التهديدات الخارجية التي تواجه مصالح الولايات المتحدة الأميركية –سالفة الذكر–، تطرقت وثيقة الأمن القومي الأمريكي بشكل مستفيض عن عدد من التهديدات الكبرى التي تواجه دول العالم، وهي مخاطر "لا تعرف حدوداً ولا أسواراً"، ووجب العمل "الجماعي الموسع من أجل التصدي لها" وقيادة موحدة للمنتظم الدولي في هذه المهمة. من بين تلك التهديدات الجوائح وانتشار الأوبئة (كجائحة كورونا) وكذا التهديدات الإلكترونية، والتطرف والتغيرات المناخية..

وفي هذا السياق، تعتبر قضية التغير المناخي من الملفات ذات الأولية في الدليل الاستراتيجي للأمن القومي الأميركي، وجاء فيه أن "*الولايات المتحدة والعالم أمام زيادة في الظواهر المناخية الصعبة في السنوات المقبلة .. إذا فشلنا في التحرك الآن ، فسوف نفوت آخر فرصة لنا لتجنب ذلك*". وتحدث الرئيس الأمريكي الجديد عن عودة واشنطن لاتفاق باريس للمناخ وتعيين مبعوث رئاسي خاص لقضايا المناخ. واعتبرت وثيقة الأمن القومي أن "*تلك الخطوات هي الأولى نحو استعادة قيادة أميركا والعمل جنباً إلى جنب مع آخرين لمكافحة الخطر الحاد الذي يمثله الارتفاع السريع في درجات الحرارة.*"

وتبدي الوثيقة اهتماماً واسعاً بتحديث بنية التعاون الدولي لمواجهة التحديات الخاص بتغير المناخ، وعلى رأسها التعاون مع الدول الاقتصادية الكبرى

لخفض انبعاثات الكربون العالمية بسرعة، والعمل على مساعدة الشركاء في جميع أنحاء العالم على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، فضلاً عن تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية للدول والمجتمعات المتضررة من الكوارث الطبيعية. وأقرت الإستراتيجية منح الأولوية للاستثمارات الدفاعية في مسألة مواجهة التغير المناخي ودعم الطاقة النظيفة.

وفي هذا الصدد، وقع الرئيس الأمريكي جو بايدن في 28 يناير من عام 2021 سلسلة من الأوامر التنفيذية التي تهدف إلى مواجهة أزمة التغير المناخي، وتشمل الأوامر فرض حظر على بعض عمليات التنقيب عن الطاقة، إذ تم تجميد عقود الإيجار الجديدة الخاصة بالتنقيب عن النفط والغاز في الأراضي العامة، مع تعزيز إنتاج الطاقة من الرياح. كما دعا بايدن مدير المخابرات الوطنية الأمريكية إلى إعداد تقرير استخباراتي حول التداعيات الأمنية لتغير المناخ. وبموجب هذه الأوامر التنفيذية التي وقعها الرئيس، سيُكلف مكتب في البيت الأبيض بسياسة المناخ المحلية، وقد استحدث منصب مستشار المناخ الوطني الذي سيقود مكتب سياسة المناخ المحلية في البيت الأبيض في شخص السياسي المخضرم وزير الخارجية السابق جون كيري.

وقد اتخذت الإدارة الأمريكية الجديدة سلسلة من التدابير الرامية لمكافحة التغير المناخي بمبالغ مالية تقدر ب2 ترليون دولار، حيث تم تخصصها لدعم الانتقال نحو العربات الكهربائية، وتجديد المباني، واستبدال قنوات مياه الرصاص، وتحديث شبكة الكهرباء الوطنية. وتضم حزمة البنيات التحتية العديد من

المقترحات التي تم تقديمها في إطار خطة بايدن للمناخ خلال حملته لعام 2020، وخاصة تخصيص 174 مليار دولار للاستثمار في سوق السيارات الكهربائية والمليارات لتعزيز دفاعات المدن في مواجهة الظروف الجوية الشديدة الناجمة عن التغير المناخي. وتشمل خطة البنيات التحية أيضا تدابير تحفيزية تهدف إلى تثبيت 50 ألف شاحن للسيارات الكهربائية بحلول نهاية العقد وتحويل ما لا يقل عن 20 في المائة من أسطول حافلات النقل المدرسي بالبلاد إلى الطاقة الكهربائية، فضلا عن استبدال 50 ألف من عربات النقل العاملة بالديزل بمركبات كهربائية.

ولمأسسة هذا التوجه الأمريكي وقيادة العالم في مجال تحسين المناخ، دعا الرئيس جو بايدن في مارس من 2021، 40 من قادة العالم لحضور مؤتمر قمة حول المناخ على مستوى القادة في نهاية أبريل من نفس السنة، وسيتم بث أحداث قمة القادة الافتراضية مباشرة للجمهور لتحيق أكبر أقدر من الانخراط الدولي وتشكيل ضغط مجتمعي على قادة الدول. وسيكون هذا المؤتمر معلما رئيسيا على الطريق إلى مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP26) الذي سيعقد في نوفمبر في غلاسكو باسكتلندا من نفس السنة. علاوة على ذلك، ستعيد القمة جمع منتدى الاقتصادات الكبرى حول الطاقة والمناخ بقيادة الولايات المتحدة، والذي يضمّ 17 دولة مسؤولة عمّا يقرب من 80 في المائة

من الانبعاثات العالمية والناتج المحلي الإجمالي العالمي. وحسب بيان البيت الأبيض[183] تشمل الموضوعات الرئيسية لهذه القمة المفصلية ما يلي:

- تحفيز الجهود التي تبذلها الاقتصادات الكبرى في العالم للحدّ من الانبعاثات خلال هذا العقد الحرج للحفاظ على الحدّ الأقصى للاحترار العالمي البالغ 1.5 درجة مئوية في متناول اليد.
- حشد تمويل القطاعين العام والخاص لدفع التحول لصافي الانبعاث الصفري ومساعدة البلدان الضعيفة على التعامل مع تأثيرات المناخ.
- الفوائد الاقتصادية للعمل المناخي، مع التركيز القوي على خلق فرص العمل، وأهمية ضمان استفادة جميع المجتمعات والعمال من الانتقال إلى اقتصاد الطاقة النظيفة الجديد.
- تحفيز التقنيات التحويلية التي يمكن أن تساعد في تقليل الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ، مع خلق فرص اقتصادية جديدة هائلة وبناء صناعات المستقبل.
- عرض الجهات الفاعلة تحت–القومية وغير الحكومية الملتزمة بالتعافي الأخضر وبرؤية عادلة لإبقاء الاحترار العالمي عند حدود 1.5 درجة مئوية، والعمل عن كثب مع الحكومات الوطنية لتعزيز الطموح والقدرة على الصمود.

---

183 للاطّلاع على مضمون البيان الأصلي يرجى مراجعة الرابط التالي:

https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2021/03/26/president-biden-invites-40-world-leaders-to-leaders-summit-on-climate/

- مناقشة فرص تعزيز القدرة على حماية الأرواح وسبل العيش من تأثيرات تغير المناخ، والتصدي للصعوبات الأمنية العالمية التي يفرضها تغير المناخ وتأثيره على الجاهزية، ومعالجة دور الحلول القائمة على الطبيعة في تحقيق أهداف صافي الصفر بحلول عام 2050.

تأسيسا على ما سبق، يتضح جليا حرص الرئيس الأمريكي الجديد على معالجة انسحابات الرئيس ترامب من الالتزامات الأمريكية فيما يخص مكافحة التغيرات المناخية، لهذا جعل هذا الملف أولوية في صناعة القرار الأمريكي وأمر وزارة الدفاع "البنتاغون" بجعله قضية تخص الأمن القومي، وأدرجه ضمن ما يعرف بنهج "الحكومة بأكملها" في التعامل مع القضية وذلك عن طريق حشد كل وزارات ووكالات حكومة الولايات المتحدة من أجل التركيز على المناخ، وهو بهذه الإجراءات عازم على استعادة مصداقية وسمعة أمريكا وقيادة العالم في هذه القضية، وما فرضه على دول العالم تحديد التزاماتها وتعهداتها المناخية وتنظيمه وترأسه لقمة القادة للمناخ إلاّ تنزيل فعلي لهذا الرجوع الأمريكي للساحة العالمية.

إفريقيا

تركت حكومة الرئيس الأمريكي السابق ترامب، انطباعا سيئا وعلاقات سلبية مع العديد من الحكومات الإفريقية، فبعد وصفه الدول الإفريقية بـ"الأوكار القذرة"، وفرضه حظر السفر على دول ذات أغلبية مسلمة شملت السودان

والصومال ونيجيريا وإريتريا ومصر وليبيا وتنزانيا، قام ترامب بإلغاء رحلات مجلس الوزراء إلى إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لعدم إيلائه أهمية للمنطقة. بل وظل منصب مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية –أعلى منصب خاص بإفريقيا في حكومة الولايات المتحدة– شاغرًا أو مشغولًا من قبل مسؤول مؤقت لقرابة عامين من رئاسته، بينما اقترح تخفيضًا كبيرًا في الميزانية الوحيدة التي قدمها إلى الكونجرس في البرامج الأميركية بإفريقيا، ولم يعين سفراء بلاده في نصف دول القارة تقريبًا[184].

ولتصحيح هذا التوجه الأمريكي الشارد، تطرق الدليل الاستراتيجي للأمن القومي الأمريكي على استعادة العلاقة مع القارة الأفريقية، من خلال العمل على بناء شراكات متينة متنوعة في القارة، والاستثمار في المجتمع والهيئات المدني وتعزيز الروابط السياسية والاتفاقيات الاجتماعية والبرامج الثقافية طويلة الأمد. كما حظيت العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ودول القارة على مساحة كبيرة من الاهتمام حيث عبر الرئيس الأمريكي عن اعتزامه التشارك مع الاقتصادات الإفريقية الصاعدة. وقد بدأ فعليا بإرجاع هذه الثقة مع الدول الإفريقية وألغى قرار حظر السفر على بعض هذه الدول، كما أيّد بايدن اختيار الاقتصادية والوزيرة النيجيرية السابقة، نغوزي أوكونجو–إيويالا، في منصب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، مُنهِيًا بذلك الصدام الذي خلَّفه ترامب

---

184 حكيم نجم الدين: سياسات إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن المتوقعة تجاه إفريقيا. مركز الجزيرة للدراسات. 28 فبراير 2021

برفضه للاقتصادية النيجيرية وتأييده يو ميونغ هي، وزيرة التجارة والصناعة والطاقة بكوريا الجنوبية. وفي كلمته أثناء المشاركة في القمة الرابعة والثلاثين للاتحاد الإفريقي حول جائحة كورونا، جدَّد الرئيس، جو بايدن التزامه بالدبلوماسية النشطة والتعددية للتعاون في حل التحديات الرئيسية بالتنسيق مع الاتحاد الإفريقي من خلال القيم الديمقراطية الأساسية لأميركا والقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي والميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم[185].

في جانب آخر، ركزت الإدارة الأمريكية الجديدة على "إنهاء الصراعات الأكثر دموية في القارة ومنعها، مع تعزيز التزامها بالتنمية والأمن الصحي والاستدامة البيئية والتقدم الديمقراطي وسيادة القانون"؛ وحرصت على دعم ومساعدة الدول الأفريقية التي تكافح التهديدات التي يشكلها تغير المناخ والتطرف العنيف وانتشار التنظيمات الإرهابية والمليشيات المسلحة، مع العمل على تقوية الاستقلال الاقتصادي والسياسي في مواجهة النفوذ الأجنبي غير المبرر، في إشارة للتواجد الصيني الروسي في إفريقيا، بمعنى أن أمريكا حريصة على تعزيز نفوذها وهيمنتها السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية بتعزيز الشراكة مع الدول الإفريقية نفسها لتكون الوسيلة والأداة لمحاصرة توسع الدول المنافسة للولايات المتحدة.

---

[185] المرجع السابق

وقد أثار قرار الولايات المتحدة سحب قواتها البالغ عددها 700 جندي من الصومال في يناير من 2021 جدلاً واسعاً حول مستقبل القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا المعروفة باسم أفريكوم[186] *AFRICOM* في منطقة شرق أفريقيا، وذلك في ضوء التحولات المرتقبة التي ربما تلحق السياسة الأمنية الأمريكية تجاه القارة في عهد جو بايدن، وحجم التحديات التي تواجهها في المنطقة.

تتعدد المؤشرات التي تفيد باستمرار أفريكوم في حربها ضد الإرهاب في منطقة شرق أفريقيا، ومن أبرزها؛ تأكيد ستيفن ج. تاونسند، قائد أفريكوم، أمام مجلس الشيوخ الأمريكي بأن أفريقيا آمنة ومستقرة هي مصلحة أمريكية دائمة، وإصدار قانون تفويض الدفاع الوطني لعام 2021 الذي يعزز دور أفريكوم في أفريقيا، وطلب البنتاغون من الكونغرس تخصيص 239 مليون دولار لأفريكوم في عام 2021، وموافقة الكونغرس على زيادة قدرها 38.5 مليون دولار إضافية لها[187].

---

[186] جاء تأسيس أفريكوم رسمياً في 6 فبراير عام 2007 عقب مصادقة الكونغرس على إنشائها؛ وهي تشمل كل الدول الأفريقية عدا مصر التابعة للقيادة الوسطى. وقد بدأت العمل رسميًا في أكتوبر عام 2008 بقيادة الجنرال ويليام وود الذي يقوم برفع التقارير إلى وزير الدفاع ومنه إلى الرئيس الأمريكي. وقد اتخذت أفريكوم من مدينة شتوتغارت في ألمانيا مقراً لها عقب تحفظ الدول الأفريقية على احتضانها نظراً لتخوفهم من أن تكون أداة لتدخل أمريكي في شؤون دول القارة مما ينتقص من سيادتها. كما أنها واحدة من 11 قيادة موحدة تابعة لوزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" حول العالم، حيث تعتبر تاسع مركز قيادة موحدة أمريكية، وسادس مركز قيادة إقليمية يتأسس بعد الحرب العالمية الثانية، وهي مسؤولة أيضاً عن جميع عمليات البنتاغون والتدريبات والتعاون الأمني في القارة الأفريقية.وتضم أفريكوم حوالي 2,000 عنصرا بما فيهم الموظفين المدنيين والعسكريين والموظفين الفيدراليين الأمريكيين والمتعاقدين، يعمل منهم حوالي 1,400 شخص في مقر القيادة في شتوتغارت الألمانية. كما أن هناك ضباط اتصال للقيادة في المؤسسات الأفريقية بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

[187] "الكونغرس يوافق على زيادة تمويل أفريكوم لمحاربة الإرهاب في أفريقيا"، بوابة أفريقيا الإخبارية، 13 ديسمبر 2020، متاح على: https://bit.ly/3koXNgA

وتظهر إحصائيات عام 2020 أن أفريكوم قد شنت حوالي 50 غارة جوية ضد تنظيم داعش في الصومال وحركة الشباب المجاهدين، في حين شنت حوالي 63 غارة جوية خلال عام 2019، و47 غارة جوية عام 2018، و35 غارة جوية عام 2017[188]، ما يعكس إصرار أفريكوم على الاستمرار في التصدي للتنظيمات الإرهابية في القرن الأفريقي خاصة عقب بيان البنتاغون في 25 نوفمبر 2020 الذي أعلن فيه تطوير خطط المواجهة مع حركة الشباب المجاهدين الصومالية.

وفي هذا الإطار، زار هايدي بيرغ، مدير الاستخبارات في أفريكوم، السودان في 27 يناير 2021 لعقد سلسلة من الاجتماعات مع المسؤولين السودانيين بهدف تعزيز التقارب مع الولايات المتحدة في عدد من القضايا مثل الإرهاب. وتبدو السودان بمثابة نقطة انطلاق في سياسة بايدن تجاه المنطقة من أجل تحجيم الدورين الصيني والروسي اللذين تمددا بشكل قوي خلال السنوات الأخيرة في المنطقة، خاصة بعد الاتفاق الروسي– السوداني في 2020 الذي يدعم تأسيس قاعدة بحرية روسية في ميناء بورتسودان تستوعب 300 جندي، ومن قبل اتفاق التعاون الأمني والعسكري في 2019 لمدة 7 سنوات الذي يسمح للسفن والطائرات الحربية الروسية باستخدام المطارات والموانئ السودانية[189].

---

[188] Kyle Rempfer, US forces pack up in Somalia for elsewhere in east Africa, Army Times, 21/12/2020, available at: **https://bit.ly/3pDOMRG**

[189] أحمد عسكر. "أفريكوم".. إعادة التمركز ومستقبل الدور في ظل إدارة بايدن. 8 مارس 2021. مركز تريدز للأبحاث

وفي سياق آخر، هناك عدة مؤشرات مقلقة مرتبطة بالسياق الإقليمي المضطرب في القرن الأفريقي، والذي يشكل تهديدا واضحا للمصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ويستدعي تعزيز الدور الأمريكي في القارة الإفريقية بهدف خلق مناخ إقليمي ينعم بالاستقرار. ويمكن رصد هذه المؤشرات الخطيرة في القرن الإفريقي كما يلي[190]:

- تداعيات الصراع في إقليم تيجراي الإثيوبي المستمرة التي تلقي بظلالها على المستويين الداخلي والإقليمي خاصة في ما يتعلق بتفاقم الأزمة الإنسانية وتنامي أعداد اللاجئين والنازحين إلى بلدان الجوار الإقليمي؛
- توتر العلاقات السودانية –الإثيوبية المتزايد على خلفية الأزمة الحدودية بين الطرفين على منطقة الفشقة مما ينذر بمواجهات عسكرية محتملة في ظل غياب تسوية للأزمة؛
- اتجاه أزمة سد النهضة بين مصر والسودان من جهة وإثيوبيا من جهة أخرى إلى طريق مسدود في ظل تعثر الأطراف الثلاثة في التوصل لاتفاق ملزم بين الأطراف ينهي الأزمة خاصة مع إصرار أديس أبابا على إتمام الملء الثاني للسد في يونيو 2021؛
- تصاعد نشاط حركة الشباب الصومالية وتمدد نشاطها إلى بعض بلدان الجوار الإقليمي مثل كينيا، مما يضفي المزيد من الضبابية على المشهد الأمني والسياسي الصومالي الذي يشهد استقطاباً بين الأطراف السياسية بسبب الخلافات حول إجراء الانتخابات العامة المرتقبة؛

[190] المصدر السابق

- وقطع العلاقات الدبلوماسية بين كينيا والصومال في ديسمبر 2020 ليضفي مزيداً من الاضطراب حول التفاعلات الإقليمية في القرن الأفريقي.

باستحضار هذه التهديدات سالفة الذكر في القارة الإفريقية والتحولات الطارئة فيها، فغالبا ستتجه السياسة الخارجية الأمريكية إلى تعزيز دور أفريكوم في البلدان الإفريقية وستواصل بناء القواعد العسكرية خصوصا في كل كينيا وجيبوتي والنيجر، وتطوير القواعد البحرية الأمريكية، وتحديث للقواعد العسكرية الأمريكية وتجديدها في شرق أفريقيا والساحل الأفريقي. بالإضافة لتقوية التوجه أمريكي الرامي للرجوع لإفريقيا وفرض هيمنته الاقتصادية والسياسية والثقافية عليها على اعتبار أن المستقبل يُلعب ألآن في هذه القارة.

الفرص المستقبلية للإدارة الأمريكية الجديدة

حاول تقرير المجلس الأطلسي[191] (Atlantic Council) استشراف الفرص المستقبلية للإدارة الأمريكية الجديدة، والتي ستمكن واشنطن من استعادة مكانتها العالمية إن هي أسرعت في تبني إجراءات قوية تكون قادرة على احتواء المخاطر وتحويل الفرص إلى نقط قوة. وقد حدد تقرير المجلس الأطلسي 9 فرص مستقبلية أمام بايدن، وهي مفصلة كالآتي[192]:

---

[191] Mathew J. Burrows and Robert A. Manning, "The top ten risks and opportunities for 2021", Atlantic Council, December 16, 2020.

[192] https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/the-top-ten-risks-and-opportunities-for-2021/

1. إعادة إحياء منظمة التجارة العالمية The World Trade Organization experiences a rebirth: في ظل غياب قيادة مؤسسية قوية وإجماع جديد مدفوع بالتعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فإن منظمة التجارة العالمية (WTO) قد تواجه مستقبلًا غير واضح المعالم، تنهار معه قواعد وأنظمة التجارة العالمية لتسوية النزاعات المعرضة للخطر، وتعزيز المزيد من الحمائية، بما يترك التجارة العالمية محكومة إلى حد كبير بترتيبات إقليمية مختلفة، وقوة وحجم الاقتصادات المعنية. وفي حين أدت جائحة "كوفيد-19" إلى ركود النمو الاقتصادي، فإن تجديد التجارة العالمية القائمة على القواعد سيكون إنجازًا مهمًا، ويتطلب الأمر ثلاث خطوات هامة يجب اتخاذها في عام 2021: اختيار مدير عام جديد لمنظمة التجارة العالمية (وقد حسم بايدن في هذا الأمر وتم اختيار الاقتصادية والوزيرة النيجيرية السابقة، نغوزي أوكونجو-إيويالا)، واختيار قضاة لآلية تسوية المنازعات في المنظمة، والتي توقفت عن العمل بسبب رفض ترامب تعيين قضاة جدد، وتأطير كلا الخطوتين في سياق إصلاح مؤسسي كبير مدعوم من قبل تحالف من كل من (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وأستراليا، ونيوزيلندا، وكوريا الجنوبية). ومن ثم، يمكن للدول الأعضاء في ذلك التحالف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المواقف المشتركة، والرد على السياسات الصناعية العدائية للصين.

2. الاتجاه نحو المزيد من السياسات التعددية في القرن الحادي والعشرين Multilateralism gets updated for the 21st century : وعد بايدن خلال

حملته الانتخابية بإحياء سياسات أمريكا نحو التعددية، وبالفعل أعلن عن عودة أمريكا إلى جميع المنظمات والاتفاقيات الدولية التي انسحب منها ترامب، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة واتفاقية باريس للمناخ. ولكن هناك أيضًا فرصة لتجديد القيادة الأمريكية في نظام الأمم المتحدة من خلال إصلاحه. بالاعتماد على حشد أوروبا وغيرها من الأعضاء المؤيدين للتعددية، وهو ما سيُحدث نقلة نوعية فارقة في بعض القضايا ذات الأولوية مثل معالجة أوجه القصور في حوكمة الفضاء، والأسلحة الفتاكة المستقلة ذاتيًا، والأشكال الجديدة من التكنولوجيا الحيوية والهندسة الجيولوجية ذات الاستخدام المزدوج، حيث إن هناك عددًا قليلًا من الاتفاقيات الدولية التي تحدد المعايير واللوائح الخاصة بتلك القضايا. ومن ثم يمكن لإدارة بايدن أن تأخذ خطوة للأمام في مواجهة الأزمات القادمة من خلال المساعدة في خلق الظروف التي توظف فيها التقنيات الناشئة من أجل تحقيق الصالح العام.

3. تدشين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا علاقة مبنية على تحقيق المصالح المشتركة The US and Russia pursue a relationship built on mutual interests : قد تؤدي التحديات التي تواجه النظام الروسي برئاسة "فلاديمير بوتين" في الداخل والخارج، إلى سعي بوتين إلى إقامة علاقة أكثر استقرارًا مع الولايات المتحدة وأوروبا. ويمكن أن يشمل ذلك إعادة بناء هيكل العلاقة على ضبط النفس المتبادل، ويدخل في هذا الإطار التمديد التفاوضي

لمعاهدة خفض الأسلحة النووية الجديدة "ستارت" أو "نيوستارت" (New START) مع روسيا لمدة 5 سنوات التي وقعت في يوم 3 فبراير 2021، والتي تتضمن اتفاقية بشأن الصواريخ. كما يمكن أن يشمل أيضًا بعض التقدم نحو تحقيق اتفاق سلام في أوكرانيا. ويمكن للعلاقات أن تستقر وتتحول إلى علاقة هادئة خاصة في مجال الأعمال التجارية، بما يوفر لموسكو بعض الخيارات البديلة التي تتجاوز الاعتماد على الصين. وقد عبرت الخارجية الروسية على استعدادها للعمل مع واشنطن من أجل تعزيز الأمن العالمي والاستقرار الإستراتيجي مباشرة بعد تمديد معاهدة نيو ستارت.

4. قيادة الولايات المتحدة للشراكة الموسعة عبر المحيط الهادئ The United States leads an expanded Trans-Pacific Partnership : فقد أدى انسحاب ترامب من الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP)، إلى إتاحة الفرصة لتشكيل شراكات أخرى. فقد تقدمت اليابان مع الأعضاء الأحد عشر الآخرين، وأطلقت نسخة مصغرة من الشراكة، وهيكلتها طوكيو لتسهيل عودة الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى. وفي الوقت نفسه، أقدمت الصين في نوفمبر 2020، على تدشين اتفاقية ثانية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP). وترجح التوقعات أن انضمام الولايات المتحدة إلى الشراكة عبر المحيط الهادئ سيكون وسيلة مهمة لاستعادة المساحة الاقتصادية الإقليمية التي أخلتها واشنطن، وكذلك استعادة مصداقية الولايات المتحدة، وتعزيز دور القيادة الأمريكية في وضع القواعد الاقتصادية.

وقد أعرب بايدن عن اهتمامه بالعودة إلى الشراكة عبر المحيط الهادئ. وستسمح عودة الولايات المتحدة إلى ممارسة الضغط من أجل مراجعة الاتفاقية وإزالة تخوفات الإدارة الأمريكية الجديدة.

5. ريادة الولايات المتحدة وحلفائها في تشكيل هياكل دولية جديدة للحوكمة الرقمية The US and its allies build new international structures for digital governance : انطلاقًا من أن البيانات والخوارزميات تعد هي محركات اقتصاد القرن الحادي والعشرين، فقد ساد التنافس الرقمي بين كل من الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين، حتى بدا انقسام شبكة الإنترنت في العصر الحالي إلى ثلاثة أنظمة رقمية، وسط اتجاه نحو تحقيق المنافسة والرغبة في "السيادة على الإنترنت". ومن ثم، سيكون تجنب بلقنة الإنترنت أي تقسيم شبكة الإنترنت إلى أنظمة مفتتة كل منها له قواعده، تحديًا رئيسيًا لإدارة بايدن. إلا أن التوقعات تشير إلى أن الولايات المتحدة تعد في وضع جيد لقيادة الجهود الرامية إلى صياغة معايير عالمية للتدفق الحر للبيانات. ومن ثم، يمكن لبايدن بناء تحالف من كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وأستراليا وغيرها لتشجيع منظمة التجارة العالمية على احتضان التدفقات المجانية للبيانات عبر الحدود ودون أي قيود أو قواعد لتوطين البيانات المستخدمة في التجارة الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تقود جهود القطاعين العام والخاص لتطوير وتوسيع شبكات الوصول إلى الراديو المفتوح (O-RAN)، وهو نهج قائم على البرامج

التي يمكنها الاستفادة من شبكات الجيل الخامس بحيث يمكن تشغيله بشكل متبادل مع جميع الأجهزة. هناك تحالفان دوليان من القطاع الخاص يعملان على (O–RAN) مع اليابان والاتحاد الأوروبي، ويمكن للقطاع الخاص تسريع النشر التجاري للتكنولوجيا.

6. الذكاء الاصطناعي كمجال لخلق أنماط جديدة من التعاون بين الدول

Artificial intelligence breeds new forms of cooperation, not just competition: تبرز الحاجة إلى وضع معايير وقواعد مشتركة لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، يتم تبنيها من جانب كل من الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها. ومن أهم تلك القواعد أن تكون آمنة تقنيًا؛ وتلتزم بقواعد المساءلة والشفافية؛ وضمان الخصوصية، والحوكمة الجيدة للبيانات؛ وتفعيل الدور الإيجابي في خدمة المجتمع والبيئة. إلا أن التحدي الأساسي يتمثل في تفعيل هذه المعايير وتقنينها. وانطلاقًا من أن جميع الحكومات تعد صاحبة مصلحة في تجنب الكوارث المحتملة من إطلاق تلك التكنولوجيا دون ضبط، لذا قد يكون من الملزم على كل من الولايات المتحدة والصين باعتبارهما من الدول الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي، بدء حوار حول وضع الأسس العالمية المتفق عليها لتقليل الآثار السلبية لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي مع تعظيم الفوائد المحتملة. كما يجب على الولايات المتحدة أيضًا التشاور مع الحلفاء الرئيسيين بشأن تقديم جدول أعمال لمجموعة العشرين والأمم المتحدة، يتضمن تدشين "لجنة عالمية للذكاء الاصطناعي" لوضع المعايير، وإنفاذها، ومراقبة الاستخدامات الحالية والمستقبلية للذكاء الاصطناعي.

7. الدفع بـ"مشروع مانهاتن" لتحقيق قفزات في تخزين الطاقة من خلال البطاريات A "Manhattan Project" emerges for battery-storage breakthroughs : في حين يعد أكبر عائق أمام تسريع عملية الانتقال إلى اقتصاد ما بعد البترول هو تخزين الطاقة، بما يعزز الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة سريعة النمو، فإن وجود البطاريات القادرة على تخزين الطاقة يعد هو الحل الأفضل والأرخص من حيث خفض التكاليف وزيادة السعة. وتعد تلك البطاريات الأكثر قدرة وفعالية ضرورية لتحقيق أهداف حماية المناخ باستخدام الطاقة الخضراء، والتخلص من الكربون. ومن ثم، فإنه يجب على بايدن إحداث الشراكة والتوافق بين كل من القطاع الخاص والكونجرس والولايات والمختبرات الوطنية والأوساط الأكاديمية لتشكيل لجنة وطنية بين القطاعين العام والخاص، تحت قيادة البيت الأبيض ووزارة الطاقة، تتمتع بتمويل كبير لتسريع مشروعات تخزين الطاقة.

8. تطوير لقاح عالمي لفيروس كورونا A universal coronavirus vaccine is developed : حيث تستشرف التوقعات وإن كانت بنسبة احتمالية منخفضة، أنه في ظل التهديدات المستمرة للفيروسات التي أضحت تتغير وتتحور باستمرار، فإن الفرصة متاحة للولايات المتحدة الأمريكية لتأخذ زمام المبادرة، وذلك بالبناء على الجهود المبذولة من جانب كل من منظمة الصحة العالمية والمعاهد الصحية الوطنية الأمريكية، ومراكز الأبحاث الدولية وشركات الأدوية، وذلك لتشكيل اتحاد عالمي في مجال البحث والتطوير، لتطوير لقاح عالمي

لمواجهة فيروس كورونا، بحيث يتم توزيعه عالميًا بما يعني خلق منفعة عامة عالمية للاستعداد للموجات القادمة من الوباء.

9. استعادة التعاون التكنولوجي مع الدول الأوروبية في مواجهة الصعود التكنولوجي الصيني Transatlantic ties are renewed to cooperate on technology and counter China: ترتفع التوقعات الخاصة بإنشاء "التحالف التكنولوجي" بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في مواجهة الصين، حيث تسعى مفوضية الاتحاد الأوروبي إلى صياغة الملامح العامة لذلك التحالف. علمًا بأن التحالف التكنولوجي بين الجانبين سيستدعي المزيد من الملائمات، حيث تهدف الولايات المتحدة إلى اصطفاف دول الاتحاد إلى جانبها في حرب باردة تكنولوجية ضد كل من الصين وروسيا. إلا أنه على الجانب الآخر، ترغب دول الاتحاد الأوروبي في أن تكون لها اليد العليا في هذا الأمر بما يمكنها من فرض الضرائب على شركات التكنولوجيا الأمريكية الكبرى، أو على الأقل إيجاد الطرق التي يمكن من خلالها تقليص هيمنتهم على السوق، مع الالتزام وفرض الضوابط الصارمة على قواعد حماية بيانات المستخدمين. وفي الوقت ذاته، ترغب دول أوروبا الشرقية والوسطى في تنظيم المجال التكنولوجي بشكل مستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية، لخدمة مصالحها في توثيق العلاقات الاقتصادية بشكل أقوى مع الصين. ومع ذلك، فإنه لدى بايدن فرصة مبكرة لإعادة بناء العلاقات عبر الأطلسي، وقد يعد المدخل التكنولوجي فرصة مناسبة في مواجهة الصعود التكنولوجي الصيني.

مهمة الرئيس الأمريكي الجديد

كما دلّلنا عليه في هذا الفصل، فإن المهمة الأساسية للرئيس الأمريكي الجديد بايدن هي استعادة مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية وعودتها مجددًا للقيادة الدولية والتعامل مع التحديات العالمية بصورة تحفظ أمن واستقرار واشنطن وحلفائها، والتركيز على مواجهة الصعود الصيني ومحاصرة الانفلات الروسي واستخدام القوة عند الحاجة لذلك.

وقد ربطت وثيقة الأمن القومي أن عودة الولايات المتحدة الأمريكية للمسرح العالمي إعادة بناء الداخل الأمريكي، وتحديث القدرات العسكرية، وإعادة تأسيس الركائز الاقتصادية، واستعادة الثقة في الديمقراطية التي تعرضت لعديد من الانتكاسات خلال السنوات الأربع الماضية، علاوة على إعادة العمل مع الحلفاء والشركاء لتعزيز المصالح الأمريكية، ولمواجهة المنافسين والتحديات العالمية والمشتركة والقضايا التي لا تستطيع واشنطن مجابهتها بمفردها.

من جهة أخرى، تؤكد الإدارة الأمريكية الجديدة أن أحد المداخل الرئيسية لإرجاع المصداقية العالمية مرهون بربط السياسة الخارجية بالسياسات الداخلية الأمريكية، حيث أكد الرئيس الأمريكي أن الولايات المتحدة يجب أن تضع في اعتبارها الداخل الأمريكي عند كل إجراءات تتخذ في الخارج؛ وقد أكدت الوثيقة على أن تحقيق المصالح الاقتصادية الأمريكية خارجيًا ينبغي أن يتماشى مع مصالح الشعب والمجتمع الأمريكي.

يُستنتج من خلال التتبع الموضوعي لتطور "سياسة أمريكا الخارجية" –كما تم تقديمه في هذا الفصل– خصوصا في القضايا ذات البعد الاستراتيجي، أنها ثابتة لا تتغير بتغير الرؤساء أو بتناوب الأحزاب الحاكمة، ورغم وجود الاختلاف في آليات التدبير ومقتضيات كل مرحلة أو المقاربة الإجرائية في تنفيذ السياسة الخارجية، إلا أن الهدف الأسمى يبقى هو حماية المصالح الأمريكية والدفاع عن حلفاء واشنطن الرئيسيين والحفاظ على الزعامة العالمية ومحاصرة المنافسين، وترسيخ النموذج الأمريكي وتعميمه لنشر القيم الأمريكية، وتوسيع شبكة الأصدقاء الديمقراطيين في أمريكا اللاتينية وفي إفريقيا وشرق آسيا. وما التحركات العسكرية والحملات الدبلوماسية والمفاوضات السياسة إلا وسائل لاستباق المخاطر والتهديدات المحتملة لهذه الأهداف.

الفصل الثامن
النظام الدولي:التحولات المستقبلية والسيناريوهات المحتملة

دفعت التغيرات العالمية المتسارعة والتحولات الجيوسياسة التي أعقبت جائحة كورونا الحكومات والخبراء والمحللين ومراكز الدراسات والجامعات إلى الاهتمام وإعطاء الأولوية للأبحاث المستقبلية والتقارير الاستشرافية وتطوير وتملك مناهج البحث التنبؤية، خصوصا بعد ارتفاع عدم اليقين أو "اللاّيقين الحاد" في المستقبل وزيادة التركيب والتعقيد في البيئة العالمية وما واكبها من تلاشي لمجموعة من القناعات والبديهيات واليقينيات التي كانت تحكم النظام الدولي.

والحديث عن مستقبل النظام العالمي صعب جدا وسابق لأوانه، واستشرافه ينبغي أن يكون بعيدا عن القراءات الفردية المتحيزة ولا يسقط في التنبؤات المتسرّعة والجازمة. ويحتاج الأمر تضافر جهود عدة خبراء ومحللين، يختلفون باختلاف تخصصاتهم، ويشتغلون بشكل منسق ومندمج على دراسة متأنية للأحداث والوقائع الحالية في كافة المستويات (سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وحقوقية وبيئية ونفسية وجيوسياسية وديمغرافية وتكنولوجية) وتحليل دقيق لكافة المعطيات الموجودة، مع العمل على الربط بينها من أجل فهم وضبط ما يقع، وبعده التنبؤ ببعض التحولات "المحتملة" واستشراف بعض السيناريوهات "المتوقعة".

مستقبل التنافس الأمريكي الصيني

وقد قدمت مجموعة من مراكز الدراسات العالمية المرموقة عدة تقارير رصينة حول التنافس الجيوسياسي في عالم ما بعد كورونا وتوقعاتها المحتملة لما يمكن أن يكون عليه النظام العالمي في المستقبل المنظور. وفي هذا الإطار، يأتي

التقرير الصادر عن القوات الجوية الأمريكية[193]، المعنون ب" تقرير المستقبل العالمي: مستقبل بديل للمنافسة الجيوسياسية في عالم ما بعد كوفيد –19"، والذي يهدف إلى مراجعة تصورات مستقبل الأمن القومي في عالم ما بعد كورونا، وتسليط الضوء على السيناريوهات المتوقّعة، والمرتبطة بالصراعات المستقبلية، والتي وضعها مجموعة من الخبراء الاستشرافيين المرموقين. وقد ألقى هذا التقرير الضوء على العديد من مجالات الاهتمام الرئيسية لوزارة الدفاع والقوات الجوية، من أبرزها: سيناريوهات عالم ما بعد كورونا، والتنافس المستقبلي في الفضاء، وعلاقة سلاسل الإمداد بالأمن القومي، وتأثير الحملات الإعلامية المضللة، ومستقبل مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، والتحولات الجيو–سياسية في الشرق الأوسط، ومستقبل العلاقات عبر الأطلنطي.

في ما يخص **السيناريوهات المستقبلية**، قدم التقرير أربعة سيناريوهات عالمية، تنسج في مجملها المستقبل المحتمل لعالم ما بعد كورونا[194]:

1. التحول من الهيمنة الحيوية Bio–hegemony إلى الريادة الحيوية Bio Supremacy: يُشير التقرير إلى أن "القوى العظمى" الجديدة في عام 2035 ستكون الدول التي حققت مستويات فائقة من المرونة الحيوية bio–resiliency مقارنة بمنافسيها، وهي الدول التي تمتلك مخزونًا وافيًا من البيانات البيولوجية، إلى جانب امتلاكها مزيجًا من القدرات المتطورة في مجال

[193] Global Futures Report: Alternative Futures of Geopolitical Competition in A Post-Covid-19 World, Air Force Warfighting Integration Capability (AFWIC), June 2020.

[194] المصدر السابق

الذكاء الاصطناعي، والصور المستندة إلى الأقمار الصناعية، إلى جانب القدرة على توفير وإتاحة المعلومات بشكل سريع لكافة أجهزتها الأمنية، مما يرفع من درجة تفوقها العسكري، وتتنافس القوى العظمى الجديدة مع بعضها بعضًا من أجل تحقيق الهيمنة الحيوية وصولًا إلى مرحلة الريادة الحيوية.

2. الدول المتحاربة الجديدة: يصف العلماء مرحلة 2030 بأنها فترة "الدول المتحاربة" الجديدة، وتعد أزمة الشرعية التي أحدثتها أزمة كورونا العامل الأكثر إسهامًا في عدم الاستقرار العالمي، حيث لم تعد الحكومات قادرة على أداء وظيفتها الأساسية كضامن للأمن، وبالإضافة إلى ذلك، ظهرت أزمة تتعلق بمصداقية الحكومات فيما يتعلق بالبيانات والحقائق الخاصة بالأزمة، مما ساهم في تفاقم أزمة الشرعية، وأصبح يُنظر إلى مجال العلوم والدواء، على نطاق واسع الآن، على أنهما أداتان للتلاعب المجتمعي.

3. تنامي الاتجاهات غير الديمقراطية: حسب ذات التقرير، دفعت الضغوط الناجمة عن أزمة كورونا كلًّا من الأنظمة الليبرالية والسلطوية إلى تطبيق إجراءات شديدة المركزية والتقييد من خلال فرض أنظمة المراقبة. ولكن مع انتقال الفيروس بشكل كامل إلى الهواء، لم تتمكن جهود تتبُّع الاتصال من مواكبة المعدل الكبير لتفشي الوباء. وأدى عدم تعاون بعض الأفراد إلى اعتماد تدابير استبدادية متزايدة، و"غالبًا ما تحل الجيوش الوطنية في أوقات الأزمات

محل سلاسل الإمداد التجارية، وحتى الإشراف على الإنتاج والتوزيع المحلي للسلع، لمنع أعمال الشغب والاحتجاج"[195].

4. ارتباك المشهد العالمي: أكّد التقرير أن الدول التي لديها القدرة على امتلاك البيانات الشخصية لمواطنيها ومواطني الدول المنافسة لها، بإمكانها أن تتوقع درجة حدة أي مرض جديد، والتسلسل الزمني لانتشاره، وقد أدت هذه القدرة إلى ما يمكن أن يطلق عليه الهيمنة العشوائية، وقد تسبب ذلك في خلق حالة من عدم الاستقرار العالمي. وحسب ما جاء في التقرير، فإن أهم أسباب هذا الارتباك العالمي يرجع إلى انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية وتقليل وجود جيوشها بشكل كبير في جميع أنحاء العالم، وتراجع دور كل من حلف الناتو وكذلك المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة بشكلٍ متزايد.

وفيما يتعلق **بمستقبل العلاقة بين سلاسل الإمداد والأمن القومي،** طرح التقرير أربعة سيناريوهات محتملة[196]:

1. تراجع المنافسة الدولية بين الولايات المتحدة والصين، بما يفسح المجال للسلام والتعاون الدوليين على مستويات متعددة، بما في ذلك البحث العلمي، وسلاسل الإمداد، وتطوير اللقاحات، وتلاشي المخاوف بشأن شفافية المعلومات الخاصة بجائحة كورونا، وتراجع التوجهات الصينية نحو فرض الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية على آسيا.

---

195 المصدر السابق
196 المصدر السابق

2. انفراج الحرب التجارية: في أعقاب جائحة كوفيد−19 تنامت الآمال بإنهاء الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، التي كانت قد زادت حدتها في نهاية عام 2019، وإذا تم فرض قيود تجارية مستقبلية إضافية، فقد تكون محدودة للغاية.

3. تصاعد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين: حيث ستدخل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين مرحلة متسارعة، حيث يتم زيادة القيود التجارية التي تفرضها واشنطن من خلال تعريفات إضافية على الأجهزة والمواد الطبية، وقد تتجلى المنافسة أيضًا في مزيد من القيود على سلاسل الإمداد.

4. الاتجاه لحرب بالوكالة: وفقًا لهذا السيناريو فقد تؤدي تداعيات أزمة كورونا إلى صراع مباشر بين الولايات المتحدة والصين، وقد تدفع تحقيقات الكونجرس فيما يتعلق بمشاركة الصين للمعلومات حول الفيروس، وكذلك سلاسل الإمداد الخاصة بالأجهزة الطبية؛ إلى قيود تجارية كبيرة، ورد فعل جيوسياسي ضد بكين، وقد تنجرّ المنظمات الدولية مثل حلف الناتو ومنظمة الأمم المتحدة إلى الصراع، وتشعر الحكومة الصينية بالتهديد، مما يدفعها لتعزيز نفوذها في البلدان التي تعاني من الأزمة لدعم أهدافها الإستراتيجية، مع تسارع الحملات السياسية الصينية، والدبلوماسية الناعمة، وهنا تصبح الحرب بالوكالة بينهما شبه حتمية.

مستقبل الاتحاد الأوروبي والعلاقات عبر الأطلنطي

في سياق آخر، توقع تقرير وزارة الدفاع والقوات الجوية الأمريكية أربعة سيناريوهات محتملة **لمستقبل الاتحاد الأوروبي والعلاقات عبر الأطلنطي**[197]، وهي على النحو التالي:

1. استمرار الوضع الحالي: يتوقع التقرير أن تؤدي إعادة الافتتاح الجزئي للاقتصادات الأوروبية من أجل إنقاذ الموسم السياحي الصيفي إلى عودة انتشار فيروس كورونا المستجد عبر القارة، وسيستمر الفيروس في العودة الموسمية، مما يفرض استمرار إجراءات التباعد الاجتماعي، وسيؤدي إلى تراجع اقتصادي كبير للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وستواجه دول جنوب أوروبا ارتفاع معدلات البطالة بشكل هائل. ومن المرجّح أن تصبح إسبانيا والبرتغال عضوين في مبادرة "الحزام والطريق"، في مقابل توسُّع شركة هواوي في العديد من الدول الأوروبية الكبرى. ويزداد النفوذ الروسي في البلقان، مما يعقد المزيد من جهود التكامل الإقليمي.

2. التقشف: يستمر الارتفاع في البطالة عبر القارة، ويتسبب الفشل في تبني أفضل الممارسات لمكافحة جائحة كورونا في انتشار العدوى بأعداد متفاوتة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتقوم مفوضية الاتحاد، بتشجيع من ألمانيا والنمسا وهولندا والدنمارك، بتطبيق إجراءات تقشف شديدة تهدف إلى تقليل عجز الميزانية المتضخم.

---

197 المصدر السابق

3. انهيار الاتحاد: ستتسبب الموجات المتكررة لانتشار فيروس كورونا المستجد والمصحوبة بكساد اقتصادي عالمي في شل قدرة الاتحاد الأوروبي على إدارة الأزمات. وفي حالة تجميد حلف الناتو، وفي غياب الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا وتوقف حلف الناتو عن عملياته الخارجية، ستتزايد عمليات التوغل العسكرية الروسية.وقد لفت التقرير إلى أن الافتقار إلى ردود منسقة للأزمة من قِبل فرنسا وألمانيا يؤجج أزمة الشرعية في هيكل الاتحاد الأوروبي نفسه، وهو ما قد يدفع لانسحاب عدة دول منه، وما قد يتبقى من الاتحاد هو مجموعة من بلدان شمال أوروبا الصغيرة غير القادرة على ممارسة السيطرة أو التأثير على المسرح الدولي.

4. تحول إيجابي: قد تخلق الموجة الثالثة من انتشار جائحة كورونا في عام 2029 فرصة للتعاون غير المسبوق عبر الأطلسي، وتشرع الإدارة الأمريكية الجديدة في إعادة بناء العلاقات الأمريكية الأوروبية. وإذا تم اكتشاف برامج التجسس والمراقبة الصينية في شبكات اتصالات الجيل الخامس فسيؤدي ذلك إلى سحب ثقة الدول الأوروبية مع الصين وتنهي تعاونها معها. وفي هذه الحالة ستضع الولايات المتحدة بروتوكولًا لمشاركة البيانات الحيوية مع الاتحاد الأوروبي، مما يؤدي إلى إنشاء مكتب صحي مشترك تابع للولايات المتحدة الأمريكية، يدير ويخزن البيانات الحيوية للمواطنين.

استراتيجية موحدة للأطلنطي ضد الصين

يؤكد تقرير الاستشراف للقوات الجوية الأمريكية على أن الصعود الصيني هو التحدي الاستراتيجي الأكبر والأكثر تعقيدًا الذي تواجهه الولايات المتحدة في المستقبل القريب، وأن ضرورة تدشين استراتيجية أمريكية جديدة لكبح جماح النفوذ الصيني هي رأس الأولويات وما يتطلبه ذلك من تكثيف التعاون مع شركاء واشنطن الأوروبيين والدول الآسيوية الأخرى التي ترى في الصين تهديدًا لأمنها القومي. وفي هذا السياق، قام المجلس الأطلنطي، الذي يُعد أحد أهم المراكز البحثية التي تدعم صناعة القرار في الولايات المتحدة، بإصدار تقرير مستقبلي[198] حول كيفية قيام الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين والآسيويين بصياغة استراتيجية موحدة للتعامل مع الصين، مما يضمن نجاح المساعي الإدارة الأمريكية الجديدة للحد من التوسع والنفوذ الصيني.

يشكل هذا التقرير أهمية بالغة في فهم التحولات المستقبلية للقواعد النظام الدولي، نظرا لاعتماده على أبحاث وآراء مئات الخبراء وصانعي السياسات والأكاديميين في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا. وقد تناول تحليلًا مقدرا للمجالات الرئيسية التي تمثل من خلالها الصين تهديدًا للمصالح الأمريكية والأوروبية، كما تم فيه تقديم بعض التحديات وكذلك التوصيات التي من شأنها أن تعمل على تنسيق الاستجابات الدولية بشكل أكثر كفاءة وفعالية في مواجهة الصين.

---

[198] Hans Binnendijk , Sarah Kirchberger and others, The China Plan: A Transatlantic Blueprint for Strategic Competition, Atlantic Council, March 2021.

وقد اقترح كاتبو هذا التقرير ألاستشرافي عدة توصيات تشمل 5 مستويات أساسية[199] لصياغة استراتيجية أمريكية أوروبية فعالة اتجاه الصين:

1- صعيد حقوق الإنسان: حيث يستوجب على قيادة الولايات المتحدة والدول الأوروبية تبني خطاب واحد قوي ومتماسك لإدانة انتهاكات الصين لحقوق الإنسان. كما يتعين على التحالف الأمريكي-الأوروبي العمل على زيادة مناصرته للحريات المدنية والسياسية في مدينة هونج كونج، وأن يقوموا بتوفير ملاذ آمن لمناصري الحقوق في هذه المدينة.

وقد شدد التقرير على ضرورة مواصلة الدفع القوي والمتعدد الأطراف لإجراء تحقيق مستقل وإرسال بعثات لتقصي الحقائق إلى الصين للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في إقليم شينجيانج وهونج كونج. مع الحرص أن يتم إرسال هذه البعثات من خلال الاتحاد الأوروبي ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وحال رفض الصين لذلك فإن ذلك سيمثل فرصة للولايات المتحدة للتأكيد على أن الصين تخفي انتهاكات لحقوق الإنسان، ولا تحترم المؤسسات والنظام الدولي.

وقد أوصى التقرير بإلغاء كافة العاهدات التي تربط بعض الدول الأوروبية[200] مع الصين أو هونج كونج بخصوص تسليم المجرمين، عدم قيام دول أوروبية جديدة بإبرام معاهدات من هذا القبيل مع بيكين.

---

[199] المصدر السابق

[200] وهي: بلجيكا، وبلغاريا، وقبرص، وفرنسا، وليتوانيا، والبرتغال، ورومانيا، وإسبانيا، وتركيا

2- على الصعيد الاقتصادي: ينبغي على الولايات المتحدة وجميع الدول الأوروبية المطالبة بأن تتضمن أي اتفاقيات أو عقود يتم إبرامها مع الشركات الصينية بنودًا تنص على ضرورة احترام حقوق الإنسان، والالتزام بمعايير العمل في التجارة والاستثمار والاتفاقيات الاقتصادية الدولية.

كما أوصى التقرير بأن تقوم الولايات المتحدة والدول الأوروبية بسن تشريعات صارمة للحد من صادرات التكنولوجيا الأوروبية والأمريكية إلى الصين التي يمكن استخدامها لأغراض المراقبة الجماعية. مع الحرص على منع عمليات الاستيراد من شينجيانغ ومناطق من الصين، التي تستخدم العمالة القسرية. ويؤكد التقرير على قيام الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالتعاون لحماية أسواقهما من إغراق السلع الصينية، فضلًا عن ضرورة ضمان وصول المنتجات الأمريكية والأوروبية بشكل أكبر إلى الأسواق الصينية. وكذلك الحماية من الهجمات السيبرانية الصينية التي تستهدف سرقة الأسرار التكنولوجية الاقتصادية. ناهيك عن أهمية إنشاء آلية للحد من الاستثمارات الصينية في البنية التحتية الإستراتيجية الأوروبية التي يمكن أن تقوّض قدرة الناتو على التعامل مع الصين حال نشوب أي نزاع.

3- الصعيد العسكري: يتعين على الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين إجراء مزيد من التدريبات والمناورات العسكرية بشكل واقعي وافتراضي، وذلك لتقييم مدى تأثر الأمن الأوروبي في حالة نشوب صراع صيني أمريكي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. كما يجب على حلف الناتو تصميم التدابير

العسكرية اللازمة حال نشوب مثل هذا النزاع، وهذه المراجعة ستشمل زيادة المشاركة المالية المفروضة على الدول الأوروبية في الحلف. وفي الوقت ذاته، يجب على الناتو تشكيل "لجنة الناتو والصين" بهدف فرض مناقشة المخاوف الأمنية ومجالات التعاون المحتمل بين الجانبين.

4- الصعيد الآسيوي: ينبغي أن تبدأ الولايات المتحدة وحلفاؤها بمواجهة التغلغل الصيني في آسيا من خلال المبادرات الثنائية مع الدول الآسيوية، والتي تقوم على تعزيز التبادل التجاري والاستثماري بين الجانب الآسيوي والجانبين الأمريكي والأوروبي، الأمر الذي سيحفز عددا أكبر من الدول الآسيوية على الانضمام للمبادرات والاستراتيجيات التي من شأنها الحد من النفوذ الاقتصادي الصيني في المنطقة. فضلًا عن أهمية فتح مزيد من الأسواق الآسيوية للشركات التكنولوجية الأوروبية والأمريكية لمنافسة شركة هواوي، وتقليل الاعتماد الآسيوي على التكنولوجيا الصينية.

5- الصعيد الدبلوماسي والإعلامي: يتعين على الولايات المتحدة وحلفائها، الاهتمام بتمويل الأبحاث المهتمة بالتحقيق حول مدى اختراق المجتمع (المواطنين والسياسيين ورجال الأعمال) من قبل الاستخبارات الصينية؛ وأن يتم تنسيق الاستجابات العالمية في حالة الكشف عن أي قضية تجسس أو اختراق من قبل الصين لممارسة مزيد من الضغوط الدولية على الصين.

تحديات وازنة

رغم الصيغة اليقينية التي كُتب بها التقرير، ونوعية الخطط المقترحة لتكون أرضية عملية لإعداد استراتيجية أمريكية أوروبية من أجل محاصرة التنافس الصيني في المستقبل، إلا أن هناك عدة تحديات وازنة[201] تحول دون الوصول إلى تحالف موضوعي وتنزيل فعلي لهذه الخطط المقترحة، نظرا لعدة اعتبارات:

1- استمرار التعاون بين شركات القطاع الخاص الأوروبي والشركات الصينية، فقد أشار التقرير إلى أن ثلاث شركات أوروبية (مورفو الفرنسية، وشركة أكسيس كوميونيكيشنز السويدية، وشركة نولدوس لتكنولوجيا المعلومات الهولندية)، قد باعت أنظمة مراقبة رقمية إلى الصين، والتي يتم استخدامها في برامج المراقبة الجماعية في الصين؛ مما يعمق أوجه القصور في لوائح التصدير الأوروبية الحالية، والتي لا يبدو أن هناك أي بادرة لتغييرها لتصبح أكثر صرامة في المستقبل القريب.

2- الاختلافات بين الأطر القانونية بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية فيما يخص كيفية فرض العقوبات على المسؤولين الأجانب، فالإطار القانوني الأمريكي (قانون ماجنيتسكي) يخول للولايات المتحدة أن تعتبر تهم الفساد سببًا لفرض العقوبات على المسؤولين الأجانب، على عكس الإطار القانوني الأوروبي الذي لا يدرج تهم الفساد كسبب لفرض مثل هذه العقوبات.

---

[201] Hans Binnendijk , Sarah Kirchberger and others, The China Plan: A Transatlantic Blueprint for Strategic Competition, Atlantic Council, March 2021

3- التقارب الصيني-الروسي، فقد قامت روسيا بتزويد الصين بمعدات عسكرية متطورة، مثل صاروخ أرض-جو S-400، والطائرة المقاتلة Su-35، فضلًا عن التدريبات العسكرية المشتركة التي تُجريها روسيا والصين في أوروبا وحولها، وهو ما يُعد مصدر قلق رئيسيًا لكل من الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، ليس فقط بسبب زعزعة الاستقرار في أوروبا أو البحر المتوسط؛ بل لأن تكوين جبهة روسية-صينية قد يعمل على التخفيف من أي ضغوط قد تمارسها الولايات المتحدة وحلفاؤها على الصين.

4- الاختلافات داخل منطقة المحيطين الهندي والهادئ حول العلاقة مع الصين: فدول المنطقة تختلف في رؤيتها للصعود الصيني, وذلك بسبب الارتباط الاقتصادي الوثيق مع الصين خاصة مع دول الآسيان، مما قد يصعب مهمة الولايات المتحدة وحلفائها لصياغة استراتيجيات اقتصادية على الصعيد الآسيوي للحد من التوسع الصيني. فضلا عن خوف هذه الدول الآسيوية من التدخل الغربي في بلدانهم تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية الداخلية.

السيناريوهات الإستراتيجية العالمية 2040

في مارس 2021، أصدر مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي تقرير يحمل عنوان الاتجاهات العالمية حتى العام 2040[202]. ومنذ 1997 درجت أجهزة الاستخبارات الأمريكية على إعداد هذا التقرير المستقبلي وذلك مرة كل أربع

[202] https://www.dni.gov/index.php/global-trends-home

سنوات، ما يعني أنه عند بداية كل ولاية رئاسية جديدة، وسواء كان الفائز هو الرئيس نفسه وقد فاز بولاية ثانية، أو مرشح آخر من حزب منافس.

يبني التقرير تحليله للمستقبل على عدة مراحل. أولاً، دراسة القوى الهيكلية في التركيبة السكانية، والبيئة، والاقتصاد، والتكنولوجيا التي تشكل ملامح عالمنا المستقبلي. ثانيًا، تحليل كيفية تأثير هذه القوى الهيكلية والعوامل الأخرى – جنبًا إلى جنب مع الاستجابات البشرية – على الديناميكيات الناشئة في المجتمعات والدول والنظام الدولي. ثالثًا، تصور خمسة سيناريوهات معقولة للمستقبل البعيد في عام 2040.

يتناول التقرير العوامل والتحديات والتحولات التي ستبصم العالم خلال العقدين المقبلين، بالإضافة لمجالات التنافس والصراعات المستقبلية والشكوك الرئيسية التي ستشكل البيئة الإستراتيجية للولايات المتحدة واللاعبين الحاليين والمقبلين في النظام الدولي. كما يركز كاتبو التقرير على تحليل وتتبع العوامل المؤثرة في التحولات الحالية والتوقعات المستقبلية لشكل العلاقات المحلية والدولية، والعوامل التي يمكن أن تغير بشكل كبير المسارات الحالية وأدوار اللاعبين كدول وكيانات غير حكومية، وبالتالي على مجمل العلاقات الدولية بشكلها الحالي. وهذا ما يفسر أهمية ومفصلية هذا التقرير في فهم تشكّلات النظام الدولي والتحولات المستقبلية في ظل التحديات الحالية، وهو بذلك يوفر إطارا عمليا تحليليا لواضعي السياسات في وقت مبكر لكل إدارة أثناء قيامهم بصياغة استراتيجية الأمن القومي، واستشراف التنقل في مستقبل غير مؤكد.

ويتوقع التقرير مواجهة العالم للمزيد من التحديات العالمية المكثفة التي تتراوح من المرض والجوائح إلى تغير المناخ إلى الاضطرابات الناجمة عن استعمال التقنيات التكنولوجية الجديدة بالإضافة للأزمات المالية. وستختبر هذه التحديات مدى مرونة المجتمعات والدول والنظام الدولي وقدرتهم على التكيف مع التحولات العالمية المستقبلية. وحسب كاتبو التقرير، فمن المرجح أن تتسع الفجوة ويكبر الاختلال الذي يلوح في الأفق المنظور بين الإكراهات الحالية والتحديات المستقبلية مع عدم قدرة المؤسسات والأنظمة الدولية على الاستجابة الشاملة والمنسقة على كل المستويات.

أربع اتجاهات عالمية

تركز الاتجاهات الأساسية التي ستُحدد ملامح عالمنا المستقبلي في التركيبة السكانية والتنمية البشرية والبيئة والاقتصاد والتكنولوجيا. وقد أصبحت هذه الاتجاهات أكثر حدة في أيامنا هذه كالتغيرات المناخية وظهور التقنيات الجديدة. وعلى العموم وكما جاء في تقرير التوجهات العالمية فمن المرجح أن تتباطأ المكاسب في التنمية البشرية والنمو الاقتصادي وقد تنعكس في بعض المجالات، مع إمكانية تغير هذا المسار إذا استطاعت الدول والحكومات التأقلم والتكيف مع التحولات المستقبلية[203].

أولا، الاتجاهات الديموغرافية والتنمية البشرية

ستكون الاتجاهات الأكثر تأكيدًا خلال العشرين عامًا القادمة هي التحولات الديموغرافية الرئيسية مع تباطؤ النمو السكاني العالمي وشيخوخة العالم بسرعة.

---

[203] https://www.dni.gov/index.php/gt2040-home/gt2040-structural-forces

سوف تنمو بعض الاقتصادات المتقدمة والصاعدة، بما في ذلك في أوروبا وشرق آسيا، بشكل أسرع وستواجه انكماشًا سكانيًا. في المقابل، ستستفيد بعض البلدان النامية في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا من زيادة عدد السكان في سن العمل، مما يوفر فرصًا لتحقيق مكاسب ديموغرافية إذا اقترنت بالإصلاحات في البنية التحتية وتعزيز المهارات والقدرات البشرية.

حققت التنمية البشرية – الصحة والتعليم وازدهار الأسرة والحد من الفقر–، تطورات تاريخية في كل منطقة في العالم خلال العقود القليلة الماضية. وستكافح العديد من البلدان للبناء على هذه النجاحات والحفاظ عليها. لكن المستويات المستقبلية من التنمية البشرية ستكون أكثر صعوبة وتواجه رياحًا معاكسة بسبب تداعيات وانعكاسات جائحة COVID-19 الاقتصادية والاجتماعية. وعليه، ستسعى الحكومات إلى توفير التعليم والبنية التحتية اللازمة لتحسين إنتاجية الطبقات المتوسطة الحضرية المتنامية في اقتصاد القرن الحادي والعشرين. ونظرًا للتفاوتات الكبيرة في نجاح وفشل الدول في مواجهة هذه التحديات، فمن شبه المؤكد أن يؤدي تحول الاتجاهات الديموغرافية العالمية إلى تفاقم التفاوتات في الفرص الاقتصادية داخل البلدان وفيما بينها خلال العقدين المقبلين، فضلاً عن خلق المزيد من الضغط والنزاعات بشأن الهجرة.

ثانيا، الاتجاهات البيئية

المرجح أن تزداد حدة الآثار المادية المحتملة للتغيرات المناخية خلال العقدين المقبلين، والتي ستتمثل في المزيد من العواصف الشديدة والجفاف والفيضانات وذوبان القطبيين الجليديين والأنهار الجليدية؛ وسيصاحب ارتفاع مستوى سطح البحر ارتفاع درجات الحرارة، وسيقع التأثير بشكل غير متناسب في الدول النامية والمناطق الأفقر وسيتقاطع مع تداعيات التدهور البيئي ليخلق بذلك نقاط ضعف جديدة. ستنعكس هذه المخاطر البيئة على الازدهار الاقتصادي والغذاء والماء والصحة وأمن الطاقة، ومن المرجح أن تقوم الحكومات والمجتمعات والقطاع الخاص بتوسيع تدابير التكيف والمرونة لإدارة التهديدات القائمة، ولكن من غير المرجح أن يتم توزيع هذه التدابير بالتساوي، مما سيترك بعض السكان وراء الركب..

ثالثا، الاتجاهات الاقتصادية

خلال العقدين المقبلين، من المتوقع أن تتشكل العديد من الاتجاهات الاقتصادية العالمية بما في ذلك ارتفاع الدين الوطني وتعقيد وتجزأ البيئة التجارية وبروز اضطرابات جديدة في التوظيف؛ وقد تجد العديد من الحكومات أنها في ورطة لأنها تتعامل مع أعباء ديون كبيرة وقواعد تجارية متنوعة ومجموعة أوسع من الجهات الفاعلة غير الحكومية والشركات التي تمارس نفوذها. وفي هذا الإطار، يمكن لشركات المنصات الكبيرة – التي توفر أسواقًا عبر الإنترنت لأعداد كبيرة من المشترين والبائعين – أن تقود وتدفع عولمة التجارة المستمرة وتساعد الشركات الصغيرة على النمو والوصول إلى الأسواق الدولية. من المرجح كذلك، أن تحاول هذه الشركات القوية ممارسة نفوذها في

الساحتين السياسية والاجتماعية، وهي جهود قد تدفع الحكومات إلى فرض قيود جديدة.

أما الاقتصادات الآسيوية فما زالت مستعدة لمواصلة عقود من النمو حتى عام 2030 على الأقل، وإن كان من المحتمل أن يكون أبطأ. من غير المحتمل أن تصل إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو التأثير الاقتصادي المماثل لمستوى الاقتصادات المتقدمة الحالية، بما في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا. يظل نمو الإنتاجية العالمية متغيرًا رئيسيًا في المستقبل، ويمكن أن تؤدي زيادة معدل النمو إلى تخفيف العديد من التحديات الاقتصادية والبشرية وغيرها من التحديات.

رابعا، الاتجاهات التكنولوجية

ستوفر التكنولوجيا إمكانية التخفيف من المشاكل والمخاطر المستقبلية كتغير المناخ وانتشار الأوبئة والأمراض، بالموازاة مع ذلك، ستخلق التطورات التكنولوجية تحديات جديدة مثل الاستغناء عن الوظائف وارتفاع معدلات البطالة العالمية. كذلك خلال العقدين المقبلين، من المرجح أن تزداد وتيرة التطورات التكنولوجية ونطاق استعمالها بشكل أسرع، مما يؤدي إلى تحويل سلوك مجموعة من الخبرات والقدرات البشرية، مع خلق توترات جديدة داخل المجتمعات واضطرابات في الصناعات. سوف تتنافس الدول فيما بينها والشركات العالمية العابرة للقارات على القيادة والهيمنة في العلوم والتكنولوجيا مع مخاطر وانعكاسات متتالية محتملة على الأمن الاقتصادي والعسكري والمجتمعي.

سيناريوهات بديلة لعام 2040

حدد تقرير الاتجاهات العالمية خمس سيناريوهات متوقعة وتوضيحية للمستقبل ووصفها كاتبو التقرير "بمحاولة رسم المستقبل وسط عدم اليقين" charting the future amid uncertainty. ويمكن تلخيصها بشكل مركز على النحو التالي[204]:

السيناريو الأول:" في عصر النهضة للديمقراطيات"

يتوقع هذا السيناريو أن يشهد العالم عودة للديمقراطيات القوية بقيادة الولايات المتحدة وحلفائها، وبفضل التطورات التكنولوجية السريعة التي تعززها الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الولايات المتحدة والمجتمعات الديمقراطية الأخرى، ستتحسن ديناميات إصلاح الاقتصاد العالمي وزيادة الدخل وتحسين نوعية الحياة للملايين حول العالم. سيتيح المد المتصاعد للنمو الاقتصادي والإنجاز التكنولوجي الاستجابة للتحديات العالمية، ويخفف من حدة الانقسامات المجتمعية، وسيساهم في تجديد ثقة المواطنين في المؤسسات الديمقراطية. في المقابل، فيتوقع هذا السيناريو أن تؤدي سنوات من الضبط والمراقبة المجتمعية المتزايدة في الصين وروسيا إلى خنق الابتكار حيث سيسعى كبار العلماء ورجال الأعمال للحصول على اللجوء في الولايات المتحدة وأوروبا.

السيناريو الثانـي: "في عالم على غير هدى" ونظام"دولي بدون معالم"

---

[204] https://www.dni.gov/index.php/gt2040-home/scenarios-for-2040

يتوقع هذا السيناريو أن يكون النظام الدولي "بلا اتجاه وفوضوي ومتقلب" حيث يتم تجاهل القواعد والمؤسسات الدولية إلى حد كبير من قبل القوى الكبرى مثل الصين واللاعبين الإقليميين والجهات الفاعلة غير الحكومية. ستعاني دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من تباطؤ النمو الاقتصادي واتساع الانقسامات المجتمعية والشلل السياسي الدولي والمحلي. بالموازاة مع ذلك، ستستغل الصين مشاكل الغرب لتوسيع نفوذها الدولي، خاصة في آسيا. ويستدرك التقرير أن بكين "تفتقر" إلى الإرادة والقوة العسكرية لتولي القيادة العالمية، لهذا لن تلتفت للعديد من التحديات العالمية مثل تغير المناخ وعدم الاستقرار في البلدان النامية، وسيؤدي عدم معالجة هذه الاختلالات إلى نظام "دولي بدون معالم" .

<u>السيناريو الثالث: التعايش التنافسي</u>

في هذا السيناريو تعطي الولايات المتحدة والصين الأولوية للنمو الاقتصادي واستعادت علاقة تجارية قوية، سيكون هذا الترابط الاقتصادي موجود بينهما إلى جانب منافسة قوية في التأثير السياسي ونماذج الحوكمة والهيمنة التكنولوجية واكتساب المميزات الإستراتيجية.

سيتم توجيه التدافع بين الولايات المتحدة والصين وبعض الدول الأخرى في المنافسة على الأسواق والموارد وسمعة العلامة التجارية وذلك ضمن القواعد المقبولة بشكل متبادل في هذه المجالات. سيؤدي هذا الأمر إلى التفاف

المواطنين حول حكومتهم لتقوية قدرتها في هذه المنافسة، مما سيحد من التشرذم المجتمعي.

يستبعد هذا السيناريو نشوب حرب كبرى، وسيساهم التعاون الدولي والابتكار التكنولوجي الجماعي في جعل المشاكل العالمية قابلة للحل والمواجهة خصوصا بالنسبة للاقتصادات المتقدمة. في المقابل، يشير هذا السيناريو إلى استمرارية التحديات المناخية على المدى البعيد.

السيناريو الرابع: في صوامع مستقلة

يتوقع هذا السيناريو أن ينقسم العالم إلى عدة تكتلات اقتصادية وأمنية متفاوتة الحجم والقوة كل واحدة مستقلة بذاتها غير أنها تتمحور حول الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي وروسيا واثنين من القوى الإقليمية. تركز هذه الكتل على الاكتفاء الذاتي والمرونة السياسية وتعزيز القدرات الدفاعية. ستؤدي انفصال الاقتصادات بعضها عن بعض إلى عواقب وخيمة بما في ذلك الخسائر المالية الهائلة للبلدان والشركات مع انهيار سلاسل التوريد وخسارة الأسواق وتراجع القطاعات المربحة وتعطل التجارة الدولية وانحسار العولمة الاقتصادية.

ستركز الجيوش الكبيرة في العالم على تعزيز الأمن الداخلي وتتجنب الصراع المسلح المباشر. ستتنافس الكتل القطبية على السيطرة على الموارد النادرة، مما يؤدي إلى نشوب حروب صغيرة. ستعمل الدول على تبني خطاب القومية

لتحويل الانتباه عن المشاكل الداخلية وحشد الدعم الشعبي ضد الأعداء الخارجيين. وهناك احتمالات كبيرة لانتشار الأسلحة النووية. غير أن الضحية في هذا السيناريو ستكون البلدان النامية الضعيفة وبعضها سيتحول إلى دول منهارة و"فاشلة".

السيناريو الخامس: المأساة والتعبئة

يتوقع هذا السيناريو قيام تحالف عالمي بقيادة الاتحاد الأوروبي والصين بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المتعددة الأطراف المُعاد تنشيطها. تأخذ أوروبا زمام المبادرة في تعزيز التنمية المستدامة، بينما تتبنى الصين تقنيات الطاقة الجديدة وتعززها. يتكلف التحالف بتنفيذ تغييرات بعيدة المدى مصممة لمعالجة تغير المناخ ونضوب الموارد والفقر في أعقاب كارثة غذائية عالمية سببتها الأحداث المناخية والتدهور البيئي. ستتحول البلدان الأكثر غنا – بما في ذلك أستراليا وكندا والولايات المتحدة– لمساعدة الدول الفقيرة على إدارة الكارثة الغذائية العالمية، بعدها سيتم الانتقال إلى اقتصاديات منخفضة الكربون من خلال برامج المساعدة الواسعة ونقل تقنيات الطاقة المتقدمة.

بفضل الدعم الشعبي الواسع، ستتمتع المنظمات غير الحكومية والمنظمات متعددة الأطراف والجماعات الناشطة بقدرة غير مسبوقة على التأثير على المعايير وحشد الموارد ومحاسبة المخالفين وحث الدول على التحرك السريع؛ وفي بعض الحالات تكون للأولويات العالمية الأسبقية على المصالح الوطنية.

ديناميات مستقبلية ناشئة

بصفة عامة، تؤكد التقارير سالفة الذكر، أننا إزاء نظام دولي بدون اتجاه وسيغلب عليه النزاع والتصارع وسيشتد فيه التنافس والتدافع، وستنقسم المجتمعات بما يجعل المواطنين يبحثون عن الأمن في إطار مجموعات متشابهة تستند إلى نفس الهوية والأصول والمبادئ. بالموازاة مع ذلك، سيتعزز دور وتدخل الدولة في جميع مناطق العالم، وسيتم التركيز على تلبية احتياجات وضروريات مواطنيها.

ولا تستبعد التقارير المستقبلية أن يُحدث التنافس الأمريكي الصيني تصدعات في النظام الدولي، وسيكون هذا الأخير معرض بشكل كبير للصراع بدل التعاون، ويتوقع أن تستغل الدول والجهات الفاعلة والمنظمات غير الحكومية المصادر الجديدة للقوة وتساهم بشكل غبر مباشر في تقوض الأعراف والتقاليد الدولية والمؤسسات العالمية التي وفرت بعض الاستقرار في العقود الماضية.

وكما خلص إليه تقرير "التوجهات العالمية 2040" فهناك بروز لخمسة ديناميات ناشئة هي التي ستحكم مستقبل النظام العالمي.

أولا، تحديات عالمية shared global challenges

من المرجح أن تظهر التحديات العالمية المشتركة – بما في ذلك تغير المناخ، والأمراض، والأزمات المالية، والاضطرابات التكنولوجية– بشكل متكرر ومكثف في كل منطقة وبلد تقريبًا من هذا الكوكب. ستنتج هذه التحديات ضغوطًا واسعة النطاق على الدول والمجتمعات وستؤدي إلى سلسلة من الصدمات

المتتالية التي يمكن أن تكون مآلاتها كارثية على المواطنين والدول والعالم أجمع.

تمثل جائحة COVID-19 المستمرة لحد الآن، التهديد العالمي الحقيقي وهي سبب الاضطراب الدولي، وتداعياتها هي الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية، ومن المحتمل أن تكون لهذه الجائحة انعكاسات صحية واقتصادية وسياسية وأمنية ستستمر للسنوات القادمة. في سياق متصل، من المحتمل أن تؤدي تأثيرات التغير المناخي والتدهور البيئي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والمائي للبلدان الفقيرة وإلى وزيادة الهجرة وارتفاع الأزمات الصحية والاجتماعية، فضلا عن فقدان التنوع البيولوجي.

يتوقع التقرير، بروز تقنيات تكنولوجية جديدة ستنتشر بشكل أسرع في جميع المستويات، مما سيؤدي إلى تعطيل الوظائف والصناعات والمجتمعات وطبيعة القوة العاملة وما يعنيه أن تكون إنسانًا وما يترتب عن ذلك من فقدان لمناصب الشغل وارتفاع لمعدلات البطالة ومعدلات الفقر والهشاشة. ستتسبب هذه التحولات في ارتفاع الهجرة العالمية – في عام 2020 هناك أكثر من 270 مليون شخص يعيشون في بلدان هاجروا إليها ، أي بزيادة قدرها 100 مليون عن عام 2000 – ستجتهد كل من بلدان الأصل والمهجر في إدارة هذه التدفقات الكبيرة والمتسارعة من المهاجرين والآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية لهذه الهجرة.

ويؤكد كاتبو التقرير أن هذه التحديات المستقبلي ستتقاطع في مستويات متعددة وبطرق واحتمالات يصعب توقعها. ومن هذا المنطلق، يتطلب الأمن القومي

(بالإضافة إلى إعداد القدرات الدفاعية لكل دولة) تحمل المسؤولية الجماعية والتعاون المشترك والقبلي لمواجهة هذه التحديات العالمية المشتركة وإعداد خطط واستراتيجيات التكيف معها.

ثانيا، انقسامات fragmentation

تتمثل السمة الثانية للتحولات العالمية في العقدين القادمين في ظهور مفارقة مجتمعية بدأت تظهر ملامحها في الآونة الأخيرة، فرغم أن العالم أصبح أكثر ارتباطًا وتركيبا من خلال الاعتماد الكبير على تكنولوجيا الاتصالات والتجارة البينية والعالمية وارتفاع حركة الأشخاص محليا ودوليا، إلاّ أن هذا الاتصال الوطيد والمترابط أدى إلى تقسيم الناس وتقسيم البلدان وزيادة الاختلاف داخل المجتمعات وغياب التجانس داخل النظام الدولي. وهذه المفارقة ستتفاقم نظرا لشدة "ترابط بيئة المعلومات" بالتوازي مع التوسع الحضري الكبير الذي تعرفه دول العالم، وزيادة التركيب في الاقتصادات بما ينبؤ باستدامة هذا "الترابط–التقاسم" في معظم جوانب الحياة اليومية، بما في ذلك الشؤون المالية والصحية والوظيفية والشخصية وحتى النفسية.

في نفس الإطار، أشار تقرير المكتب الوطني للاستخبارات إلى ارتفاع التطور التكنولوجي وما يقدمه الانترنيت من إمكانيات تسويقية لهذا التطور[205]، الذي سيؤدي إلى إنتاج كفاءات جديدة، وتزايد وسائل الراحة ومظاهر التقدم في مستويات المعيشة، مما سيُفاقم حدة التوترات على جميع المستويات، ابتداء من

[205] اشتمل إنترنت الأشياء على 10 مليارات جهاز في عام 2018 ومن المتوقع أن يصل إلى 64 مليارًا بحلول عام 2025 وربما عدة تريليونات بحلول عام 2040 ، وجميعها تتم مراقبتها في الوقت الفعلي.

المجتمعات المنقسمة حول القيم والأهداف الأساسية إلى الأنظمة التي تستخدم القمع الرقمي للسيطرة على السكان. ويؤكد واضعو التقرير أن هذه الترابطات ستنتشر بشكل مختلف وذلك بحسب الظروف الاجتماعية والمعيشية لكل مجتمع ووفقًا للأولويات الوطنية أو الثقافية أو السياسية لكل دولة على حدة. ومن المرجح –حسب التقرير– أن ينجذب الناس إلى صوامع المعلومات الخاصة بالأشخاص الذين يشاركونهم وجهات النظر المماثلة، مما يعزز المعتقدات والأصول الفكرية. وبخصوص العولمة، فيتوقع التقرير أن تستمر وتتكيف مع التحولات المستقبلية غير أنها ستعرف تحولات بنيوية بسبب التحولات المحتملة للشبكات الاقتصادية والإنتاجية وتنوعها.

تنذر هذه التحولات بعالم محكوم بخاصيتين: الترابط والانقسام في اتجاهات مختلفة.

ثالثا، اختلال التوازن disequilibrium

يؤكد التقرير أن حجم التحديات العابر للحدود، والآثار المترتبة عن الانقسامات العالمية، تتجاوز القدرات التدبيرية للأنظمة والهياكل والمؤسسات الدولية القائمة، وستؤدي إلى غياب التوازن وعدم التوافق المتزايد على جميع المستويات بين التحديات والاحتياجات التي تواجه الأنظمة والمنظمات وكذلك عدم التوازن في التعامل معها. ويشير التقرير إلى أن النظام الدولي – بما في ذلك المنظمات والتحالفات والقواعد والمعايير – لم يستعد جيدا لمواجهة التحديات العالمية المعقدة التي تواجه السكان. وقد قدمت جائحة COVID-19 مثالًا

صارخًا على نقاط الضعف في التنسيق الدولي بشأن الأزمات الصحية وعدم التوافق بين المؤسسات القائمة ومستويات التمويل والتحديات الصحية المستقبلية.

ونبّه التقرير إلى استمرارية اتساع الفجوة بين ما يطلبه المواطنون وما يمكن للحكومات والهيئات تقديمه لهم، وسيتوسع هذا التناقض بين قدرات الحكومات وتوقعات الجمهور، مما سيؤدي إلى مزيد من التقلبات السياسية والاستقطاب والشعبوية وموجات الاحتجاج، مع زيادة في التطرف السياسي، والعنف، والصراع الداخلي، أو حتى انهيار الدولة. ونتيجة لهذه الاختلالات، بدأت بوادر تآكل وانهيار الأنظمة القديمة ابتداء من المؤسسات ومرورا بالمعايير ووصولا إلى أنواع الحكم.

رابعا، المزيد من الخلافات contestation

تتمثل إحدى النتائج الرئيسية لاختلال التوازن، "انتشار الخلافات داخل المجتمعات والمنتظم الدولي". يشمل هذا تصاعد التوترات والانقسامات والمنافسة في المجتمعات والدول وعلى المستوى الدولي. وحسب التقرير، ستنقسم العديد من المجتمعات بشكل متزايد بين انتماءات الهوية وتتعرض لخطر مزيد من التصدع. ستكون العلاقات بين المجتمعات والحكومات تحت ضغط مستمر حيث تكافح الدول لتلبية الطلبات المتزايدة من السكان. ونتيجة لذلك، فمن المرجح أن تصبح السياسة داخل الدول أكثر تقلبًا وإثارة للجدل، ولا

يبدو أن أي منطقة أو أيديولوجية أو نظام حكم سيكون محصن أو لديه الإجابات الشافية.

على المستوى الدولي، ستكون البيئة والجيوسياسية أكثر تنافسية وستتشكل بفعل التحدي الصيني للولايات المتحدة والنظام الدولي الذي يقوده الغرب. ستتنافس القوى الكبرى على إنشاء واستغلال قواعد جديدة للطريق، وغالبا ما سيَدُور هذا الخلاف عبر المجالات من المعلومات والإعلام إلى التجارة والابتكارات التكنولوجية.

خامسا، استراتيجية التأقلم adaptation

سيكون التأقلم مصدرًا ضروريا ورئيسيا لفائدة جميع الجهات الفاعلة في النظام الدولي. فعلى سبيل المثال، ستجبر التغيرات المناخية جميع الدول والمجتمعات تقريبًا على التكيف مع كوكب أكثر دفئا، إما باعتماد بعض التدابير غير المكلفة والبسيطة كاستعادة غابات المنغروف أو زيادة تخزين مياه الأمطار؛ أو باتخاذ حلول معقد مثل بناء الجدران البحرية الضخمة والتخطيط لإعادة توطين أعداد كبيرة من السكان. في نفس السياق، ستتطلب التحولات الديموغرافية تأقلما واسع النطاق. حيث من المرجح أن تواجه البلدان ذات السكان المسنين مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية وأوروبا قيودًا على النمو الاقتصادي في غياب استراتيجيات الملائمة، مثل استعمال الروبوتات وزيادة أعداد المهاجرين. ستكون التكنولوجيا وسيلة رئيسية لاكتساب المزايا التنافسية من خلال سياسة التأقلم؛ فمثلا، ستتاح للبلدان القادرة على تعزيز إمكانياتها الإنتاجية بتسخير تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) فرصًا اقتصادية موسعة يمكن أن تسمح للحكومات

بتقديم المزيد من الخدمات وخفض الدين الوطني وتمويل بعض تكاليف شيخوخة السكان ومساعدة بعض البلدان الناشئة لتجنب السقوط في فخ الدخل المتوسط.

في المقابل، هناك احتمالات قوية لأن تتسبب استراتيجية التأقلم في تفاقم فجوة التفاوتات ومن المرجح كذلك، أن تكون الدول الأكثر فاعلية هي تلك التي يمكنها بناء توافق مجتمعي وثقة تجاه العمل الجماعي مع تسخير خبرات وقدرات وعلاقات المجتمع المدني والجهات الفاعلة غير الحكومية لتكملة وتقوية إمكانات وقدرات الدولة.

لا يمكن تجاوز الصين

حسب المعطيات التي تم التطرق إليها في الفصول السابقة للكتاب، فان احتدام التنافس الصيني الأمريكي وتوجهه نحو صراع بمعادلة صفرية سيؤدي إلى تصدع النظام الدولي وما يترتب عنه من انفلاتات على مختلف المستويات، وتقويض "للأمن والاستقرار النسبي" الذي يعرفه العالم، كما أنه نذير حرب عالمية ثالثة وهناك بوادر تشكل فخ " ثوسيديديس" في حتمية الصدام بين القوة العظمى المهيمنة والتي تتراجع (وهي أمريكا)، والقوة الصاعدة التي تبحث عن فرض ذاتها (الصين) وربما سيحتاج العالم لإعداد السيناريوهات المحتملة لكفية

التعامل مع تداعيات هذه الحرب الباردة التي ستعقد الأمور أكثر مما سببتها جائحة كورونا.

الصين قوة صاعدة وقد أثبت ذاتها، ولا يمكن تجازها بتحالف غربي، ولا يمكن القفز على واقع التحولات في النظام الدولي والذي بدأ يعرف إعادة تشكل جديد خصوصا بعد انخراط الصين بشكل واضح في إعادة تشكيل نظام الحوكمة العالمي، وقد صرح بذلك وزير الخارجية الصيني "وانغ يي" في يناير 2021، بشكل صريح بأن بلاده "ستنخرط بشكل استباقي في إصلاح حوكمة النظام العالمة".

كما اقترح الرئيس الصيني –كما تطرقنا إليه في الفصول السابقة– مبادرة مجتمع المصير البشري المشترك والذي يعتبره البعض كبديل للنظام القائم على وجود منظمة الأمم المتحدة. ويؤكد هذا التوجه، الإستراتيجية الصينية التنموية أو " الحلم الصيني" الذي تسعى الصين لتحقيقها بحلول عام 2049، وتستخدم الصين عدة آليات لتحقيقه ومن أهمها: "مبادرة الحزام والطريق" التي تعزز من صورة الصين كقوة دولية على الساحة العالمية، ومبادرة صنع في الصين 2025 التي تعزز الإنتاج المحلي والتصدير وتعمل على تقليل الاعتماد على الخارج. إضافة إلى تزايد القوة العسكرية الصينية، حيث تم في بداية يناير 2021، تحديث قانون الدفاع الوطني الصيني ليشمل التنمية الاقتصادية

كأساس للعمل العسكري، مما يعني أن الصين تسعى لدمج التكنولوجيا التي يتم استخدامها على الصعيد الاقتصادي كأساس للتطوير العسكري206.

كما أعلنت الصين في عام 2020 عن ميزانية دفاعية قدرها 178.2 مليار دولار، بزيادة حوالي 6.6% عن العام السابق، وبينما تبلغ الميزانية السنوية للصين حوالي ربع الإنفاق الدفاعي السنوي للولايات المتحدة؛ وتتغير هذا التقييم عندما يتم تحليل الميزانيات العسكرية من منظور القوة الشرائية. ففي عام 2017، تم قياس ميزانية الدفاع الصينية بالاعتماد على مؤشر القوة الشرائية، وقد بلغت 87% من ميزانية الدفاع للولايات المتحدة في ذلك العام. وهو ما أثار حفيظة وكالة الاستخبارات الدفاعية الأمريكية من أن الصين تبني قدراتها العسكرية في المجالات الجوية والبحرية والفضائية والمعلوماتية، مما سيمكنها من تعزيز سيطرتها الإقليمية في آسيا[207].

ويبقى السيناريو الأفضل لأمريكا والصين والنظام العالمي هو "التعايش التنافسي" –أحد السيناريوهات المحتملة لعالم ما بعد كورونا– وهناك مجالات للتعاون المشترك بين الصين من ناحية، والولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين والآسيويين من ناحية أخرى، ومن أهم هذه المجالات إصلاح المنظومة الاقتصادية العالمية وتقليص المفارقات الاجتماعية ومكافحة الفقر والهشاشة

---

[206] إيمان فخري: رؤية مقترحة لإستراتيجية موحدة للأطلسي ضد الصين.مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. 05 أبريل، 2021.

[207] المصدر السابق

والمجاعة والأوبئة والتغير المناخي، ومنع انتشار الأسلحة النووية، وحفظ السلام الدولي.

الفصل التاسع
الأولويات المستقبلية للنظام الدولي

تتمثل الأولويات المستقبلية للنظام الدولي في مواجهة التحديات العالمية المشتركة التي تم التطرق إليها بتفصيل في الفصول السابقة من الكتاب، وهي

محددة في 3 مستويات، ويمثل كل مستوى الترتيب الزمني للاستراتيجيات والبرامج الاستعجالية الكفيلة بمعالجة تداعيات هذه التحديات والاكراهات المرتبطة بها، وهي كالتالي:

معالجة تداعيات الجائحة

يتعلق المستوى الأول بمعالجة تداعيات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرات الإغلاق الكبير واستئناف النشاط الاقتصادي وإنقاذ القطاعات المتضررة وعلى رأسها: التصنيع والإنتاج العالمي، قطاع الطيران والسياحة، الصناعات النفطية العالمية، ومعالجة إشكالية انعكاس منحنى العائد على سندات الخزانة لعامين وعشر سنوات ومعه معالجة اضطرابات البورصات العالمية وهشاشتها، وإصلاح المعاشات التقاعدية وحسابات التوفير الفردية (إذا لم يتم تعويض هذه الخسائر الاستثمارية فإن الحكومات قد تواجه زيادة بنحو 60% في مساهمات التقاعد للسنة المالية 2021)، علاوة على انقاذ الشركات المعسرة والمفلسة وتلك التي تشتغل في القطاع غير المهيكل حيث أدت الجائحة إلى فقدان 30 في المائة من النسيج المقاولاتي[208].

من أهل الأولويات المستعجلة للمنتظم الدولي، ضرورة العمل الجماعي والمستمر من أجل معالجة اضطرابات التوازنات الاجتماعية العالمية المتمثلة في[209]:

---

208 د. نوفل الناصري: في الحاجة إلى اقتصاد عالمي بديل. يوليوز 2020

209 المرجع السابق

1-تهديد الامن الغذائي: حيث حذّر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، في تقريره الصادر في أبريل 2020 من ارتفاع عدد الأشخاص المعرضين للنقص الحاد بالغذاء، وأن العدد قد يتضاعف نهاية هذه السنة ليصل إلى 265 مليونا-6,7 مليون شخص إضافي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا -.

2- سقوط نحو نصف مليار شخص نحو الفقر: حسب تقرير لمنظمة "أوكسفام" ما بين 6% إلى 8% من سكان العالم قد يلحقون بركب أولئك الذين يعيشون حاليا تحت خط الفقر. تؤكد هذه التقديرات أن الفقر العالمي قد يتفاقم لأول مرة منذ 1990، مماُ يعيد بعض البلدان إلى مستويات فقر لم تشهدها منذ نحو ثلاثة عقود.

3- ارتفاع البطالة العالمية: وحسب تقرير منظمة العمل الدولية الصادر عن" مرصد كوفيد 19 وعالم الشغل"، تأثر أكثر من أربعة أخماس -81 بالمئة- من القوى العاملة العالمية والبالغ عددها 3.3 مليار شخص من الإغلاق الكلي أو الجزئي لأماكن العمل. وهناك حوالي مليار و600 مليون من العمال في القطاع غير المهيكل، أي ما يعادل نصف عمال العالم مهددون بفقدان مصادر دخلهم.

إنقاذ النظام الدولي من ورطات الاقتصاد العالمي

ويتمثل المستوى الثاني من الأولويات العالمية المستقبلية على العمل الحثيث لكل القوى الدولية من أجل إعادة بناء نظام مالي مستقر ومستدام وبناء نظام إيكولوجي عالمي مستدام، والهدف هو إخراج النظام الدولي من ورطات الاقتصاد العالمي الخمس والعمل على تحويل هذا الأخير إلى اقتصاد إنساني.

تتمثل ورطات الاقتصاد العالمي في ما يلي:

1. الخروج من ورطة ارتهان الاقتصاد العالمي لسلاسل التوريد العالمية: جاء هذا الارتهان من المبدأ القائم على مضاعفة الربح من خلال خفض التكاليف واعتماد تقسيم الانتاج بين مختلف الدول وتوزيع سلاسل الامدادات عليها، والمحصلة الصادمة، هو اعتماد النمو العالمي الحالي بالأساس على استمرارية سلاسل التوريد العالمية وعلى مدى سيولتها ومرونتها؛ فإذا تعطلت، تعطلت معها السيولة المالية وانكسرت الإمدادات الاستثمارية، وتراجع الاقتصاد وتوقفت بسببه التنمية. هناك تركيز كبير لمنظومات سلاسل القيمة العالمية في 7 دول وهي الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، حيث تمثل هذه الدول 60% [210]من العرض والطلب العالميين –الناتج المحلي الإجمالي–، ويشكلون 65% من التصنيع العالمي، ويمثلون 41% من الصادرات الصناعية العالمية.

[210] Richard Baldwin & Beatrice Weder di Mauro, "Economics in the time of COVID-19", London, Centre for Economic Policy Research, March 2020.

فبطبيعة الحال سيصبح الاقتصاد العالمي ككل مرهون بالحالة الاقتصادية لهذه الدول التي تتحكم في التجارة وفي سلاسل التوريد العالميتين.

2. الخروج من ورطة المديونية العالمية: ضربت جائحة كورنا الاقتصاد العالمي في وقت وصلت في الديون مستويات قياسية لم تكن في حالات الركود والأزمات المالية القبلية التي عرفها العالم. فحسب تقرير صادر عن معهد التمويل الدولي، فإن ديون العالم ارتفعت بنحو 10.8 تريليون دولار لتتجاوز 255 تريليون دولار بنهاية العام الماضي وهو ما يشكل 322% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي أن ديون العالم تفوق ثلاث مرات أمثال ما ينتجه

فقد بلغ مستوى الديون في قطاع الشركات الأميركية 75% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، محطما الرقم القياسي السابق الذي سجل عام 2008، حيث أن الشركة الأميركية المتوسطة تتقيد بديون تساوي ستة أضعاف أرباحها السنوية، ووصل بذلك سوق ديون الشركات ما قيمته 16 تريليون دولار. أما ديون الشركات في الصين فقد تضخمت في العقد الماضي أربعة أضعاف، لتصل إلى أكثر من 20 تريليون دولار، وحسب تقديرات البنك الدولي فإن عُشر هذا الدين يقع على كاهل الشركات التي تعتمد على الإقراض الموجه من الحكومة للبقاء في السوق، بمعنى أن انتاج الاقتصاد العالمي بالإضافة لمديونيته المفرطة يقوم على شركات تعيش على الديون وهي عاجزة حتى عن دفع أقساط الفائدة على ديونها.

3. ورطة الانفصال الواضح بين الأسواق المالية من ناحية، وتطور الاقتصاد الحقيقي: يعتبر الاقتصاد المالي جزء من الاقتصاد الذي يتكون من الأسواق النقدية والمؤسسات المالية والأبناك، ويتمحور حول الأصول المالية وأنواعها والعملاء الذين يشتغلون فيها وقيودها والقواعد المنظمة للعمل بها. ويؤثر الاقتصاد المالي على الاقتصاد الحقيقي وذلك لكونه اقتصادا وهميا قائم على المخاطرة والمضاربة من أجل وزيادة حجمه، وليس بالمعاملات الحقيقية المادية، الأمر الذي يؤدي لتراجعات الناتج الحقيقي. ويتجلى ضرر الاقتصاد المالي، باعتماده بشكل كبير على المشتقات المالية[211]، ففي عام 1999 كانت قيمة المشتقات المالية في حدود 100 تريليون دولار، وفي السنة الماضية 2019، قفزت قيمتها إلى 640 تريليون دولار، بينما حقق الناتج المحلي الإجمالي العالمي 86.6 تريليون دولار، أي أن قيمة المشتقات المالية تبلغ 7 أضعاف ونصف الناتج المحلي، بنما كانت تضاعفه 3 مرات قبل 20 سنة.

4. منطق الاقتصاد العالمي القائم على الانتاج دون حدود والمؤدي لاستنزاف الموارد: حسب تقرير شبكة البصمة العالمية[212] يتجاوز استهلاك البشرية

---

[211] المشتقات ليست أصولاً في حد ذاتها، بل هي صفقات مالية تخص الأصول، والكثير منها ليس إلا محض مراهنات، فيتحول الأمر من المتاجرة إلى المقامرة. وحتى تسميتها تدل على ذلك، فالمشتقات جاءت من التعبير الرياضي الاشتقاق، الذي يرمز إلى متغير مشتق من متغير آخر، وعلى ذلك فإن هذه المشتقات ليست لها قيمة في حد ذاتها، وإنما تأخذ قيمتها من أصل آخر، وهو الأصل الكامن وراء الأصل المشتق. وباعتبارها معاملات صفرية، أي ما يربحه أحد طرفي الصفقة يخسره الطرف الآخر، فإن عقود المشتقات لا تحقق أي قيمة مضافة للأصل الذي عقدت عليه ولا تعزز بذلك لا الاستثمار ولا الاقتصاد الحقيقي.

[212] Earth Overshoot Day 2019 is July 29th, the earliest ever, Global Footprint Network. 26 JUNE 2019. https://www.footprintnetwork.org/2019/06/26/press-release-june-2019-earth-overshoot-day

70٪ من الموارد المتاحة. بعبارة أخرى، هناك حاجة إلى ما يعادل 1.7 كرة أرضية لتلبية احتياجات البشر، وهكذا يكون الاقتصاد العالمي يعيش عجز بيئي منذ أوائل السبعينيات بسبب تناقض السلوك الاقتصادي مع كيفية استخدام الموارد المحدودة لتحقيق احتياجات المجتمعات وما ترتب عن ذلك من استنزاف شديد للأنظمة البيئية ولموارد وثروات الكرة الأرضية. (لو اعتمد العالم أجمع الاسلوب الأمريكي في العيش، لكنا بحاجة إلى موارد 5 كرات أرضية من أجل تلبية حاجيات سكان العالم،)

5. ورطة ارتباط التنمية بتعمق حدة التغيرات المناخية، فالإنتاج والاستهلاك المفرط يؤدي إلى التلوث وإلى التغيرات المناخية وارتفاع درجة الحرارة في الغلاف الجوي أدت إلى حدوث موجات جفاف وتصحر لمساحات كبيرة من الأرض وما نتج عنه من كوارث زراعية وفقدان بعض المحاصيل، وتسبب في تغيير دورة الماء، وزيادة تعرية التربة والانهيارات الأرضية، وانخفاض التنوع الحيوي، بالإضافة لوقوع أحداث متطرفة في الطقس وارتفاع عدد العواصف وشدة الأعاصير، مع زيادة حرائق الغابات وازدياد الفيضانات بسبب ذوبان أجزاءً كبيرة من الجليد وأتسبب في ارتفاع مستوى سطح البحر وغرق الجزر المنخفضة والمدن الساحلية وانقراض العديد من الكائنات الحية. هذا علاوة على انتشار الأمراض المعدية في العالم.

الحاجة إلى اقتصاد عالمي إنساني

من بين الأولويات العالمية، تصحيح المرتكزات والأسس التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي والتي تطرقت إليها بتفصيل في كتاب "في الحاجة لاقتصاد عالمي بديل"، فما وصل إليه الاقتصاد العالمي من مظاهر الظلم والتغول واللاإنسانية يَفرض ضرورة تصحيح الأمر وتبنّي مقاربات وإجراءات من الأعلى إلى الأسفل Top down تؤسس للطابع الاجتماعي والإنساني في ديناميكية السوق من خلال تدخل الدولة للحفاظ على التوازن الاجتماعي والتقليل من تفاوت الثروة والدخل في المجتمع ومكافحة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للأزمات المالية الدورية، حيث تمتلك الدولة القوة القانونية والتنفيذية للتدخل لتصحيح اختلالات نظام السوق الحر الظالم للطبقات الفقيرة والهشة والضعيفة، من خلال اعتماد نظام الضرائب التصاعدي، وإحداث صناديق التعويض عن فقدان الشغل، وتقوية دور هيئات المجتمع المدني المساعدة لهؤلاء الفئات المحتاجة، مع تعميم نظام التغطية الصحية وتعزيز نظام المعاشات، وتوفير الخدمات العامة بجودة أكبر وبتكلفة أقل أو مجانيا في مجالات كالتعليم والصحة والسكن ومرافق البنى التحتية. إضافة إلى إحداث آليات التوازن والاستقرار ما بين حركة الأسعار والأجور بما يضمن المحافظة على الاستقرار النسبي للأسواق.

يقتضي الأمر كذلك "أنسنة نظام الاقتصاد العالمي" والتحول نحو "علم اقتصاد إنساني"، والانطلاق من حاجيات ومتطلبات الإنسان وهم ما سيمكن

الاقتصاديين من فهم أعمق لسلوك الإنسان بدل النماذج الرياضية والمناهج الإحصائية التي جعلت من الاقتصاد علم جاف لا يعكس حقيقة الواقع ويفشل في تفسير سبب تصرف الناس بنفس الطريقة التي يتصرفون بها في علاقاتهم الشخصية مع العائلة والجيران والأصدقاء. تتوافق هذه الدعوة لأنسنة نظام الاقتصاد العالمي مع أفكار ومنهج العالم الاقتصادي والفيلسوف الهندي " أمارتيا كومار سن"[213] الذي اقترح على المنتظم الدولي والمؤسسات الدوليّة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي اعتماد مؤشر جديد للتنمية، يأخذ في طياته حقوق الإنسان الاجتماعية والصحيّة والبيئيّة إضافةً إلى البعد الاقتصادي. وذلك من خلال القضاء على الفقر، تعزيز الديمقراطيّة، مكافحة المجاعات والأزمات والصراعات، التأكيد على فعالية المرأة، التغيير الاجتماعي، تشجيع الثقافة والدفاع عن حقوق الإنسان. وأيضًا من خلال تحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية والأغذية والرعاية الصحيّة الإنسانية والتعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتسيير الحكم الرشيد، وتوسيع قدرة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال[214].

---

[213] هو عالم اقتصاد وفيلسوف هندي، يعمل بالتدريس في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. قدم إسهامات عديدة حول اقتصاد الرفاه، نظرية الخيار الاجتماعي، العدالة الاجتماعية والاقتصادية ونظريات اقتصادية حول المجاعات، ومؤشرات قياس رفاه مواطني الدول النامية. حصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام لعمله عن اقتصاد الرفاه.

[214] أمارتيا سن، ترجمة شوقي جلال، "التنمية حريّة"، عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، ماي 2004

وقد دفع هذا الأمر المفكر الاقتصادي وأستاذ القانون الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 2002 فيرنون سميث[215] وأستاذ الاقتصاد التجريبي ومدير معهد سميث للاقتصاد السياسي بارت ويلسون[216]، إلى صياغة مقاربة متكاملة لعلم الاقتصاد الإنساني Humanomics، في كتاب مرجعي قيّم صادر في 2019 [217]، حاولوا فيه الاستفادة من مختلف العلوم الاجتماعية، لا سيما في المجالات التي يرتبط فيها التحليل الاقتصادي بتخصصات أخرى مثل الاقتصاد السياسي المقارن والاقتصاديات المؤسسية الجديدة والاقتصاد السلوكي، بالإضافة إلى الاعتماد على توليفات تكاملية تتضمن روابط بين الاختيار الفردي والمؤسسات والنتائج الاجتماعية. واستلهم المؤلفين أفكار ادم سميث بشأن المشاعر الأخلاقية، وذلك في محاولة للنظر إلى الإقتصاد على أنه نظام من صنع بشر يفكرون ويشعرون ويتفاعلون مع بعضهم البعض، وليس مجرد إطار لعلاقات بين كميات أو متغيرات اقتصادية. ويؤكد سميث وويلسون أنه خلال الـ 250 عامًا الماضية، فقد الاقتصاديون الرؤية لمجموعة كاملة من المشاعر والتفكير والمعرفة البشرية في الحياة اليومية. ويعتقد المؤلفين أنه يمكن لنموذج آدم سميث للاشتراكية أن يعيد إضفاء الطابع الإنساني على اقتصاديات

---

[215] حصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية في عام 2002 عن "وضع التجارب المعملية كأداة في التحليل الاقتصادي التجريبي ، وخاصة في دراسة آليات السوق البديلة". وهو عضو مؤسس في معهد العلوم الاقتصادية بجامعة تشابمان ومعهد سميث للاقتصاد السياسي والفلسفة

[216] هو عضو مؤسس في معهد العلوم الاقتصادية وعضو مؤسس ومدير معهد سميث للاقتصاد السياسي والفلسفة. شارك في تدريس دورات العلوم الإنسانية لما يقرب من عقد من الزمن

[217] Vernon L. Smith, Bart J. Wilson. "Humanomics: Moral Sentiments And The Wealth Of Nations For The Twenty-First Century". Publisher: Cambridge University Press, Year: 2019. ISBN: 1107199379, 9781107199378, 1316648818, 9781316648810

القرن الحادي والعشرين من خلال تحريكه بالمشاعر والشعور بالأشياء التي بنيت عليها العلاقات البشرية، وذلك عن طريق دمج رؤى من نظرية المشاعر الأخلاقية وثروة الأمم في التحليل التجريبي المعاصر، ويعتبران أن هذه التوليفة ستساهم في تحسين أسس الاقتصاد كعلم نافع وضروري للبشر.

بناء نظام دولي إنساني متعدد الأقطاب

ويتمثل المستوى الثالث من أولويات الاشتغال العالمية في إعادة بناء نظام دولي إنساني متعدد الأقطاب يساعد على تحقيق الاستقرار العالمي وتوحيد الجهود العالمية لمواجهة الإكراهات المشتركة والتي من المحتمل أن تتضاعف بسبب حدة التنافس "الأمريكي–الغربي" و"الصيني–الروسي" وما ترتب عليه من تجاذبات مهددة للمكتسبات العالمية ومن صراعات تنبؤ باحتمالية السقوط في حرب ستأتي على الأخضر واليابس ولن يكون فيها منتصر بل سيخسر الجميع.

لقد أتاحت المتغيرات الدولية والإقليمية التي مر بها النظام الدولي لكل من روسيا والصين في بناء دور سياسي دولي فاعل ومؤثر لخلق التوازن الاستراتيجي فيما بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وقد شرعت الدولتان في إقامة المناورات البحرية المشتركة بين كلاً من روسيا والصين وإيران خلفت آثاراً ستبقى لعقود طويلة من الزمن لأنها تُعد إعلانا لبداية النهاية الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية على العالم، كما وتهدف هذه المناورات شكلياً إلى

استهداف عدو مشترك بين الدول الثلاث ضمن مساحة 17 ألف كلم في بحر عمان والمحيط الهندي، ومن الطبيعي ألا يتواجد عدو مشترك تتدرب على محاربته هذه الدول القوية في محيطها[218]، إلا أن كلاً منها على حدة يهدف لإيصال رسالة للعالم أجمع بأن الخروج عن سلطة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية أصبح أمرا واقعا، ومما لا شك فيه أن السياسة التي اتبعها الرئيس الأميركي ترامب دفعتْ هذا الحلف إلى التعاون في مناورات ما يسمى بالحزام الأمني البحري لتوظيف مصادر القوة التي تمتلكه الأطراف في موازنة القوة الأمريكية أو التفوق عليها من دون أن تكون هناك تحالفات استراتيجية في ما بين هذه الدول[219].

الأكيد أن هذه المرحلة الانتقالية وهذا التغيير المضطرب في هيكل النظام الدولي سيؤدي إلى مخاطر وصراعات بين القوى الكبرى، وكما يؤكده التاريخ، فإن صراعات القوى العظمى على مسألة الهيمنة المادية والإيديولوجية دائماً ما تؤدي إلى اندلاع حروب كبرى؛ وقد دفع التوتر غير المسبوق بين واشنطن وبكين في 2018 وزيرا الدفاع في البلدين ليتحدثا لأول مرة عن إمكانية حدوث "نزاع مسلح" أمام حوار شانجري–لا الأمني السنوي في سنغافورة، فالقائم بمنصب وزير الدفاع الأمريكي باترك شاناهان قال إن بلاده لا يمكن أن "تتجنب السلوك الصيني" الذي يهدد حلفاء واشنطن في آسيا، كما أن وزير

---

218 صفاء حسين علي: النظام السياسي الدولي في ظل التحالفات الدولية التحالف الاستراتيجي الروسي الصيني انموذجا. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية/المجلد 10 العدد 36 العام 2021

219 المرجع السابق

الدفاع الصيني وصف أي صراع عسكري بين بلاده والولايات المتحدة سيكون كارثة على العالم.

علاوة على ذلك دفع التوتر العسكري بين الصين والولايات المتحدة، بكين لتخطو خطوات غير مسبوقة في تعاونها العسكري مع موسكو وهما يدركان أن تحالفهما معاً سيخلق"ردعاً عسكرياً" لجموح واشنطن نحو أي عمل عسكري ضد أي من البلدين. وقد جرت مناورات غير مسبوقة في سبتمبر 2018 بين الجيشين الروسي والصينى هي الأكبر في تاريخ روسيا أطلق عليها «فوستوك 2018 » شارك فيها أكثر من 1000 طائرة روسية، و300 ألف عسكري، وأسطول المحيط الهادئ، والأسطول الشمالي، وقوات الإنزال بالكامل، وشاركت الصين بـ3200 عسكري، و900 قطعة عسكرية بينها مقاتلات ومروحيات[220].

<u>وفاق القوى الجديد</u>

لا يمكن أن يُرسي هذا التوتر العسكري والتنافس السياسي والصراع الاقتصادي الأمريكي–الصيني الاستقرار المطلوب للنظام العالمي في القرن الـ 21، ولن يستطيع التعاون الثنائي الأمريكي الصيني تحقيق الاستقرار العالمي، حيث سيكون لدى الدولتين ما يكفي من المشكلات في إدارة علاقاتهما المتبادلة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وبالتالي، سيكونان في حاجة ماسة إلى تلقي الدعم والمساعدة من الآخرين. ثم إن هذه القيادة المشتركة ستؤدي إلى توزيع

---

[220] د. أيمن سمير: الناتو الصيني الروسي. 12 يونيو 2019.
https://www.albayan.ae/opinions/articles/2019-06-12-1.3581579

مناطق النفوذ بين الدولتين في العالم، مما يشجع الميولات التوسعية، ويزيد من احتمالية التنافس والانقسام الاقتصادي وانتشار الأسلحة والصراع الإقليمي. وهو ما يقتضي ضرورة البحث عن مسار جديد قابل للتطبيق.

وفي هذا الإطار نشر المجلس الأميركي للشؤون الخارجية دراسة للدبلوماسي والسياسي السابق ريتشارد هاس مع تشارلز كوبتشان بعنوان «وفاق القوى الجديد، كيفية منع وقوع كارثة وتعزيز الاستقرار في عالم متعدد الأقطاب» أو ما سموه ب «وفاق القوى الجديد» أو The New Concert of Powers[221] يستدعي من التاريخ تجربة القرن التاسع عشر حينما جرى حدثان مهمان؛ الثورة الفرنسية وما تبعتها من الحروب النابليونية وما نتج عنهما من تغيرات جذرية في القارة الأوروبية القائدة للنظام العالمي، بما فيها الثورة الصناعية الأولى. وبزوغ مجمع من 5 قوى، هي بريطانيا وفرنسا وبروسيا والنمسا وروسيا، قامت بإدارة شؤون العالم معاً بخلق استقرار في القارة، ومن بعدها إدارة نفوذها في العالم من خلال الاستعمار وأمور أخرى اقتصادية واستراتيجية. هذه العملية كما وصفها هنري كيسنجر في كتاب "استعادة العالم A World Restored " أكسبت العالم 100 عام من السلام، وساهمت في الحد من الصراعات الكبرى من نهاية نابليون في 1815 حتى نشوب الحرب العالمية الأولى[222].

---

[221] By Richard N. Haass and Charles A. Kupchan: The New Concert of Powers, How to Prevent Catastrophe and Promote Stability in a Multipolar World. March 23, 2021. https://www.foreignaffairs.com/articles/world/2021-03-23/new-concert-powers

[222] عبد المنعم سعيد. نظام عالمي جديد مرة أخرى. جريدة الشرق الأوسط 19 مايو 2021 رقم العدد 15513

ويرى الكاتبان أن العالم يمر بلحظة انتقالية مماثلة تتطلب إحداث نظام يجري فيه وفاق بين مجموعة من القوى الدولية من أجل تنظيم جديد للعالم أكثر كفاءة وواقعية، ويقدمان بذلك رؤية أمريكية جديدة لهيكل النظام الدولي تنطلق من أن أفضل وسيلة لتعزيز الاستقرار العالمي في القرن الـ21 هي الوفاق وخلق مساحات من التفاهم المشترك بين القوى الكبرى، وذلك من أجل تعزيز التعاون الدولي، وكبح جماح المنافسة الجيوسياسية والإيديولوجية، والتي عادة ما تصاحب التعددية القطبية.

ويمكن للوفاق أن يشكل آلية لإجراء حوار استراتيجي حقيقي ومستدام، يساهم في تدبير الاختلافات الجيوسياسية والإيديولوجية في سبيل الحفاظ على المصالح المشتركة والمتنافسة، وهو يمثل كذلك تحالف مرن على عكس سلوك القوى الكبرى داخل مجلس الأمن، والذي دوماً ما يصاب بالشلل التام بسبب الإسراف في استعمال حق الفيتو. ويمكن القول إن الهدف الرئيسي من الوفاق الجديد ذي الطابع الاستشاري، هو التصدي للأزمات الناشئة والتداول حول مسألة إصلاح المؤسسات القائمة، وصياغة قواعد جديدة تتواءم مع التغير القائم، مع ترك المسائل التشغيلية مثل نشر بعثات حفظ السلام، والقيام بأعمال الإغاثة، وإبرام اتفاقيات دولية جديدة خاصة بالمناخ للأمم المتحدة والمنظمات المعنية الأخرى، وقد يكون ذلك مهماً في ظل ما تعانيه الأمم المتحدة من أزمات بيروقراطية وهيكلية.[223].

---

[223] By Richard N. Haass and Charles A. Kupchan: The New Concert of Powers, How to Prevent Catastrophe and Promote Stability in a Multipolar World. March 23,

هيكلة ومهام الوفاق الدولي الجديد

تقترح دراسة ريتشارد هاس وتشارلز كوبتشان أن يتكون الوفاق من 6 أعضاء نظرا لمكانتهم الحالية ولوزنهم الاقتصادي والعسكري ولآفاقهم المستقبلية وهم: الصين، والاتحاد الأوروبي، والهند، واليابان، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، ويُقترح أن تُمثل الدول فيه على قدم المساواة، وسيكون له ثقل كبير، لكون أعضاءه الست يسيطرون على أكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والإنفاق العسكري العالمي كذلك، وهو ما سيمنحه نفوذاً جيو– سياسياً كبيراً. كذلك، سيكون هناك تمثيل دائم في مقر الوفاق الدولي لأربع منظمات إقليمية: الاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الدول الأمريكية، ورابطة الآسيان، وذلك لتمثيل هذه المناطق والمشاركة في تشكيل جدول الأعمال والقيادة العالمية، إلى جانب المشاركة في مناقشة القضايا التي تؤثر على هذه المناطق واقتراح الحلول البديلة وطرق المعالجة.

ولضمان نجاح مهمة الوفاق الدولي الجديد سيعتمد هذا الأخير على الحوار لبناء توافق في الآراء بدلاً من القواعد المقننة، وسيحترم الوضع الإقليمي الراهن وتصورات السيادة؛ وبالتالي، سيمتنع عن استخدام القوة العسكرية أو غيرها من التدابير القسرية لتغيير الحدود القائمة أو إسقاط الأنظمة، ولن يستخدم هذه القوة إلا في حال توافر الإجماع الدولي على ذلك. كما سيوفر الوفاق مكاناً مثالياً لمناقشة قضية تأثير العولمة على السيادة، ومن ثم الحاجة إلى حجب الحصانة

2021. https://www.foreignaffairs.com/articles/world/2021-03-23/new-concert-powers

السيادية عن الدولة في حالة ارتكاب أنشطة، مثل: الإبادة الجماعية، وإيواء ورعاية الإرهابيين، أو التدمير المتعمد للغابات بما يؤدي إلى تفاقم مشكلة تغير المناخ[224].

سيساعد الوفاق الدولي على ألاّ تشمل المنافسة الإيديولوجية والسياسية بين أمريكا والصين دول العالم مثلما حدث إبان الحرب الباردة، إذ من المرجح أن يلعب الاتحاد الأوروبي وروسيا والهند، فضلاً عن الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية ودول كبيرة مثل البرازيل وإندونيسيا وتركيا، دوراً في تحقيق التجاوب بين القوتين العظميين، بل والحفاظ على قدر كبير من الاستقلالية.

يمكن اعتبار الوفاق الدولي الجديد كمجموعة اتصال دائمة ذات نطاق عالمي لمواجهة التحديات العالمية الصعبة، على غرار المجموعات التي أقيمت وساهمت بشكل كبير بحل الإشكالات التي أحدثت من أجلها ومثال ذلك المحادثات السداسية حول البرنامج النووي لكوريا الشمالية، ومجموعة 5+1 الخاص بالتفاوض مع إيران حول برنامجها النووي، ومجموعة نورماندي التي كانت تسعى إلى حل دبلوماسي للصراع في شرق أوكرانيا.

ولتجنب نفس الشلل الذي يعرفه مجلس الأمن، فإن الأعضاء الدائمين في الوفاق لن يمتلكوا حق الفيتو، وإنما سيكون العمل قائماً على تحقيق التنسيق والتوافق في الآراء، وسيعمل الوفاق بالأساس على الحفاظ على الوضع الإقليمي الراهن، والوقوف حائلاً أمام محاولات تغييره أو قلبه؛ ولكن إذا ظهرت

---

[224] المرجع السابق

دولة معتدية تهدد مصالح الأعضاء الآخرين، فسيتم طردها من المجموعة، وحشد كافة الأعضاء لمواجهتها .

ومن أجل تعزيز تضامن القوى العظمى، اقترح مهندسو هذا الوفاق الجديد التركيز على مسألتين أساسيتين:

الأولى، تشجيع احترام الحدود القائمة ومقاومة التغييرات الإقليمية من خلال الإكراه أو استخدام القوة؛ وبالتالي، سيتعامل مع ادّعاءات إعمال الحق في تقرير المصير بحذر شديد. كما سيتعامل الوفاق مع الدول الفاشلة أو تلك التي تنتهك بشكل منهجي حقوق الإنسان أو أحكام القانون الدولي المقبولة على نطاق واسع بشكل منفصل أو على أساس كل حالة على حدة.

الثانية، محاولة توليد استجابات جماعية للتحديات والأزمات العالمية، وذلك من خلال تعزيز الدبلوماسية وتحفيز المبادرة المشتركة وإسناد التنفيذ إلى المنظمة المناسبة مثل الأمم المتحدة عند القيام بعمليات حفظ السلام، أو صندوق النقد الدولي عند تقديم الائتمان في حالات الطوارئ، أو منظمة الصحة العالمية عند اتخاذ إجراءات تخص الصحة العامة.

كما سيستثمر الوفاق في جهد طويل الأجل لتكييف القواعد والمؤسسات الحالية مع التغيير العالمي، وسيناقش أفضل السبل لتعديل القواعد والممارسات الدولية من أجل التناغم مع العالم الجديد المترابط. وفي هذا الصدد، من الممكن أن يساهم الوفاق في مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومعالجة البرنامج النووي لكل من إيران وكوريا الشمالية. أضف إلى ذلك، أن الوفاق سيكون مكاناً مناسباً لمعالجة قضية تغير المناخ، من خلال وضع أهداف جديدة لتقليل

غازات الاحتباس الحراري واعتماد معايير جديدة للتنمية الخضراء، لا سيما وأن أكبر الدول المسببة لهذه الانبعاثات (الصين، والولايات المتحدة، والهند، واليابان، وروسيا، والاتحاد الأوروبي) ممثلة بصفة دائمة في المجموعة، وهي مسؤولة عن 65% من الانبعاثات العالمية. وكذلك الأمر بالنسبة لمواجهة جائحة "كورونا".

هناك بعض الاعتراضات حول مقترح إنشاء الوفاق الدولي الجديد، على اعتبار أن هذه المهام يمكن أن تقوم بها مجموعة العشرين، غير أن المهمة الرئيسية لهذه الأخيرة تتمحور حول إدارة الاقتصاد العالمي وهي بمثابة المجلس الاقتصادي للنظام الدولي ولا تقوم محله، فقد تم تأسيسها ضمن سلسلة من المُبادرات التي أتت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتي هدفت إلى الزيادة من التنسيق الدولي حول السياسات الاقتصادية، وتشمل هاته المُبادرات مُؤسسات مثل بريتون وودز، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. وشملت القضايا التي نوقشت في القمم الأولى للمجموعة الإصلاحات المحلية لتحقيق "نمو مستدام"، والطاقة العالمية وأسواق الموارد العالمية، وإصلاح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتأثير التغيرات الديموغرافية والمُنافسة في الأسواق المالية والطاقات النظيفة والتنمية الاقتصادية والعناصر المالية للنمو والتنمية.

علاوة على ذلك، الأعضاء الحاليين لمجموعة العشرين يمثلون نحو 65.2 ٪ من سكان العالم، فالقارة الآسيوية ممثلة بالصين والهند وإندونيسيا واليابان وكوريا الجنوبية والسعودية. أما أفريقيا فتمثيلها متواضع فتمثله جنوب أفريقيا

فقط أما أمريكا الجنوبية فتمثلها الأرجنتين والبرازيل؛ وأوروبا تمثلها أربع دول من الإتحاد الأوروبي وتمثل نفسها وهي: بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، إضافة لروسيا وتركيا وأمريكا الشمالية تمثلها أمريكا، وكندا، والمكسيك، وأستراليا تمثلها أستراليا.

بخصوص مجموعة الثماني، قد أعلن زعماء العالم في قمة في بيتسبرغ في سبتمبر 2009 أن مجموعة العشرين تحل فعليا محل مجموعة الثماني[225] باعتبارها المجلس الاقتصادي الرئيسي للدول الغنية.

وبالنسبة للأمم المتحدة وإن كانت ستظل منتدى عالمياً أساسياً، إلا أن ما تعيشه اليوم من جمود وغياب التأثير المباشر والقوي في مجريات الأحداث يوضح مدى القيود المفروضة على عملها. فالأداة الرئيسية للمنظمة –مجلس الأمن – تقف عاجزة أمام التصدي لأي أزمة بسبب حق الفيتو، والذي وإن كان يناسب عالم 1945، إلا أنه لم يعد كذلك. كما أن عملية توسيع العضوية في مجلس الأمن إذا نجحت في التكيف مع التوزيع الجديد للقوة، إلا أنها ستجعل المنظمة أقل فعالية مما هي عليه. لذا، سيكون من المفيد للمنظمة أن تستمر في أداء وظائفها المختلفة، بما في ذلك توفير الإغاثة الإنسانية وحفظ السلام، لأنها لن تستطيع أن ترسي دعائم الاستقرار العالمي في القرن الـ 21[226].

نجاح الوفاق الدولي

---

[225] تضم الدول الصناعية الكبرى في العالم وهم: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، روسيا الاتحادية ، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا، وكندا. وقد تشكلت من دمج دولة روسيا في مجموعة السبع.

[226] By Richard N. Haass and Charles A. Kupchan: The New Concert of Powers, How to Prevent Catastrophe and Promote Stability in a Multipolar World

نجاح الوفاق الدولي هو بداية إنقاذ الاستقرار في النظام الدولي الحالي، وهو خطوة أولى نحو تصحيح مساره وتحقيق الإجماع حول التوافقات العالمية لتخطي مطبّات المرحلة الانتقالية والتوجه نحو نظام دولي متعدد الأقطاب ومتماسك يقوم على أساس المبادئ المتفق عليها وعلى تحقيق المصلحة العالمية. وتتمثل الخطوة الأولى في ضرورة اعتراف الغرب وعلى رأسهم أمريكا بأن النظام الليبرالي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية لا يمكن أن يُرسي الاستقرار المطلوب للنظام العالمي في القرن الـ 21، وهو ما يقتضي من الإدارة الأمريكية ضرورة البحث عن مسار جديد للحفاظ على مكانتها العالمية ومواصلة القيام بأدوارها الريادية في المنظومة الدولية.

وحسب تشارلز كوبشان عضو مجلس العلاقات الخارجية، وأستاذ الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون ومؤلف كتاب "العزلة: تاريخ الجهود الأمريكية لحماية نفسها من العالم"، يمكن للإدارة الأمريكية الحالية برآسة بايدن أن تجد لنفسها خيارا ثالث في سياستها الخارجية يمكّنها من تجاوز ورطتها الحالية ويمكنها من استرجاع مكانتها في النظام الدولي. وقد جاءت هذه الرؤية في دراسة لتشارلز كوبشان نشرت في مجلة "السياسة الخارجية" في بداية 2021 بعنوان "المسار الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية"[227].

تخلص الدراسة أن في فترة ما بعد "ترامب" لا تمتلك الولايات المتحدة رفاهية الانسحاب من التفاعل مع النظام العالمي، ولكن لا تتوافر لديها كذلك الأدوات

[227] Charles A. Kupchan, The Case for a Middle Path in U.S. Foreign Policy, Foreign Policy, January 15, 2021

الكافية واللازمة لتتمكن من قيادة العالم مرة أخرى، لذلك من المنطقي أن تتبنى الولايات المتحدة نهجًا وسطيًا لكي تصبح مركز للاستقرار الاستراتيجي في العالم. ولتحقيق ذلك تحتاج الولايات المتحدة إلى ما أطلقت عليه الدراسة "التموضع الحكيم"، ويتطلب الأمر ثلاث خطوات هي[228]:

أولا: تخلي الولايات المتحدة عن عملها كشرطي عالمي مع الاستمرار في كونها القوة العالمية، حيث إن أحد الأسباب الرئيسية التي أفضت إلى خطأ استراتيجي في تعامل واشنطن مع النظام العالمي منذ نهاية الحرب الباردة تمثل في عدم رؤية الأولويات بشكل صحيح، والانخراط في حروب غير ضرورية في منطقة الشرق الأوسط، والتسبب في مقتل وإصابة عشرات الآلاف من الجنود الأمريكيين، وإهدار الأموال الأمريكية مع عدم الحصول على الفوائد المرجوة.

وفي هذا الإطار، تستطيع الولايات المتحدة الحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط والتي من بينها مواجهة التهديدات الإيرانية، والحفاظ على تدفق النفط في منطقة الخليج العربي، والالتزام بأمن (إسرائيل)، ومواجهة التنظيمات الإرهابية من خلال الاعتماد على الدبلوماسية أو الاعتماد على العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات البحرية، واستخدام "أسلحة المواجهة" إذا لزم الأمر كبديل عن القوات البرية[229].

وتجادل الدراسة بأنه ليس من المنطقي أن تقوم الولايات المتحدة بترك المجال لكل من روسيا والصين للسيطرة على أوراسيا، وهو نفس الهدف الذي دفع

---

228 المصدر السابق

229 ياسمين محمود عثمان: التموضع الحكيم. استراتيجية أمريكية مقترحة للموازنة بين العزلة والانفتاح. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. 24 فبراير 2021

واشنطن للانخراط في الحرب العالمية الثانية، فضلًا عن أن الإستراتيجية الأمريكية في أوراسيا تميزت بنجاحها مع قلة التكاليف مقارنة بالاستراتيجية المتبعة في الشرق الأوسط، فخطورة البقاء في هذه المناطق لحمايتها من الخصوم الدوليين ستكون أقل تكلفة في حالة تخلي الولايات المتحدة عنهم والاعتماد على التواجد الاقتصادي والدبلوماسي، ثم عودتها لكي تمحو آثار غيابها وتصحح الأوضاع القائمة[230].

وبناءً على ما سبق، من الممكن توفير أرضية مشتركة وحل وسطي من خلال الانسحاب الأمريكي المصحوب بالتمسك "بالجوهر الاستراتيجي"، ولا سيما أن عددًا متزايدًا من الليبراليين بات مقتنعًا بضرورة انسحاب وتقليص الدور الأمريكي في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، يعتقد مستشار الأمن القومي لبايدن "جيك سوليفان"، وهو أحد المدافعين عن الأممية الليبرالية؛ أن الولايات المتحدة يجب أن تنهي مشاركتها في الحروب الأبدية في الشرق الأوسط إلى الأبد.

ثانيا، الحفاظ على الاستقرار في النظام العالمي من خلال تبني نهج أكثر مرونة وواقعية بالتراجع عن "النظام الليبرالي التوسعي" الذي أشرفت عليه الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية، مع ضرورة التخلي عن "الهيمنة الليبرالية" بشكل تام باعتبارها بمثابة "*وهم كبير، وأي حديث عن دور الليبرالية في ترسيخ استقرار النظام الدولي هو بمثابة ضرب من ضروب الخيال*".[231]

[230] Charles A. Kupchan, The Case for a Middle Path in U.S. Foreign Policy, Foreign Policy, January 15, 2021

[231] المصدر السابق

ووفقًا للدراسة فلا يمكن للولايات المتحدة وحلفائها العودة لتبني النظام الليبرالي الذي بدأ في التشكل في الأربعينيات لإعادة استخدامه في القرن العشرين، وإنما لا بد من إدخال بعض التعديلات لكي يتمكن من التكيف مع معطيات الوضع الراهن، والذي يشير إلى اتجاه كل من روسيا والصين لمحاولة تأسيس نظام جديد كبديل عن النظام الليبرالي.

ثالثا، إعادة تجديد الخطاب المتعلق بكون الولايات المتحدة دولة استثنائية في النظام الدولي، ولكن مع تأكيد أنه لا غنى عنها. فعلى مر التاريخ استخدمت الولايات المتحدة فكرة التفرد الأمريكي لتكون بوصلة الكثير من التحركات الخارجية، ومحاولة إعادة ترتيب العالم لكي يتماشى مع صورتها الخاصة، وهو الأمر الذي يتطلب إعادة تجديد الخطاب المتعلق بالتفرد الأمريكي واستعادة المفهوم الأصلي بين الأمريكيين. ومن ثم فإن هناك حاجة للولايات المتحدة "للتعامل مع العالم كما هو وليس كما ترغب هي أن يكون"، مع العمل لإصلاح الداخل الأمريكي لكي تتمكن من إقناع العالم بكونها النموذج الأجدر أن يُتبع في ظل الاستقطاب السياسي الشديد في الآونة الأخيرة الذي عمل على تقويض النموذج الأمريكي. وتتمثل أولى الخطوات في سبيل تحقيق ذلك، في معالجة التحديات الداخلية، ومنها –على سبيل المثال– عدم المساواة العرقية، وعدم العدالة الاجتماعية، وانعدام الشعور بالأمن الاقتصادي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن استراتيجية التموضع الحكيم للمشاركة الأمريكية والانخراط بالنظام الدولي تتيح أرضية مشتركة لإمكانية التوافق بين الحزبين الرئيسيين الديمقراطي والجمهوري، واتباع سياسة خارجية مشتركة، خصوصا في

ظل رغبة عدد كبير من الأمريكيين، وفقًا لاستطلاعات الرأي، في إنهاء الحروب الأبدية. وهناك مجال آخر لتوافق الحزبين، ألا وهو الحفاظ على الالتزامات الأمريكية بحلف الناتو وفي منطقة أوراسيا، كما أنه من الممكن أن يتفق الديمقراطيون الساعون للتعددية مع الجمهوريين الذين يرغبون في تشارك الأعباء العالمية.

تتطلب استراتيجية "التموضع الحكيم" للولايات المتحدة الأمريكية التأكيد على أهمية الاتفاقيات غير الرسمية والعهود الطوعية كبديل عن المؤسسات الدائمة مع ضرورة الانخراط القوي في إنشاء وإنجاح الوفاق الدولي الجديد، ومن ثم هناك حاجة لتجاوز الانقسامات الداخلية والدولية بمختلف الدول، والعمل على صياغة إجماع للوصول إلى عالم متعدد الأقطاب يقبل بتنوع الأيديولوجيات. وهناك حاجة ماسة لإتباع الولايات المتحدة النظرية التي تدعو الدول الليبرالية للعمل مع تلك غير الليبرالية لكي تتمكن من تحقيق الأهداف العالمية ومواجهة التحديات الدولية المشتركة، وتجاوز التوتر العالمي الحاصل وبوادر الانهيار التدريجي للنظام الدولي الحالي ولإخماد الخصومات ودرء الصراعات المحتملة.

إن الوفاق الدولي ضمانة حقيقية لسيادة كل دولة ولحماية مصالحها الإستراتيجية وسيعزز من مبادرات التكامل الإقليمي، وسيشجع على ضبط النفس. كما سيعمل على تعزيز التشاور بين القوى العظمى والإدارة المشتركة للقضايا الإقليمية الخلافية من أجل تسهيل التنسيق العالمي في ضوء الاعتراف بسلطة ومسؤولية الهيئات الإقليمية.

سيشكل الوفاق الدولي وسيلة مفيدة لتحقيق الالتقائية والانسجام في السياسات العالمية وتوحيد ردود فعل الدول وتقوية القيادة العالمية المشتركة في مواجهة المخاطر المستقبلية كالجوائح الوبائية والتغيرات المناخية والحروب والمجاعات؛ وسيمكن كذلك من صياغة قواعد مرنة وفاعلة لإدارة الابتكار التكنولوجي، والأمن السيبراني، وشبكات الجيل الخامس، ووسائل التواصل الاجتماعي، والعملات الافتراضية، والذكاء الاصطناعي.

خاتمة

كما تم التدليل عليه في فصول الكتاب، يمر النظام الدولي بمخاض عسير وبلحظة تاريخية صعبة وبمرحلة انتقالية، وتحول عالمي إلى التعددية القطبية والتنوع الأيديولوجي، والسمة الرئيسية لهذه الفترة الفاصلة بين القديم والجديد هي عدم اليقين؛ ورغم المحاولات القوية للرئيس الأمريكي الجديد جون بايدن

لاسترجاع الثقة في النموذج الأمريكي واستعادة مسار الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومحاولة تشكيل جبهة غربية لإحكام الطوق على الصين وللوقوف ضد التغيرات الجيواستراتيجية الراهنة، إلا أن تداعيات جائحة كورونا سرعت تشكيل أقطاب وكتل عالمية مناوئة ورافضة لأحادية القطبية الحالية خصوصا في ظل تراجع الدور القيادي الأمريكي والفجوة الكبيرة التي أحدثتها أخطاء الرئيس الأمريكي ترامب.

بوادر هذا التغيير في هيكلية النظام الدولي القائم لا يعني أبدا تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية كليا لكنه يعني أن هنالك العديد من الدول التي امتلكت من مقومات القوة ما يمنحها مكانة مؤثرة ودورا لا يستهان به على الساحة الدولية الأمر الذي سينافس وسيحد من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وانفرادها بقيادة العالم وتوظيف مقدراته خدمة لمصالحها الذاتية فحسب. إن وجود التحالفات وانتشار التكتلات الإقليمية والتعاون بين مجموعات من الدول الكبرى هو أحد المؤشرات التي تبصم هذه المرحلة الانتقالية، وما تحالف الصين وروسيا "الاستراتيجي والشامل" والتطابق السياسي لتوجهاتهما المستقبلية بالإضافة إلى مواقفهما المشتركة في مجلس الأمن بخصوص العديد من القضايا التي تهم النظام وتأكيدهما على ضرورة تغيير النظام المالي العالمي السابق وتطوير مؤسساته ودعوتهما الصريحة لبناء عالم متعدد الأقطاب إلا دليل آخر على الرغبة العالمية في إنهاء عهد الاحتكار الأمريكي للهيمنة والنفوذ على النظام الدولي. وقد أكدت الصين وروسيا على أن

علاقاتهما الثنائية باتت أكثر رسوخا وأن الأمم المتحدة هي المنصة الدولية الرئيسية للصين وروسيا لتنفيذ التعاون الاستراتيجي وحماية العدالة على الساحة الدولية.

وقد أجمعت الدراسات البحثية وتقارير كبرى الهيئات العالمية فضلا على ما يشهده العالم من أحداث واقعية وتفاعلات راهنة إلى تحول الصين إلى منافس استراتيجي قوي يتدافع مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل قوي، وقد حققت بكين تقدما مهما في إثبات قوتها وتعزيز نفوذها العالمي خصوصا في الأربعة سنوات الماضية بسبب حمائية ترامب وسياسته التقسيمية للعالم وتنازله عن الدور القيادي لواشنطن في ظل جائحة كورونا.

في هذا السياق، جعل الدليل الاستراتيجي للأمن القومي الأمريكي عنوان المرحلة المقبلة والهدف الرئيسي للسياسة الخارجية هو مواجهة صعود الصين ومواصلة مقاربة المحاصرة والاحتواء وإغلاق منافذ التوسع وتفتيت تمدد الصين الجغرافي، معتمدة في ذلك على (1) تعزيز تحالف واشنطن مع بعض الدول المنافسة للصين كالهند واليابان وتقوية نفوذهما في شرق آسيا لكي تنافسا بدورهما الصين في الزعامة الإقليمية للمنطقة وبالتالي كبح جماح الصين في آسيا. (2) كما تحاول أمريكا تطويق الصين ومحاصرتها بقواعد عسكرية انطلاقا من بحر الصين وتايوان واليابان إلى بحر قزوين وجمهوريات آسيا الوسطى، وتحولت إلى تعزيز قواتها في بحر الصين. (3) تشتغل أمريكا كذلك على تعطيل سلاسل التوريد الصينية من إمدادات الطاقة لاقتصاد بكين

المتنامي، وقد أقامت أمريكا حصونا في آسيا الوسطى بالقرب من الصين علاوة على سيطرتها على نفط العراق بشكل كلي ومطلق. (4) تحاول أمريكا إرهاق الصين وتشتيت انتباهها عن طريق تأجيج أزمات إقليمية في تايوان وشبه جزيرة كوريا وكشمير وجزر جنوب بحر الصين، بالإضافة لمحاولة تفجير بعض الخلافات من الداخل الصيني بين الشعب والحزب الشيوعي الصيني.

في مقابل ذلك، ركزت الصين في علاقتها مع أمريكا والقوى الغربية على تجنب المواجهة وعدم المجابهة وعلى الصبر الاستراتيجي والتركيز على تحقيق مصالحها، وبناء الداخل الصيني والرفع من قدراتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والإنتاجية وكذا الرفع من مستوى عيش السكان. علاوة على حماية حدودها وتأمين مصالحها الإستراتيجية في العالم وخصوصا في بحر الصين وجنوب شرق آسيا، بالموازاة مع تعزيز توسعها الجغرافي خارج آسيا عبر الشراكات التجارية والاتفاقيات الاستثمارية ومشاريع البنيات التحتية والمساعدات المالية والمواكبة التكنولوجية والصناعية، وفرضت نمط جديد في العلاقات الخارجية وانتقلت إلى المساهمة في البنية الأمنية العالمية ونسج علاقات سياسية ودبلوماسية مع غالبية الدول والتكتلات العالمية.

في سياق آخر، وكما وضحته فصول الكتاب، أكسَبت جائحة كورونا الصين ثقة كبيرة في نفسها وفي قدراتها وفي دورها العالمي ومكانتها المستقبلية وهي تخطو بثبات نحو المساهمة في ترتيب الوضع الدولي وفرض الأمر الواقع المتمثل في توازنات دولية جديدة ستمكن الصين من المشاركة في مربع الزعامة

الدولي رفقة أمريكا. ولقد شاهد العالم أجمع كيف تحولت للصين إلى مدافع قوي عن النظام الدولي ودور الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية، وأكد ذلك الرئيس الصيني شي جين بينغ بشكل صريح أثناء حضوره للاجتماعات الرفيعة المستوى لإحياء الذكرى الـ75 لتأسيس الأمم المتحدة في سبتمبر 2020، وصرّح أن الصين ستتمسك بكل ثبات بالتعددية القطبية، وتدافع بكل ثبات عن مصداقية الأمم المتحدة وطريق التنمية السلمية والتعاون للكسب المشترك، وتدعم بكل ثبات إقامة مجتمع المستقبل المشترك للبشرية، و"*ستظل الصين تعمل على صيانة سالم العالم وتساهم في التنمية العالمية وتدافع عن النظام الدولي، وتحرص على تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي بما فيه السعودية، لتقديم مساهمة أكبر في دعم التعددية ودور الأمم المتحدة وصيانة السالم والأمن الدوليين وتعزيز التنمية المشتركة وإصلاح واستكمال منظومة الحوكمة العالمية* "[232]

وقد أوضح مستشار الدولة وزير الخارجية الصيني، وانج يي رؤية الصين صحيح حوكمة النظام العالمي مستقبلا وحدده في في أربع توجهات كبرى: (1) الالتزام بتنفيذ تعددية الأطراف واستكمال الحوكمة العالمية. (2) الالتزام بمفهوم "الحياة أولا" وإقامة مجتمع مشترك تتوفر فيه الصحة للجميع. (3) تعزيز تنسيق سياسات الإقتصاد الكلي وتدعيم انتعاش الإقتصاد العالمي. (4) وضع التنمية في المكانة المحورية للتعاون الدولي والاهتمام بالصعوبات التي تواجهها الدول

[232] مقتطف من كلمة الرئيس الصيني في اجتماع إحياء الذكرى الـ75 لتأسيس الأمم المتحدة في سبتمبر 2020

النامية، وتعزيز الدعم للدول التي تعاني من ضغوط كبيرة جراء الجائحة الشرسة من خلال تنفيذ مبادرة تعليق خدمة الديون وغيرها من الإجراءات، والوفاء بالتعهدات الواردة في أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، ومساعدة الدول النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 .

ومن باب فرض التعددية في النظام الدولي الحالي خصوصا في الشق الاقتصادي والمالي كمدخل لفرض "التعددية القطبية السياسية"، اتخذت الدول الثماني الأعضاء في منظمة شنجهاي للتعاون"SCO"، بما في ذلك الصين وروسيا وباكستان والهند، قرارا يقضي بإجراء التجارة والاستثمارات الثنائية وإصدار السندات بالعملات المحلية والوطنية بدلًا من الدولار الأمريكي. وقد تم التوقيع على خريطة الطريق هذه في اجتماع وزراء مالية منظمة شانجهاي للتعاون في موسكو. وستنضاف لهذه الدول إيران وأفغانستان وبيلاروسيا ومنغوليا وتركيا. الأمر الذي سيقلل من تداول الدولار في أكبر منظمة إقليمية في العالم من حيث التغطية الجغرافية والسكانية، وتغطي ثلاثة أخماس القارة الأوراسية، وما يقرب من نصف سكان الأرض، مما سيضعف العملة الأمريكية وسيفتح الباب أمام الاجتهادات المالية العالمية من أجل البحث عن توازن والذي غالبا ما سيكون على حساب الدولار.

وتعتبر منظمة شنغهاي للتعاون من أهم مظاهر الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية في المجال السياسي. وهناك جهود حثيثة لتوسيع نشاط وأهداف "منظمة شنغهاي"، من خلال إنشاء مؤسسات دولية موازية للمؤسسات التقليدية،

والتعاون في القضايا الإستراتيجية والمصالح المشتركة وصياغة مجال إقليمي بأبعاد أمنية وسياسية واقتصادية، وكذا السعي إلى تحقيق الاكتفاء في مجال الطاقة والأمن .

وكما وضحناه في فصول الكتاب، أدت هذه التفاعلات الجيواستراتيجية الراهنة إلى نزاع أكبر على جميع المستويات مماثل لما لوحظ منذ نهاية الحرب الباردة، مما يعكس الإيديولوجيات المختلفة ووجهات النظر المتناقضة حول الطريقة الأكثر فاعلية لتنظيم المجتمع والتصدي للتحديات الناشئة، وأدت إلى ديناميات محلية وعالمية تشكل تهديد للاستقرار العالمي. فعلى المستوى المحلي، من المرجح أن تواجه العلاقات بين المجتمعات وحكوماتها في كل منطقة توترات مستمرة بسبب عدم التوافق المتزايد بين ما يحتاجه ويتوقعه المواطنون وما يمكن أن تقدمه الحكومات وما ستقدمه فعليا. هذا الأمر سيدفع المواطنون لتطوير الأدوات والقدرات والحوافز التي ستمكنهم من فرض المزيد من المطالب على حكوماتهم. في مقابل ذلك ستتعرض الحكومات لضغوط أكبر بسبب هذه التحديات الجديدة والموارد المالية المحدودة. تنذر هذه الفجوة المتسعة بمزيد من التقلبات السياسية وتآكل الديمقراطية وانتشار الشعبوية، وبمرور الوقت، قد تفتح هذه الديناميكيات الباب لتحولات أكثر أهمية في كيفية حكم الناس والديمقراطية.

في ما يخص النظام الدولي، ستتنافس مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة لتشكيل النظام الدولي وتحقيق أهدافهم الخاصة. فمن المرجح أن تؤدي التحولات المتسارعة في القوة العسكرية والتركيبة السكانية والنمو الاقتصادي

والظروف البيئية والتطورات التكنولوجية، فضلاً عن الانقسامات الشديدة حول نماذج الحكم إلى زيادة المنافسة بين الصين والتحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة. ستتنافس القوى المتنافسة لتشكيل المعايير والقواعد والمؤسسات العالمية، بينما قد تمارس القوى الإقليمية والجهات الفاعلة غير الحكومية مزيدًا من النفوذ والقيادة في القضايا التي تتركها القوى الكبرى دون رقابة. من المرجح أن تؤدي هذه التفاعلات شديدة التنوع إلى بيئة جيوسياسية أكثر عرضة للصراع وتقلبًا، وتقويض التعددية العالمية، وتوسيع نطاق عدم التوافق بين التحديات العالمية والترتيبات المؤسسية لمعالجتها.

وعليه ولتجنب هذه السيناريوهات المستقبلية "المفزعة" والحفاظ على السلام في عالم متعدد الأقطاب، أصبح الأمر يتطلب الاتفاق أو الإجماع على القواعد الدولية التي ستحكم النظام الدولي، وقبول كل من الحكومات الليبرالية وغير الليبرالية كحكومات شرعية، وتعزيز عملية المشاركة في إدارة الأزمات الدولية.

وفي هذا الصدد برزت دعوات عالمية من أجل إقامة وفاق عالمي جديد على اعتبار أن النظام الدولي الحالي وتفاعلاته تشبه إلى حد كبير (رغم اختلاف المظاهر) النظام الأوروبي في القرن الـ 19 "الوفاق الأوروبي"، الذي كانت تحكمه قوتان رئيسيتان: المملكة المتحدة وروسيا؛ وثلاث قوى أقل مرتبة: فرنسا، وبروسيا، والنمسا. وكان هدفه الرئيسي هو الحفاظ على السلام بين أعضائه من خلال الالتزام المتبادل بدعم التسوية الإقليمية التي تم التوصل إليها في مؤتمر فيينا العام 1815.

بطبيعة الحال، لن يكون إنشاء الوفاق العالمي حلاً سحرياً للقضاء على المشكلات العالمية، فخبرة الوفاق الأوروبي تكشف عن تحقيق نتائج سلبية، فعلى الرغم من حفاظ هذا الوفاق على السلام في أوروبا لعقود، إلا أنه لم يمنع من اندلاع حرب القرم بين روسيا وفرنسا والمملكة المتحدة في نهاية المطاف. وهو ما يستوجب تجنب عقلية الحرب الباردة واللعبة الصفرية ورفض "الحرب الباردة الجديدة" ونبذ التصارع الثقافي والمواجهة الإيديولوجية بكافة أشكالها والتوجه نحو عالم متعدد الاقطاب.

كما تم توضيحه في الكتاب فإن أمريكا مازالت قادرة على التعافي والنهوض من جديد ومخرجات التنافس الأمريكي الصيني لن تكون وفق معادلة صفرية، فليست خسارة أي دولة ستترجم ضرورة إلى مكاسب للدولة الأخرى. علاوة على ذلك، فإن المتتبع للتجربة الصينية يدرك أن الصين لا ترغب في خلافة أمريكا، وموضوعيا لا تستطيع ذلك بوحدها رغم تفوقها في عدة مجالات اقتصادية وتجارية وتكنولوجية وديبلوماسية وعسكرية. فالريادة العالمية لها تكلفة –إن لم نقل عدة تكلفات– وإحداها إصلاحات جذرية في نظامها السياسي لكي يمكنها تزعم منظومة عالمية قائمة على الرأسمالية.

الراجح أن عالم ما بعد كورونا سيشهد تراجع الغرب، هذا التراجع لن يُلغي قيادة أمريكا للمنظومة العالمية، ستبقى ممسكة بدفة القيادة المشتركة "نسبيا" مع القوى الصاعدة، وهذا الأمر راجع أيضًا لنمط الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يتمتع بخاصية التصحيح التلقائي، والتي تمكنه من التكيف

والتعايش مع الأزمات كيفما كان نوعها وبالتالي يفرض أنماطا معينة وجديدة من السلوك تجعلها دائما على رأس الهرم العالمي[233]. كما أن الأحداث التاريخية تشير الى انه ليس بالامر السهل انتقال وتحول القوى من معسكر الي اخر ، واذا ما نظرنا الي الاحداث المتكررة في التاريخ الحديث والمعاصر والتي جعلت الكثير يعتقد بنهاية الحقبة الأمريكية ، على سبيل المثال – في عام 1958 عندما اطلق الاتحاد السوفيتي القمر الاصطناعي الأول سبوتنيك – كان الاعتقاد القائم بأن هذه نهاية أمريكا. وفي سبعينيات القرن الحالي مع أزمة حظر الدول العربية للنفط، وإنهاء ارتباط الدولار بالذهب، كان الجميع يعتقد بأن هذا هو نهاية الهيمنة الأمريكية، لكن ما حصل كان العكس.

وكما جاء في نصيحة العالم الاسترالي "كورال بيل" فإن التحدي الأمريكي في عالم ما بعد الحرب الباردة، هو أن "*تعترف أمريكا بتفوقها بشرط أن تدير سياستها كما لو كانت تعيش في عالم مليء بمراكز القوى، ففي مثل هذا العالم ستجد الولايات المتحدة الأمريكية شركاء حقيقيين، ليس فقط في تقاسم الأعباء النفسية للقيادة فحسب، بل في صياغة نظام دولي* جديد". وغالبا ما سيشكل الوفاق العالمي الجديد المتكون من الولايات المتحدة الأمريكية والصين والاتحاد الأوروبي والهند واليابان وروسيا، مع المشاركة الفعلية للاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الدول الأمريكية، ورابطة الآسيان، بنية هذا النظام الدولي الجديد...

---

[233] بندر الشرعي: مستقبل العلاقات الدولية بعد جائحة كورونا " المشهد العام، بتاريخ 8 يونيو 2020، متوفر عبر الرابط التالي: التالي: https://bit.ly/33fWybl

بين يدي الكتاب

أدت التحولات السياسية الراهنة والتفاعلات الجيواستراتيجية في المشهد السياسي العالمي الحالي والاختلالات الحاصلة في ميزان القوى الدولي إلى بوادر تشكيل هيكلة عالمية جديدة تقوم على أساس التحالفات الدولية لإعادة فرض توازن جيوسياسي جديد في النظام العالمي القائم. وقد أبانت جائحة كورونا أننا إزاء مرحلة تحول تاريخية وانعطافة كبرى تجعلنا نطرح سؤالا محوريا يشكل الإطار العام للأفكار والفصول التي يتطرقت إليها هذا الكتاب، فهل نعيش لحظة يمر

العالم فيها ما بين نظام دولي قديم "في طور الانتهاء" ونظام دولي جديد "لم يستقر بعد" ؟

يتناول الكتاب مجال التحليل الجيواستراتيجي لمحددات ومتغيرات النظام العالمي الحالي وطبيعة التفاعلات السياسية الراهنة وآثارها المحتملة على بنية العلاقات الدولية. وقد ركز على استنباط التوجهات العالمية التي ستحدد ملامح عالمنا المستقبلي من خلال مدارسة وتفكيك وتحليل تقاطعات الدراسات الاستشرافية والتقارير المستقبلية الرصينة، كما تطرق لخريطة توازن النظام الدولي وفهم الأسباب الخفية والمعلنة للصراعات الدولية الحالية ولمجالات التنافس المستقبلية والشكوك الرئيسية التي ستشكل البيئة الإستراتيجية العالمية واللاعبين الحاليين والمقبلين في النظام الدولي.